**إهــــــداء**

**إلى الوالدين الكريمين**

**وإلى العائلة الكريمة وكل الأصدقاء**

**وكل من ساعدني ومد لي يد العون من قريب أو بعيد لإنجاز هذا البحث.**

**يحياوي مختار**

**شكر وعرفان**

**الحمد لله على ما أسبغه علينا من نعم، وأعاننا على إنجاز هذا البحث وإتمامه**

**يطيب لي وأنا أخط هذه السطور أن أقدم جزيل شكري وعظيم امتناني إلى الأستاذ المشرف الدكتور الفاضل" بلقندوز هواري " الذي كان لي خير رفيق ومعين في إعداد هذا العمل بما وفره لي من مراجع وبما أسداه من نصائح وتوجيهات جعلت هذا البحث تاما، أمدّ الله في أجله وأهله وماله وولده، فجزاه الله عني خير الجزاء. .** .

**مقدمة:**

تعد اللّسانيات علما شموليا يهدف إلى دراسة اللغة، ويتناول اللّسان كظاهرة موضوعية، ويحاول تفسيره بالاعتماد على التّجربة والاستدلال العقلي وسواء كانت هذه الدراسات حديثة أو قديمة، وهذا يعني أنّ اللّسانيات لا تقصي المنجزات التي قُدّمت قبلها حول اللغة (سواء كانت القضايا المعالجة عامة أم خاصّة)، ومن بينها ما قدّم في الفكر اللّغوي العربي القديم الذي نجده ينضوي تحت بعض المفاهيم الذي طرحتها اللّسانيات الحديثة.

وإذا أمعنا النّظر في جلّ الأعمال اللّسانيّة التي قدّمها الإنسان في اللّغة فإنّه يمكن حصرها في ثلاثة إمكانات، فبعض الدراسات اللّسانيّة ركزت وجهة نظرها على دراسة الخصائص المشتركة بين اللغات جميعها، وهو ما يعرف باللّسانيات الكلية، وهناك دراسات جعلت همّها دراسة لغةٍ واحدةٍ معينةٍ وهو ما يعرف باللّسانيات الخاصّة، وهناك دراسات وقفت وسطا بين اللّسانيات الخاصة والكلية، وهي ما يعرف باللّسانيات النسبية، حيث تتخذ بعض اللّغات ـ لا كلها ـ موضوعا لها.

وتعدّ نظرية النحو الوظيفي التي نشأت في أواخر السبعينات في جامعة أمستردام على يد مجموعة من الباحثين اللِّسانيين يترأسهم الباحث الهولندي سيمون ديك، من أهم النظريات الّتي لقيت رواجا بين الباحثين لتنوع معارفها ومنطلقاتها المنهجية، حيث تعتبر هذه النظرية اللُّغة أداة تسخر لتحقيق التواصل داخل المجتمعات البشرية وبالتالي فهي تحاول أن تتجاوز في دراستها تلك المقاربات التي تعد اللُّغة موضوعا مجردا أي مجموعة من الجمل تربط بين مكوناتها علاقات صرفية ـ تركيبية ودلالية وعملت على مقاربة أخرى واعتبرت العبارات اللُّغوية مفردات كانت أم جملا وسائل تستخدم لتأدية أغراض تواصلية معينة تقارب خصائصها البنيوية على هذا الأساس.

تسعى هذه النظرية إلى أن تكون نظرية توصف اللُّغات الطبيعية في إطارها من وجهة نظر وظيفية أي من الوجهة التي تعتبر الخصائص البنيوية للغات محددة (جزئيا على الأقل) بمختلف الأهداف التواصلية التي تستعمل اللُّغات لتحقيقها. كما أعادت النظر في بعض المفاهيم مثل الثنائية المعروفة " قدرة /إنجاز " فقدرة المتكلِّم ‘‘قدرة تواصلية ’’بمعنى معرفة القواعد التداولية (إضافة إلى القواعد التركيبية والدلالية والصوتية) التي تمكن من الإنجاز في طبقات مقامية قصد تحقيق أهداف تواصلية محددة.

ورغم أنّ هذه النظريات غربية الأصول والمنبت إلاّ أنَّها لم تقتصر على اللِّسانيين الغربيين وإنَّما كان لبعض الباحثين العرب نصيب منها، فقد قام الباحث المغربي "أحمد المتوكل" وهو أحد أبرز اللِّسانيين المحدثين العرب ـ بنقل هذه النظرية إلى المغرب، ولم يكتف بنقلها وإنَّما قام بتأصيلها وبعد محاولته لإعادة قراءة التراث العربي وفق منظور حداثي ومحاولة تكييفه وفق هذه النظرية والرجوع إليه وقت الحاجة باعتبار هذه الدراسات التراثية (نحوًا وبلاغة وتفسيرًا...) باعتبار أنّ هذه الدراسات وظيفيةٌ بإجماع الباحثين في هذا الشأن.

وقد استطاع هذا الباحث أن يثري هذه النظرية الوظيفية بإسهامات كثيرة مما دعا بعض الباحثين اللِّسانيين إلى تبني هذه الدراسات، وهو ما دفع به إلى أن يتبنى مشروعًا كاملاً وهو ما سُمِّيَ بالمشروع المتوكلي ومحاولة الوصول إلى نظرية أشمل وأعم وهي ما أسماها بالنظرية الوظيفية المثلى.

ومن هنا أضحى منجزه اللِّساني يشكل معينا للباحث اللِّساني مما دفع الباحثين اللِّسانيين إلى تناوله بالدراسة والتمحيص، ولعلَّه الأمر الذي لفت انتباهنا وشدنا إليه، ودفعنا لأن نتناول هذا المنجز اللِّساني بالدراسة بغية إبراز البعد التراثي وتجليه في هذه النظرية، مع علمنا المسبق بأنَّ هذه الدراسة قد لامسها غيرها من الباحثين.

وبناءً على ذلك تحاول هذه الدراسة التطرق إلى مساءلة هذه النظرية وتجلياتها في النحو الوظيفي مركزين فيها على أهم المبادئ التي ترتكز عليها وتجلياتها في تراثنا العربي بالاستناد على قراءتنا لأعمال هذا الباحث وإعطاء صورة واضحة المعالم والملامح عنها

وقد ارتأينا وفق هذا المنظور صياغة مجموعة من الأسئلة الإشكالية والحساسة، التي نتوخى الإجابة عنها في متن البحث، وهذه الأسئلة هي كالآتي :

ـ ما مفهوم الوظيفة؟، هل هناك علاقة بين التركيب و الوظيفة؟، وكيف نظر العرب القدماء للدرس الوظيفي؟، وما هي الجهود الّتي قدّمها الباحث أحمد المتوكل في هذا المجال؟.

ولعل هذه الأسئلة الجوهرية وأخرى سيجدها القارئ في متن هذا البحث هي التي شكلت صلب الإشكالية التي يدور حولها البحث، ودعت لأن نُعَنْوِنَهُ ب :

**" *النحو الوظيفي بين التأصيل العربي والتنظير الغربي – قراءة في أعمال أحمد المتوكل*"**

فجاء البحث إثر ذلك مؤطرا بخطة مضبوطة وممنهجة على النحو الآتي : **مقدمة ومدخل وفصلين ثم خاتمة يليها ملحق ومكتبة البحث وفهرس.**

ـ **مدخل** : تناولنا فيه الإرهاصات الأولى لنظرية النحو الوظيفي عرجنا على نظريتين أساسيتين وهما نظرية النحو الوظيفي واللِّسانيات التداولية ثم أشرنا إلى الدراسات التراثية ونظرة اللِّسانيين إليها.

ـ **الفصول**: جاء هذا البحث موزعا في فصلين متكاملين فيما بينهما يشكلان في النهاية لحمة واحدة.

ـ **الفصل الأوَّل**: النحو الوظيفي (المفهوم والمصطلح والمبادئ العامة)ويشمل مبحثين.

ـ **المبحث الأوَّل:** المعنون بالنحو الوظيفي (المفهوم والمصطلح) والذي تطرقنا فيه إلى مراحل تطور نظرية النحو الوظيفي (النموذج ما قبل المعيار – النموذج المعيار – النموذج ما بعد المعيار).

ـ **المبحث الثاني:** والمعنون المنطلقات المنهجية لنظرية النحو الوظيفي تطرقنا إلى المنطلقات المنهجية لهذه النظرية والكفايات الّتي تسعى لتحقيقها.

- **المبحث الثالث:** وعنوناه بالوظائف التداولية وتناولنا فيها الوظائف التداولية الّتي أشار إليها الباحث الهولندي "سيمون ديك" وجهود الباحث أحمد المتوكل في هذا المجال.

ـ **الفصل الثاني:** التراث اللغوي والوظيفة.

ـ **المبحث الأوَّل**: المعنون ب"التراث العربي والدلالة"، وتطرقنا فيه إلى الاقتراحات الّتي قدّمها الباحث" المتوكل" لقراءة التراث العربي، وإسهامات العرب القدماء في مجال الدرس اللغوي.

ـ **المبحث الثاني**: عنوناه ب" الاستلزام الحواري، وتناولنا مفهوم الاستلزام الحواري، وكيف عالج كل من البلاغيين والأصوليين والمفسرين ظاهرة الاستلزام الحواري.

وحاولنا بعد قراءة كل كتاب أن نخرج بخلاصة لأهم النتائج المتوصل إليها من هذه القراءة.

ـ **خاتمة:** وفيها استخلصنا أهم النتائج التي تولدت عن الفصلين والتي تُشكّل انطلاقة لدراسات أخرى جديدة.

وقد أملت علينا هذه الدراسة منهجا في الكتابة اشترك فيه الوصف والتفسير وهما إجراءان يندرجان في وصف اللُّغات حيث تعرضنا إلى وصف اللُّغات الطبيعية عند المتوكل، وفي ذلك اعتمدنا جملة من المصادر والمراجع الّتي تصب في عمق الموضوع.

وكما لا يخفى على أحد، فإنَّ أيَّ بحث لا يخلو من صعوبات تعترض مسار صاحبه، ونحن في هذا المقام نحصرها فيما هو أصعب، وتأتي في مقدمتها جمع المادة المتناثرة هنا وهناك وعدم وجود بعض المراجع الأجنبية مما دفعنا إلى الاعتماد على ما أورده المؤلف في كتبه.

وقد واجهتنا صعوبة أخرى تتمثل في طبيعة موضوع هذه الدراسة لجِدّته وعدم وجود دراسات كافية حتى تكون مرتكزا فننطلق منه في دراستنا هذه. ولذلك لا نزعم أنَّ رحلتنا مع هذا البحث كانت سهلة بل صعبة وشاقة، وما كنَّا لننجز هذا العمل لولا ما قدمه لنا الأستاذ المشرف من ترغيب في الاجتهاد وتشجيع متواصل طوال مدة الإنجاز، وإرشاده وحسن توجيهه لنا، فالفضل يعود إليه بعد فضل الله تعالى علينا.

يبقى في نهاية هذه المقدمة أن نتقدم بالشكر إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة كما نتقدم بأسمى آيات الشكر وأخلص عبارات الامتنان والعرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور:"**بلقندوز الهواري**" الذي كان سببا في تذليل صعوبات هذا البحث بكل اقتدار علمي وأخلاقي عاليين تشهد له بهما أجيال متعاقبة من الطلبة والأساتذة، فهو الرجل الذي عرفناه أستاذا مشرفا جادا ولم يبخل علينا يوما بتوجيهاته السديدة ونصائحه الصادقة فله منا كل الشكر.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نقول مهما أوتي الإنسان من معرفة وعلم فهو في حاجة إلى من يبلور معارفه، لانَّ الكمال لله سبحانه وتعالى وأرجو أن يأتي من بعدني من يكمل هذا البحث لتكتمل رؤاه وينتفع به رواد المعرفة وباحثو اللُّغة وما ذلك على الله بعزيز.

**مدخل:**

يمكن للمشتغل بالدرس اللِّساني وبتاريخه واتجاهاته أن يلاحظ ذلك التحوُّل الّذي شهدته الدراسات اللِّسانية، فمع مطلع القرن الماضي ظهرت نظريات لسانية جديدة، حاولت تجاوز تلك الدراسات التاريخية والنظر إلى اللُّغة بمنظور جديد، بداية من دراسات " فردينان دي سوسير" "F de Saussure" (1857- 1913) الذي تميزت لسانياته بالحديث عن اللغة (langue) باعتبارها الموضوع الحقيقي والوحيد في اللسانيات كونها موضوعا كليا ومحسوسا في الوقت ذاته، ووجهت البحث اللساني نحو تحليل اللغة تحليلا علميا ممنهجا. ولم يهمل سوسير الدراسة (التاريخية) الّتي سبقته وإنّما اهتم أكثر بالدراسة الوصفية لنظام اللغة وبيّن التّمييز الفاصل بين نوعين من الدراسة: الزمانية (diachronique) والآنية (synchronique).

تمثل اللغة ـ في نظر سوسير ـ نظاما مجردا من العلامات، ويتأسس هذا النظام على العلاقات التي ترتبط بها العلامات لتشكل نظاما أو بنية. وهي علاقات يشترك فيها كل أعضاء الجماعة اللغوية وتمثل المخزون الذهني لهم، في حين يمثل الكلام الفعل الفردي أو التحقق النطقي للبنية، والذي لا يمكن أن يتكرر على نحو متماثل أبدا. ولأن اللغة من وجهة نظر سوسير تؤلف نظاما بنيويا متماسكا، وبالتالي فإنّ أي مقاربة للغة ينبغي أن تصف وتفسر عمل هذا النظام الداخلي.

ولقد لاقت آراء سوسير ونظريته، في النصف الأول من القرن العشرين من النجاح قسطا عظيما بين عدد كبير من الدارسين وكانت منطلقا لعدد من المدارس الّتي قامت على المبادئ النظرية التي أرسى سوسير قواعدها، والأسس المنهجية التي سطر معالمها ووضعها.

هذه الدراسات مهدت لظهور مدارس لسانية أخرى كاللسانيات التوليدية التحويلية¨Linguistique generative et transformationnelle¨ ، هذه النظرية ظهرت كمنهج مناهض للبنوية بزعامة نوام تشومسكي¨ N.chomsky¨، الذي عاب على البنوية اهتمامها بالشكل Forme والوقوف عند الوصف دون مجاوزته في دراستها للظاهرة اللغوية أبرز الانتقادات التي وجهها تشومسكي للبنيوية أنها تكتفي بوصف الظاهرة اللّغوية وتصنيفها انطلاقا من مدونة لغوية محدودة، ويرى تشومسكي أنه يجب على اللّسانيات أن لا تتوقف عند حدود الوصف والتصنيف بل أن تتجاوزها إلى تفسير وتحليل القدرة اللّغوية التي تمكن المتكلم من إنتاج عدد لا محدود من الجمل الصحيحة نحويا، والاهتمام بالدلالة والتركيز عليها، واستطاع هذا الأخير (تشومسكي) أن يجعل هذه النظرية قادرة على تفسير ظاهرة الإبـداع لدى المتكلم وقدرته على إنشاء جمل لم يسبق أن وجدت أو فهمت على ذلك الوجه الجديد وسعى إلى تخطي الوصف الصرف إلى التنظير والتفسير. و"يرفض تشومسكي " تحويل اللغة إلى مجرد تراكيب شكلية يسعى الوصفيون إلى تجريدها من المعنى ومن العقل في هذا الوصف السطحي الّذي صوّره دي سوسير، كما يرفض معاملة الإنسان باعتباره آلة تتحرك حسب قوانين تحددها مواقف معينة فالإنسان في نظره لا يختلف عن الحيوان بقدرته على التفكير والذكاء فحسب،ولكنه يفترق عنه بقدرته على اللغة"[[1]](#footnote-2)

أقام تشومسكي نظريته (النحو التوليدي التحويلي) على جملة من المفاهيم ك"البنية السطحية والبنية العميقة"، وقد اهتم بالبنية العميقة على حساب البنية السطحية ؛ذلك لأن مبدأ النظرية التشومسكية يقوم على الجانب العقلي للغة، اعتبر البنية السطحية ما يكون ملموسًا على السطح من جمل منطوقة أو مكتوبة، بحيث تحول العمليات العقلية في البنية العميقة إلى بنية سطحية ملموسة، أمّا البنية العميقة فيمكن أن تفهم من سابقتها، أوهي العمليات العقلية للتفكير في الجمل قبل تحويلها لبنى سطحية، بالإضافة إلى المعنى الذي يفهمه القارئ والسامع عندما يسمع قراءة البنية السطحية"[[2]](#footnote-3). كما تقوم هذه النظرية على ثنائية الكفاءة والأداء، حيث تعد الكفاءة قدرة المتكلم على استعمال نظام اللغة التي تمكنه من تفسير إنتاج الجمل، وعلى قبوله جملاً معينة بأنها نحوية ورفضه لجمل أخرى لأنها غير نحوية، أمّا الأداء فهو الاستعمال الفعلي للقدرة اللغوية، أي تحقيق الكفاءة اللغوية في جمل وأقوال يمكن ملاحظتها بكيفية مباشرة ملموسة، غير أن هذا الإنجاز يبقى نسبيا لاختلافه من شخص لآخر حسب اختلاف موضوع الكلام ومكانه، وثقافة الفرد، ومحيطه الاجتماعي والنفسي، كما يتأثر بعوامل خارجة عن نطاق اللغة. . .   
 وقد استطاع "تشومسكي" ـ من خلال المنهج الذي أقامه ـ أن ينقل الدرس اللغوي من البحث في المعطيات والوقائع اللغوية التي لا يمكن حصرها وتجميعها بحال إلى البحث في قدرة المتكلم السامع التي تمكن من إنتاجها وفهمها، وظل هذا الأخير بعدها يتحدث بسطوة منقطعة النظير في كافة نواحي النظرية النحوية لسنوات طويلة.

لكن هذه الدراسات رغم اهتمامها بجوانب عديدة من الدرس اللغوي، وتوجهها العام الذي يعنى بوصف وتفسير القدرة اللسانية الكامنة في الذهن، والمتحكمة في العملية الكلامية، إلاّ أنّها بقيت هي الأخرى قاصرة على توفير دراسة كاملة تمكن من دراسة اللغات البشرية من جميع جوانبها، وبقيت اللغة تقارب مقاربة صورية باعتبارها موضوعا مجردا أي مجموعة من الجمل تربط بين مكوناتها علاقات صرفية ـ تركيبية ودلالية، وتدرس خصائصها في حدّ ذاتها أي بقطع النظر عما تستعمل من أجله، ومن هنا وُجهت انتقادات باعتبار أنّ اللّغة لا قيمة لها ككيان مستقل، فهي ليست قوالب وصيغاً وتراكيب مقصودة لذاتها، وإنما هي موجودة للتعبير عن الوظائف اللّغوية المختلفة فهذه الانتقادات أعادت الاعتبار للنظريات السياقية، حيث دخلت مجال اللّسانيات بقوة،كنظرية أفعال الكلام لفلاسفة اللّغة العادية، وظهر العديد النظريات الوظيفية الّتي حاولت وصف بنية اللغات الطبيعية بربطها بما تؤديه هذه اللغات من وظائف داخل المجتمعات البشرية وحاولت أن تنحو منحى وظيفيا، ولعل من أبرزها ًالنّسقية الوظيفية ً و ًالوجهة الوظيفية للجملة ً و"التركيبية الوظيفية" و"الفرضية الإنجازية" و"نظرية النحو الوظيفي"، ومن بين هذه النظريات ما توقف كـ"الوجهة الوظيفية للجملة" و"الفرضية الإنجازية"، ومنها لا يزال حاضرا في الحقل اللساني كـ"النسقية الوظيفية"و "التركيبات الوظيفية"و"نظرية النحو الوظيفي"، ومنها ما أدمج في إحدى النظريات اللسانية كما هو الحال بالنسبة إلى "الفرضية الإنجازية"و"التركيبات الوظيفية" اللّتين أدمجا في النّظرية التوليدية التحويلية".[[3]](#footnote-4)

هذه النظريات وإن كانت كلها تتشابه في منطلقاتها المنهجية الأولية، إذ يؤمن جميعها بمشروعية الوظيفة في الدرس اللّغوي وتبعية اللّغة لوظيفة التواصل، وترى أن لمستعمل اللغة والسياق أثر في نسق اللّغة، إلاّ أنّ " لكل نظرية مصطلحاتها الخاصة بها تفرزها أو تأخذها من الإطار العام الذي تنتمي إليه، فكل نظرية نشأت وفق معارف خاصة بها ـ كما ذكرنا سابقا ـ وتأثرت بمناهج ونظريات سواء كانت فلسفية أو اجتماعية أو علمية، استمدت منها مصطلحاتها الخاصة بها، لكن في غالب الأحوال تحيل هذه المصطلحات على نفس المفاهيم"[[4]](#footnote-5)

لكن الملاحظ على بعض هذه النظريات أنّها لم تعن ببعض القضايا، أو لم تعطها ما تستحق من العناية، وهي تلك النظريات التي ظلت متأثرة باللسانيات البنيوية حيث لا حديث عن الكليات اللغوية ولا بالأحرى عن نحو كلي، فبعضها نحا منحى وظيفيا لكن ظل يتبنى الموقف الأصلي كالفرضية الإنجازية والتركيبات الوظيفية التي لم تُعِد النظر في بعض القضايا كقضية اكتساب اللغة والكليات اللغوية والنحو الكلي من منطلق وظيفي[[5]](#footnote-6).

ولعل نظرية النحو الوظيفي الّتي حاولت مقاربة اللغة من وجهة وظيفية واعتبرت اللغة أداة تسخر لتحقيق التواصل داخل المجتمعات البشرية، ومن هذا المنظور تعد العبارات اللغوية مفردات كانت أم جملا وسائل تستخدم لتأدية أغراض تواصلية معينة وتقارب خصائصها البنيوية على هذا الأساس ، أي أن البنية تكون تابعة للوظيفة، بمعنى أنّ التركيب والصرف يحددهما إلى حد بعيد التداول والدلالة.

الفصل الأول: النحو الوظيفي: المفهوم والمصطلح والمبادئ العامة

**الفصل الأول: النحو الوظيفي (المفهوم والمصطلح والمبادئ العامة):**

**المبحث الأول: المفهوم والمصطلح:**

**توطئة:**

تعد نظرية النحو الوظيفي من النظريات اللسانية التداولية ، وقد نشأت سنة 1978م على يد اللساني الهولندي سيمون ديك "Simon Dick" حيث استطاع هذا العالم الألسني أن يرسي أسس النحو بتقديم الخطاطة العامة لتنظيم مكوناته من خلال جهازها الواصف الذي يتميز بالدقة والمرونة، وقد "تمكنت نظريته (النحو الوظيفي) أن تؤسس لنفسها مكانة علمية متميزة بين النظريات اللسانية المعاصرة بصفة عامة، و النظريات النحوية بصفة خاصة، حيث أصبحت الوريث الشرعي للنظريات النحوية الوظيفية التي سبقتها، وتطمح منذ نشأتها، أن تكون بديلا للنظرية التوليدية التحويلية بكل نماذجها.

ولم تقتصر هذه النظرية على منشئها بل وسعت حدودها الجغرافية داخل أوربا لتمتد إلى الوطن العربي مثل المغرب، والجزائر، وتونس، ولبنان وغيرها من البلدان العربية الأخرى، فلقد عمد بعض الباحثين العرب من أمثال أحمد المتوكل وعز الدين البوشيخي إلى تبني هذه النظرية ونقلها من منشئها إلى الدراسات العربية ومحاولة إثرائها بعد الجهود التي قدموها بعد إعادة قراءة التراث العربي.

**النمذجة:**

وتبدأ كل نظرية بسيطة التكوين، لكنها تسعى ـ مع مرور الزمن ـ إلى تطوير جهازها الواصف بإغناء مكوناتها ومجالاتها، وقد اقترحت في نظرية النحو الوظيفي، منذ نشأتها ثلاث صياغات، وهي ما سميّت ب: " ما قبل النموذج المعيار" والنموذج المعيار، و"ما بعد النموذج المعيار" وبالتالي فإنّ نمذجة النحو الوظيفي مرّت بمحطات ثلاث نصوغها كالآتي:[[6]](#footnote-7)

**1 ـ نموذج النحو الوظيفي ما قبل المعيار:**

يطمح النحو الوظيفي منذ نشأته أن يكون نحوا للخطاب ببعديه المقالي والمقامي معاً، حيث لم تقارب اللغة في هذا النحو بوصفها معطى مجرداً قوامه ألفاظ وتراكيب معزولة عن سياق إنتاجها إلاّ أنّ الدراسات الوظيفية في هذه المرحلة اقتصرت على المركب الاسمي والجملة (مع التركيز على الجملة البسيطة)، ولم تقارب نصوصاً بأكملها، إضافة إلى أنّ "الجهاز الواصف لا يمثل إلاّ للمعرفة الصرف (النحوية) ولا يكاد يتعداها"[[7]](#footnote-8)، وبالتالي فهو لم يراع المعارف الأخرى الّتي يستخدمها المتكلم ـ السامع في عمليتي إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها.

ويرى الباحث أحمد المتوكل أنَّ النحو الوظيفي كان دائما نحو خطاب غير أنَّ الأبحاث التي تمت في إطاره استهدفت أساسا دراسة ظواهر جميلة دون إغفال ربط الجملة بسياقها وظروفها المقامية مع ذلك. ثم سرعان ما تبين بعد ذلك أنَّه من الضروري أن يتنقل النحو الوظيفي من مجال الجملة إلى مجال الخطاب ورد التنبيه إلى هذه الضرورة في كتابات متعددة أشار المؤلف إلى بعضها مبررا ذلك بمسألتين:"**[[8]](#footnote-9)**

**المسألة الأولى:** يتحتم على النحو الوظيفي أن يتجاوز مجال الجملة لأنَّ مستعملي اللُّغة الطبيعية لا يتواصلون كما يقول ديك بجمل منفردة منعزلة بل بقطع خطابية متكاملة.

**المسألة الثانية:** بينت الأبحاث المنصبة على الجملة أنَّ عددا هامًا من الظواهر لا يمكن أن توفي حقها من الوصف والتفسير إذا عولجت في جمل منعزلة وكما يقول ديك (Dik)، (ديك 1997م ، ص 409) : " بما أنَّ الجمل باعتبار بنيتها الداخلية تتأثر بعدد من العوامل الخطابية يكون وضع نظرية مثلى للجملة المنعزلة من قبيل المستحيل

**2 ـ نموذج النحو الوظيفي المعيار:**

بعد مرور سنوات من تفعيل النحو الوظيفي وتمريره لاحظ منظرو النحو الوظيفي قصورا من حيث الدرس والجهاز الواصف في النموذج ما قبل المعيار حيث انحصرت تلك الدراسات في مجال الجملة، ومن هنا عمد اللّسانيون الوظيفيون إلى مجاوزة تلك الدراسات ليشمل جملة من الدراسات مست بعض القضايا المعجمية و التركيبية و التداولية، في إطار الجملة المركبة والمعقدة، حيث أعادت فيها النظر بإجراء بعض التعديلات عليها لتناسب إنتاج الخطاب أو النص وقد "كان المنطلق في سعيهم ذلك ما أورده "ديك" في الفصل الثامن عشر من الجزء الثاني من كتابه الأخير (ديك 1997م- ب) حيث اقترح صوغ بنية النص على أساس عملية إسقاط لبنية الجملة مكونات وعلاقات ووظائف، على أساس افتراض أنّ هذه المكونات والعلاقات والوظائف واردة في بنية النّص ورودها في بنية الجملة"[[9]](#footnote-10)، و هو ما اصطلح عليه ب" افتراض الإسقاط" و" افتراض الموازاة"، أي إمكانية إسقاط بنية الجملة (مكونات وعلاقات ووظائف) على بنية النّص.

**3 ـ نموذج النحو الوظيفي ما بعد المعيار**

و هو النموذج الذي لا يزال في طور النشأة و التعديل، و هو بحاجة إلى بحوث مكثفة لتأسيس فرضيته القائمة على أطروحة التماثل البنيوي الوظيفي للخطاب، و مفادها أن بنية الخطاب الطبيعي بنية واحدة تنعكس بكيفية واحدة في نموذج مستعمل اللغة الطبيعية. وفي هذا الإطار، سنخصص حديثا مركزا للتعريف بهذه النظرية من خلال عنصرين: أولهما يتعلق بالمبادئ المنهجية العامة التي تقوم عليها، و ثانيها سنعرض بنيتها النحوية العامة ( جهازها الواصف).

**المبحث الثاني: المنطلقات المنهجية:**

**وظيفة اللغة وبنيتها:**

لقد تطرق معظم اللسانيين في دراساتهم لعلم اللسان إلى موضوع وظيفة اللغة وكتب في هذا المجال الكثير، وأثير الكثير من الإشكاليات في هذا المجال إلا أن هناك إشكالين أساسيين وقفا أمام تلك الدراسات في هذا الإطار وهما:[[10]](#footnote-11)

أ. هل للغة وظيفة على الإطلاق؟

ب. إذا ثبت أن للغة وظيفة ما، فهل هذه الوظيفة وظيفة واحدة أم هي مجموعة من الوظائف؟

ومحاولة منهم الإجابة عن هذين الإشكالين حاولوا رفع الالتباس الذي وقع على مصطلح الوظيفة الذي تردد في مفاهيم كثيرة، حيث تمّ إرجاع هذه المفاهيم إلى مفهومين: الوظيفةكعلاقة والوظيفة كدور.

1. **مفهوم الوظيفة:**

**1-1. الوظيفة العلاقة:**

إذا ورد مصطلح الوظيفة دالا على علاقة، فالمقصود من وراء ذلك العلاقة القائمة بين مكونين أو مكونات في المركب الاسمي أو الجملة، فمصطلح الوظيفة بهذا المعنى - العلاقة – نجدها متداولا في الأنحاء بما فيها الأنحاء التقليدية، ففي الأنحاء الصورية يستعمل هذا المصطلح للدلالة على العلاقات التركيبية كعلاقة الفاعل والمفعول المباشر والمفعول غير المباشر، أما في الأنحاء ذات المنحى الوظيفي فإننا نجد أن هذا المصطلح يستخدم للدلالة على كل العلاقات الموجودة داخل الجملة أو المركب، فالنحو الوظيفي مثلا يميز بين ثلاث مستويات من الوظائف:

أ - وظائفدلالية ( منفذ، متقبل، مستقبل، زمان، أداة...).

ب- وظائف تركيبية ( فاعل، مفعول).

ج - وظائف تداولية (محور، بؤرة).

مثال على هذه الوظائف:

1. ماذا قرأ الطالب.
2. قرأ الطالب مقالا.

* الطالب: منفذ(وظيفة دلالية)، فاعل(وظيفة تركيبية)، محور(وظيفة تداولية).
* مقالا: متقبل(وظيفة دلالية)، مفعول(وظيفة تركيبية)، بؤرة(وظيفة تداولية).

وتختلف الأنحاء كذلك بالنظر إلى الوضع الذي تتخذه تلك الوظائف داخل النموذج، فنكون إما وظائف مشتقة أو وظائف أولى.

تكون الوظائف علاقات مشتقة حين يتم تحديدها على أساس موقع المكونات داخل بنية تركيبية معينة، في هذه الحالة يعد فاعلا المكون الذي تعلوه مباشرة مقولة الجملة، ويعد مفعولا المكون الذي تعلوه مباشرة المقولة المركب الفعلي، وهذا بالنسبة للغات الشجرية كاللغتين الفرنسية والإنجليزية، ويعد بؤرة في الأنحاء الصورية المكون الحامل لشبه الجملة المركزي أو المكون المتصدر للجملة[[11]](#footnote-12).

وفي المقابل تكون الوظائف علاقة أولى (غير مشتقة) إذ هي حددت بدءا مجردة عن أي بنية صرفية تركيبية أو تطريزية.

ولكي يتضح الأمر أكثر نورد هذين المثالين أو الجملتين (2 ب )و(3 ب)اللتين تتضمنان بؤرة جديد وبؤرة مقابلة على التوالي:

(2) أ- ماذا كتب الطالب.

ب- كتب الطالب رواية

(3) أ- كتب الطالب قصة

ب- رواية كتب الطالب(لا قصة).

يمكننا أن تقارب وظيفة البؤرة في الجملتين (2 ب )و(3 ب) مقاربتين مختلفين، الأولى مقاربة اشتقاقية والثانية مقاربة أولوية.

1. ففي المقاربة الأولى تسند بؤرة الجديد إلى المكون **رواية** على أساس أخذه النبر المركزي وبؤرة المقابلة إلى نفس المكون على أساس تصدر هذا الأخير للجملة.
2. في المقاربة الثانية تسند هاتان الوظيفتان إلى المكون المعني بالأمر في الجملتين بدءا على أساس حمله للمعلومة الجديدة وللمعلومة التصحيحية بينما يعد نبره وتصدره سمتين سطحيتين ناتجتين عن تبئيره لا العكس[[12]](#footnote-13).

**الوظيفة الدور:**

يقصد بمفهوم الدور كمصطلح للوظيفة الغرض الذي تسخر الكائنات البشرية اللغات الطبيعية من أجل تحقيقه.

لكن الشيء الذي لا بد الإشارة إلى أنّ مفهومي العلاقة والدور بالنسبة للوظيفة، مفهومان متباينان حيث نجد أنّ العلاقة رابط بنيوي قائم بين مكونات الجملة أو مكونات المركب بينما الدور يخص اللغة بوصفها نسقا كاملا، إلا أن هذا التباين بين المفهومين لا يلغي ذلك الترابط الموجود بينهما وهذا الأخير له وجهان وهما:

**أ ـ** في الإنحاء التي تعتمد مبدأ وظيفة اللغة ،أي أن للغة دورا معينا تسخر لأجله كدور تحقيق التواصل، يضاف في هذا الإطار إلى الوظائف التركيبية والدلالية وظائف أخرى تسمى الوظائف التداولية كوظيفتي المحور والبؤرة، لكن هذه الوظائف الأخيرة قد تتقلص أو تنعدم في الغالب في الأنحاء التي لا تولي اهتماما كبيرا للجانب الوظيفي للغة.

**ب ـ** يغلب أن تتخذ الوظائف وضع وظائف أولى (غير مشتقة) في أنحاء تسند للغة دورا معينا ( دور تحقيق التواصل خاصة) أكثر مما يتخذ هذا الوضع في أنحاء أخرى ليست لها هذه السمة.

إلا أن هذا الأمر لا يمكن أخذه كقاعدة كلية إذ يمكن أن ترد الوظائف علاقات أولى في نحو ما دون أن يكون هذا النحو نحوا وظيفيا أي يؤمن بأن اللغة دورا وأنّ هذا الدور يحتم علينا أن نأخذه بعين الاعتبار في وصف الظواهر اللغوية وتفسيرها[[13]](#footnote-14).

أي أنه هناك من النحو ما يختلف عن هذه النظرية من حيث المبادئ والمناهج إلا أنه يتخذ الوظائف وضع وظائف أولى (غير مشتقة) كما هو الحال بالنسبة للنحو المعجمي الوظيفي.

**أداتية اللغة:**

تعد اللغة في التصور الوظيفي أداة للتفاعل الاجتماعي. وتتمثل وظيفتها الأولى في إقامة التواصل بين الكائنات البشرية، فهي " ظاهرة تداولية، أو " أداة رمزية "، تستعمل لغايات تواصلية (ديك 1979م)"1.

وهو خلاف للتصور الذي كان سائدا من قبل ، ففي المقاربة الصورية تعد اللغة موضوعا مجردا أي مجموعة من الجمل تربط بين مكوناتها علاقات صرفية – تركيبية ودلالية، حيث يعتقد تشومسكي أنّ " اللغة هي مجموعة من الجمل يتوسل بها للتعبير عن الفكر في استقلال عن رقابة المثيرات، أو تلبية الرغبات، أو تحقيق بعض الأهداف.[[14]](#footnote-15)

وقد برهن سيمون ديك على أنّ الوظيفة الأولى للغة هي التواصل وبالتالي كانت مقاربتهم للغة باعتبارها بنية مجردة يمكن دراستها (دراسة خصائصها) في حد ذاتها أي بمعزل عما يمكن أن تستعمل من أجله، أما في المقاربة الوظيفية فاللغة تعد أداة تسخر لتحقيق التواصل داخل المجتمعات البشرية[[15]](#footnote-16).

أي أن العبارات اللغوية تستخدم لتأدية غرض تواصلي معين وبالتالي تقارب تلك الخصائص (الصرفية - التركيبية والدلالية) على هذا الأساس وتصبح البنية نابعة للوظيفة (الغرض المقصود)، ولنوضح مفهوم أداتية اللغة نورد المثالين التالين:

1. أ- قابلت زيدا.

ب – زيد قابلت.

ففي الجملة (1أ) والجملة (1ب) في المقاربة الصورية جملتان متشابهتان وليس هناك فرق ماعدا تموقع المكون المفعول الذي أخذ موقعه الأصلي في الجملة (1أ) بعد الفعل وفي الجملة (1ب) جاء في صدارة الجملة أي تغير موقعه، فالفرق فرق بنيوي صرف.

أما في المقاربة التي تعتمد مبدأ أداتية اللغة فتفرق بين الجملتين وتعتبر أن هناك فرقا في القصد ما دام أن هناك فرقا بنيويا، ففي الجملة (1أ) حافظ المكون المفعول على موقعه داخل الجملة( بعد الفعل) والمقصود من وراء إنتاج المتكلم لهذه الجملة هو إخبار المخاطب بمعلومة جديدة لم تكن تتوفر في ذهن هذا الأخير أو يعتقد المتكلم أن هذه المعلومة غير متوفرة لدى المخاطب، أما الجملة (1ب) فالمكون المفعول تغير موقعه وأصبح يتصدر الجملة، والقصد من وراء إنتاج الجملة(1ب) هو تصحيح معلومة كانت موجودة في ذهن المخاطب أو ردا على جملة ما ولتكن الجملة (2)

1. علمت أنك قابلت عليا.

**دور اللغة:**

لا يمكن لأحد أن ينفي وجود وظيفة تؤديها اللغة إذ أنّ لكل شيء موجود وظيفةً يؤديها، لكن هل هذه الوظيفة التي تؤديها اللغة وظيفة واحدة أم وظائف متعددة ؟

لقد دافع نشومسكي (1975م) في نقاشه مع فلاسفة اللغة عن أطروحة أن وظيفة اللغة ليس بالضرورة أن تكون وظيفة التواصل، فقد تكون مجرد تعبير عن الفكر ويحتج لذلك في كوننا قد نكتب نصا ما دون أن ننشره أو نخاطب به أحدا.

إلا أن "جمهور المتحدثين عن وظيفة اللغة فلاسفة ولسانيين وغيرهم مجمع على أن دور اللغة هو بالأساس تمكين مستعمليها من التواصل فيما بينهم" [[16]](#footnote-17)، لكن هناك إشكال آخر وهو إذ نحن سلمنا بأن للغة وظيفة، وهي وظيفة التواصل فهل هي الوظيفة الوحيدة للغة أم هناك وظائف أخرى تؤديها هذه اللغة ؟

في هذا الإطار نعرض أراء مجموعة من اللسانيين.

**1** ـ يرى فريق من اللسانيين أن للغة وظائف متعددة لا وظيفة واحدة، حيث "يرجع **هاليداي (Halday)** (1970م) مختلف اللغة إلى ثلاث وظائف مترابطة: الوظيفة التمثيلية(التعبير عن تجربة المتكلم بالنظر إلى الوقائع أو بالأحرى إلى عالم من العوالم الممكنة) والوظيفة العلاقية (التعبير عن الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم بالنسبة للمخاطب كدور المخبر أو السائل من جهة والتعبير عن موقفه من فحوى خطابه كأن يكون متيقنا أو محتملا أو شاكا من جهة ثانية)، والوظيفة النصية التي تكمن في إنتاج خطاب متسق مطابق لمقام إنتاجه، ويذهب رومان جاكبسون ( Jackobson) إلى أن للغة ست وظائف وهي المرجعية و التعبيرية و التأثيرية و الشعرية و المتالغوية و الوظيفة التي يمكن تسميتها على وجه التقريب الوظيفة اللغوية"[[17]](#footnote-18).

فالملاحظ على الفريق الأول أنه يرى أن للغة وظائف متعددة فهاليدي يرى أن هناك ثلاث وظائف مترابطة أي أن مستعمل اللغة(المتكلم) أثناء استعماله لهذه اللغة يكون قد أدى ثلاثة وظائف الأولى تختص بتعبيره عن تجربته والثانية تتعلق بالدور الذي يريد أن يؤديه كمخبر أو سائل إلى جانب موقفه من فحوى هذا الخطاب والوظيفة الثالثة تتعلق بالخطاب الذي ينتجه هذا المتكلم في اتساقه ومطابقته للمقام أي الشروط التي تتوفر في الخطاب حتى يكون خطابا ناجحا.

وفي المقابل نجد أن "رومان جاكبسون هو الآخر يرى بأن للغة وظائف متعددة (ست وظائف) وربط تلك الوظائف بالأطراف التي تستعمل هذه اللغة (البات، المتلقي، القناة، المرجع، ......).

**2ـ** ومن اللسانيين كذلك من يرى أن للغة وظائف متعددة مثل سيمون ديك، لكن هذا الأخير له نظرة أخرى مخالفة لنظرة الفريق الأول حيث أدخل نوعا من الترتيبية بين مختلف الوظائف، فهو يميز بين وظيفة التواصل ويجعلها هي الأصل وبين باقي الوظائف الأخرى التي يمكن تسخير اللغة لتأديها ويعدها فروعا مشتقة لذلك الأصل، ف"سيمون ديك" يرى رأيا آخر وهو أن الوظيفة الأساسية التي تسخر اللغة لأجلها هي التواصل، أي تحقيق عملية التواصل بين الأفراد أو الجماعات بينما الوظائف الأخرى هي موجودة لكن تبقى فرعية ومشتقة من الوظيفة الأساسية وهي التواصل"[[18]](#footnote-19).

**3ـ** و"يرى أحمد المتوكل( 1989م) رأيا مشابها لرأي سيمون ديك على أن للغة وظيفة واحدة هي وظيفة التواصل بينما الوظائف الأخرى كوظائف "هاليداي" و"جاكبسون" يمكن عدها أنماطا من أنماط التواصل المتعددة"[[19]](#footnote-20).

فأحمد المتوكل يعد الوظيفة الأساسية للغة هي وظيفة التواصل لأن اللغة تسخر من أجلها بينما الوظائف الأخرى وظائف "هاليداي" و"جاكبسون" تعد أنماطا من أنماط التواصل.

ومن هنا يمكننا أن تعرض أراء اللسانيين حول الإشكال المطروح هل للغة وظيفة وإذا كان الأمر كذلك فهل هذه الوظيفة واحدة أو عدة وظائف؟

1. موقف من لا يؤمن بأن للغة وظيفة يمكن تعيينها بالتحديد.
2. موقف من يرى أن وظيفة اللغة الأساسية عي التعبير عن الفكر.
3. موقف من يرى أن للغة وظائف عدة إضافة إلى الوظيفة التعبيرية أو الوظيفة التواصلية.
4. موقف من يجعل وظيفة التواصل وظيفة أصال وباقي الوظائف فروع.
5. موقف من يحصر دور اللغة في وظيفة التواصل ويعد الباقي مجرد أنماط خطابية لهذه الوظيفة.

**وظيفة التراكيب:**

بعدما تطرقنا إلى أراء اللسانيين وفلاسفة اللغة في موضوع وظيفة اللغة والدور الذي تسخر لتأديته بما في ذلك موقف المتوكل الذي يتمثل في الموقف الأخير من المواقف السالفة الذكر، نجد أنفسنا أما إشكال أخر يتعلق بجانب التركيب وعلاقته بالوظيفة وهو:

إذا كانت للغة وظيفة محددة، هل لهذه الوظيفة علاقة بالتركيب أم أنّ التركيب شيء مستقل تحكمه ضوابط داخلية لا دخل للوظيفة فيها؟.

وليتضح الأمر أكثر نطرح السؤال بصيغة أخرى، هل ثمة علاقة بين وظيفة اللغة وبنيتها، وهل ثمة ترابط بين نسق اللغة (المعجمي والصرفي ،التركيبي...)، والدور الذي يفعل لتأديته؟

وللإجابة عن هذا الإشكال نتطرق مرة أخرى إلى مواقف اللسانيين السابقة الذكر حتى تتضح الرؤية أكثر.

يرى أصحاب الموقف الأول والثاني أنه ليس للغة وظيفة يمكن تعيينها بالتحديد ومن يرون أن وظيفة اللغة الأساسية هي التعبير عن الفكر يعتبرون أن البنية مستقلة عن وظيفتها ولو كانت وظيفة التواصل.

أما تشومسكي (1975م) فيذهب إلى أن البنية مستقلة عن الوظيفة، ويشبه ذلك باستقلال بنية القلب عن وظيفة ضخ الدم، وأن دراستها وصفا وتفسيرا يمكن أن يتم خارج ارتباطها بأي شيء أخر على أساس أن نتناول الوظيفة في مجال مستقل إما في إطار "نظرية الإنجاز" أو في إطار"قدرة تداولية" مستقلة عن"القدرة اللغوية"[[20]](#footnote-21).

**القدرة التواصلية:**

تعد القدرة التواصلية في نظرية النحو الوظيفي قدرة شاملة، حيث "لا تنحصر قدرة مستعملي اللغة الطبيعية في معرفة القواعد الصرفية التركيبية والصوتية والدلالية بل تتعداها إلى معرفة القواعد التداولية، القواعد الّتي تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية (م ل ط) من إنتاج وفهم عبارات لغوية سليمة في مواقف تواصلية معيّنة قصد تحقيق أغراض معيّنة"[[21]](#footnote-22).

أي ليس هناك قدرتان مستقلتان " قدرة نحوية صرف و"قدرة تداولية" بل قدرة تواصلية واحدة، على اعتبار أنّه لا يمكن عزل التداول عن المكونات الأخرى الّتي يحكمها سواء أكانت تركيباً أم صرفاً أم دلالةً، كما أنه لا يمكن أن تنهض بعملية التواصل القدرةُ اللغوية الصرف وحدها، بل تساهم فيها قدرات أخرى منطقية ومعرفية واجتماعية وإدراكية وغيرها. فمستعمل اللغة الطبيعية يستخدم أثناء عملية التواصل، بالإضافة إلى ملكته اللغوية، ملكات ذات طبيعة غير لغوية تسهم في إنجاح هذه العملية.

وقد أشار " المتوكل" أهَّم معالم التصور الوظيفي لنحو الجملة مع عناية خاصة بما استجد في هذا الباب في السنوات الأخيرة وأشار إلى أنَّ نظرية النحو الوظيفي حددت منذ بدايتها (ديك 1978م) موضوع الوصف اللُّغوي بأنَّه " القدرة التواصلية " التي تمكن مستعملي اللُّغة الطبيعية من التواصل بينهم عن طريق اللُّغة كما أشار إلى الملكات المكونة للقدرة التواصلية على رأي ديك(1989م) والمتمثلة في خمس ملكات .

**ـ الملكة اللُّغوية:** التي تمكن مستعمل اللغة من إنتاج وتأويل عبارات لغوية معقدة في عدد من المواقف التواصلية المختلفة. .

**ـ الملكة المعرفية:** التي تسمح بتكوين مخزون معرفي منظم والاحتفاظ به وتوظيفه حين الحاجة.

**ـ الملكة المنطقية:** والتي تسمح باشتقاق معارف من المعارف أخرى مستخدما قواعد استدلالية تحكمها مبادئ المنطق الاستدلالي. .

**ـ الملكة الإدراكية:** تمكن مستعمل اللّغة من توظيف المعارف التي يستخلصها من إدراكه لمحيطه.

**ـ الملكة الاجتماعية:** هي مجموع القواعد والمبادئ الاجتماعية التي تمكن مستعمل اللُّغة الطبيعية من استعمال العبارات اللُّغوية المناسبة بالنظر إلى وضع المخاطب.

أما فيما يتعلق بالخطاب، فيرى المتوكل أنه ليس هناك قدرات تختلف باختلاف أنماط الخطاب، كأن تكون للخطاب الأدبي (الإبداعي، الفني) قدرة تخالف قدرة الخطاب العادي.[[22]](#footnote-23)وأشار " المتوكل" إلى أنّ لكل الكائنات البشرية نفس القدرة على إنتاج أنماط الخطاب وفهمها إلاّ أنّ بعضهم يفعّل ويغذي جوانب معينة من هذه القدرة أكثر من بعض. فالأدباء مثلا، يختلفون عن غيرهم من مستعملي اللغة الطبيعية في كونهم يفعِّلون الجانب " الفني " من القدرة اللغوية العامة ويغذونه في حين أنّ هذا الجانب من القدرة يظل "كامنا" عند الآخرين ولكنه غير منعدم يمكنهم من فهم وتأويل الخطاب الأدبي وإن لم ينتجوه[[23]](#footnote-24)".

**المبحث الثالث: المبادئ المنهجية الأساسية لنظرية النحو الوظيفي :**

يعد النحو الوظيفي من النظريات ذات التوجّه الوظيفي،وقد سعت هذه من حيث مبادئها المنهجية إلى محاقلة اللسانيات الوظيفية التداولية مثل النظرية " النسقية " ونظرية " الوجهة الوظيفية للجملة " و " التركيبات الوظيفية " ونظرية " التركيب الوظيفي " التي تشمل أعمال لغويي مدرسة هارفارد. هذه النظريات وإن كانت تختلف ـ بعض الاختلاف ـ من حيث تنظيم مكونات النموذج جهاز الوصف إلاّ أنها تتبنى جميعها مجموعة من الفرضيات حول طبيعة موضوع الوصف اللغوي و مجموعة من المبادئ المنهجية العامة[[24]](#footnote-25)، ويمكن تلخيص المبادئ المنهجية الأساسية المتعددة في النحو الوظيفي فيما يلي:

**1 – الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية هي وظيفة التواصل:**

يسعى النحو الوظيفي إلى أن تكون نظرية لسانية توصف اللغات الطبيعية في إطارها من وجهة نظر وظيفية ،أي من الوجهة النظرية التي تعتبر الخصائص البنيوية للغات محددة جزئيا (على الأقل) بمختلف الأهداف التواصلية التي تستعمل اللغات لتحقيقها.

**2 ـ ترتبط بنية اللغة بوظيفتها ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة:**

إن الحديث عن العلاقة بين البنية و الوظيفة مرتبط بالحديث عن الفروق بين ضروب التراكيب، فالتراكيب لا تستعمل في نمط مقامي واحد، بل في أنماط مقامية متباينة، استجابة لمقتضيات الحال، فالتباين في الأنماط المقامية يستلزم التباين في التراكيب و لهذا يقوم الدرس الوظيفي التداولي برصد الفروق القائمة بين أنماط التراكيب تبعا للأنماط المقامية التي تنجز فيها.

**3 ـ للمتكلم موضوع الدرس اللساني هو وصف" القدرة التواصلية المستمع**

يفهم من هذا المبدأ أن الثنائية " قدرة/إنجاز " أعيد تعريفها حسب منظور النحو الوظيفي، فقدرة المتكلم "قدرة تواصلية " بمعنى أنها معرفة القواعد التداولية( بالإضافة إلى القواعد التركيبية و الدلالية و الصوتية التي تُمكّن من الإنجاز في طبقات مقامية معينة، و قصد تحقيق أهداف تواصلية محددة

**4 ـ تعتبر الوظائف الدلالية و التركيبية و التداولية مفاهيم أولى - لا وظائف مشتقة:**

تسعى هذه النظرية إلى الانطلاق من مبدإ تعتبر فيهالوظائف الدلالية و التركيبية و التداولية مفاهيم أولى - لا وظائف مشتقة وهذا خلاف للنظريات الصورية الّتي تعتبر أن الوظائف السالفة الذكر غير مشتقة من بنيات مركبية معينة، كما هو الحال في بعض نماذج النحو التوليدي التحويلي بصفة عامة، و نماذجه الكلاسيكية بصفة خاصة، أي أن جميع الأنحاء تستعمل الوظيفة بمفهوم العلاقات القائمة بين مكونات الجملة، لكن بدرجات متفاوتة من حيث النوع والأهمية، فمن الأنحاء ما يكتفي بنوع واحد من العلاقات أو الوظائف و هي العلاقات التركيبية ( الوظائف التركيبية أو النحوية: كالفاعل و المفعول،... )كالنحو العربي القديم، و النحو التوليدي التحويلي ممثلا في نموذجه الأول( نموذج البنى التركيبية )، و من الأنحاء ما يقصر العلاقات أو الوظائف على نوعين فقط: العلاقات التركيبية و العلاقات الدلالية أو الوظائف الدلالية: كالمنفد والمتقبل... في النظرية التوليدية التحويلية.[[25]](#footnote-26)

**5ـ يسعى النحو الأكفى ( الطامح إلى الكفاية ) إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات:**

الكفاية النفسية، و الكفاية التداولية، و الكفاية النمطية.

**5ـ 1ـ تحقيق الكفاية النفسية** بخصوص تحقيق الكفاية النفسية تعتمد نظرية النحو الوظيفي على أبحاث علم النفس بصفة عامة و علم النفس المعرفي بصفة خاصة، سواء تعلق الأمر بمجال اكتساب اللغة و تعلمها بصفة عامة، أو بمجال الإدراك و آليات فهم اللغة و إنتاجها بصفة عامة... فعلم النفس اللغوي و علم النفس المعرفي يهتمان حاليا بشرح كيفيات التشغيل الواقعي للنظام اللغوي المجرد، حيث يتم توضيح القواعد والإستراتيجيات التي تحكم عمليات إنتاج الجمل أو النصوص و فهمها سواء على المستوى الطبيعي لدى الإنسان، بشرح كيفية إمكان مستخدم لغة طبيعية ما، من أن يستمع أو يقرأ منطوقات لغوية معقدة مثل النصوص، و أن يفهمها و يختزن ما يهمه منها في الذاكرة، و أن يعيد إنتاجها من جديد مرة أخرى. أو على مستوى الإطار اللغوي الخاص بالذكاء الاصطناعي، و ذلك بشرح عمليات تخزين المعلومات واسترجاعها و تحليلها"[[26]](#footnote-27) و يمكن تلخيص مبدأ الكفاية النفسية في استجابته حسب نظرية النحو الوظيفي للشرطين المواليين.

أ- إبعاد التحويلات المعتمدة في النظرية التوليدية التحويلية من جهازها الواصف، لأنها غير مطابقة للواقعية النفسية، لأن التحويلات ليس لها وجود واقعي في ذهن المتكلم / السامع أو عقله.

ب- صياغة النظرية النحوية الوظيفية على أساس تضمن قالبها النحوي لجهازين هما: جهاز توليد (أو "مولد" بمصطلح الحاسوب) يضطلع بإنتاج العبارات، و جهاز تحليل( أو "محلل " بمصطلح الحاسوب )يقوم بالوظيفة العكسية، بحيث يمكن من إرجاع العبارات المحققة إلى بنياتها التحتية.

**5ـ 2 ـ تحقيق الكفاية التداولية**( L’adéquation Pragmatique)

ينتمي النحو الوظيفي إلى مجموعة الأنحاء المؤسسة تداوليا، و التي ظهرت مع تطور الدرس اللغوي الحديث عندما غير مساره من الاتجاه اللساني الذي يرتكز على اللغة و اللسان، إلى الاتجاه الذي يعرف أو التأدية المرتبطة بالمرسل و المتلقي و العلاقات التي تربطها ضمن عملية التبليغ التي » بلسانيات الكلام أفادت في الآونة الأخيرة من نظرية الاتصال و الإخبار و لسانيات النص أو الخطاب... و بما أن موضوع نظرية النحو الوظيفي هو وصف الملكة التبليغية و تفسيرها فإنها أفادت مما أفادت منه عملية التبليغ بصفة عامة، و من الدراسات الحديثة بصفة خاصة، إذ أدرجت في وصفها مفاهيم كثيرة، من نظرية الأفعال اللغوية، و القوة الإنجازية الحرفية و المستلزمة و الاقتضاء و الإحالة و عليه فإن مبدأ الكفاية التداولية لنظرية النحو الوظيفي يشترط أن يستجيب للشروط الأساسية الآتية:[[27]](#footnote-28)

أ- يجب التمثيل لكل الخصائص التداولية، كالخصائص الوجهية و الخصائص الإنجازية و الوظائف التداولية التي تحملها مكونات العبارات في الجملة أو النص .

ب- أن يمثل للخصائص التداولية - المذكورة سابقا - داخل النحو ذاته لإخراجه، حيث يمثل لفئة الخصائص داخل القالب النحوي الذي يحتل المركز أو القلب في الجهاز الواصف للنظريات، كما سيتضح في مكانه.

ج- أن يمثل لهذه الخصائص في مستوى البنية التحتية، قبل التمثيل للخصائص البنيوية في البنية المكونية، وذلك على أساس أن الخصائص البنيوية تعكس الخصائص التداولية لا العكس.

**5ـ 3ـ تحقيق الكفاية النمطية(** ( L’adéquation Typologique:

يسعى النحو الوظيفي إلى استيعاب أكبر عدد ممكن من اللغات الطبيعية ذات البنى اللغوية المتباينة، "فيرصد ما يؤالف بين هذه اللغات المتباينة نمطيا و ما يخالف بينها ليتمكن من وضع القواسم المشتركة بين هذه اللغات مع التركيز على الوظائف التركيبية و الدلالية و التداولية و لهذا يؤسس مبدأ الكفاية النمطية عند الوظيفيين - المنتميين إلى نموذج النحو الوظيفي - على الخصائص المشتركة بين اللغات مهما تباينت بناها، انطلاقا من خصائصها الدلالية و التداولية، لأنها متناظرة ومتماثلة إلى حد التطابق في الغالب، لذا توسع نموذج النحو الوظيفي في الوظائف الدلالية و التداولية على حساب الوظائف التركبيبة الصورية... لتضيق شقة الاختلاف بين اللغات، و تفسح المجال لائتلافها و اشتراكها في مفاهيم دلالية واحد كمفهوم المنفذ "الفاعل الحقيقي "، و الزمان و المكان، و العلة... ،و مفاهيم تداولية مرتبطة بأوضاع مقاميه تخاطبيه لا تخلوا منها لغة من اللغات كالمحور، و البؤرة... و لتحقيق الكفاية النمطية ، يجب توفير شرطين أساسيين":[[28]](#footnote-29)

أ- ضرورة تمحيص فرضية بنية مقاربة النحو الموحد، عن طريق إغنائها ببحوث مكثفة في كل المستويات للغات المتباينة نمطيا، من أجل تأكيدها بشكل نهائي، و إقصاء فرضية المقاربة التجزيئية.

ب- ضرورة توفير سمتي التجريد و الملموسية، فقد اشترط سيمون ديك ضرورة التصاق الوصف النحوي بدرجة عالية قدر الإمكان، بظواهر اللغة المروم وصفها من جهة، و ضرورة ارتقائه إلى درجة معقولة من التجريد في الوقت نفسه، تمكنه من الانطباق على لغات متباينة نمطيا من جهة أخرى

**-**2 **البنية النحوية العامة لنظرية النحو الوظيفي:**

مرت صياغة نظرية النحو الوظيفي بثلاث مراحل متميزة هي: مرحلة نموذج ما قبل المعيار، و نموذج المعيار، ثم نموذج ما بعد المعيار، وبما أن لكل مرحلة بنيتها النحوية الخاصة بها، سنكتفي هنا بتقديم ملخص حول مكونات الجهاز الواصف و طريقة تنظيم العلاقات القائمة بينها:

أ- اللغة )بنية تركيبة - صرفية و دلالية ( تخّلفُها وظيفة، هي وظيفة التواصل.

ب- الخصائص الوظيفية للغات الطبيعية تحدد إلى حد بعيد خصائصها البنيوية.

ج- العلاقات بين مكونات الجملة أنماط ثلاثة: علاقات دلالية ( علاقات "المنفذ" و "المتقبل" و"المستقبل" و"الأداة" و"الزمان" و "المكان"... ) و علاقات تركيبية ( علاقة "الفاعل" و علاقة "المفعول" ) وعلاقات تداولية (علاقة "المبتدأ" و علاقة "الذيل" و علاقة "المحور" و علاقة "البؤرة)"....

د- تشتق الجملة كما يقترح النحو الوظيفي في نموذج النواة أو ما قبل المعيار عن طريق ثلاث بنى أساسية: البنية الحملية و البنية الوظيفية و البنية المكونية. و يتم بناء هذه البنيات الثلاث عن طريق تطبيق على التوالي. « قواعد التعبير » و « قواعد إسناد الوظائف » و « الأساس » : ثلاث مجموعات من القواعد فالأساس هو عبارة عن خزان للمفردات، يمد باقي قواعد النحو بمصدر الاشتقاق، و هو مدخل معجمي أصل أو مشتق ممثل له في إطار محمولي، يرصد توزيع محلات محمول المفردة الأساس، و خصائصها الدلالية. و ينقل هذا الإطار المحمولي إلى بنية حملية تامة التحديد، بإجراءات التوسيع - إذا تطلب الأمر ذلك - بإضافة الحدود اللواحق، و مخصصات السمات الجهية و الزمنية للمحمول.

هذه البنية، تتخذ دخلا لقواعد إسناد الوظائف، فتحدد الوظائف التركيبية ( الفاعل و المفعول)، ثم الوظائف التداولية ( المحور و البؤرة... ) فتنتج بالتالي البنية الوظيفية، و فيها تتوافر المعلومات الدلالية و التركيبية و التداولية التي تستلزمها قواعد النسق الثالث، أي قواعد التعبير التي تتحقق من خلالها البنية المكونية، حيث تتحقق فيها عناصر البنية التي تشتمل على القواعد الصرفية، و قواعد إسناد الحالات الإعرابية، وقواعد إدماج المعلقات من جهة، و قواعد تحديد رتبة مكونات الجملة، أي قواعد الموقعة من جهة أخرى، فيكون ناتج ذلك بنية تتوفر فيها المعلومات اللازمة التي تتخذ دخلا للقواعد الصوتية التي يتم بواسطتها التأويل الصوتي المناسب.[[29]](#footnote-30)

أساس قواعد إسناد الوظائف: تركيبية + تداولية قواعد التعبير + قواعد صوتية

هـ- يتكون الجهاز الواصف لنموذج النص (في مرحلة المعيار من ست قوالب: القالب النحوي و القالب المنطقي، و القالب الاجتماعي، و القالب المعرفي، و القالب الإدراكي، والقالب الشعري (

ونمثل له بالشكل الآتي:2

نموذج مستعملي اللُّغة الطبيعية

2

قالب منطقي

قالب معرفي

قالب نحوي

قالب اجتماعي

قالب إدراكي

حيث يحتل القالب النحوي في هذا النموذج المركز، فهو بمثابة القلب النابض الذي يغذي كل القوالب، فتتفاعل فيما بينها، لتضطلع بوصف و تفسير القدرة التواصلية لمستعمل اللغة الطبيعية، التي توسعت إلى ست ملكات، تقابل كل ملكة القالب المناسب لها، وتكون على النحو التالي:[[30]](#footnote-31)

**-1 الملكة اللغوية**: يتمكن من خلالها مستعمل اللغة، من إنتاج و تأويل عبارات لغوية، ذات بنيات متنوعة ومعقدة، في عدد كبير من المواقف التبليغية المختلفة و هي تقابل القالب النحوي.

**-2 الملكة المنطقية:** يتمكن من خلالها مستعمل اللغة، من اشتقاق معارف مختلفة انطلاقا من مبادئ المنطق الاستنباطي و المنطق الاحتمالي، و تقابل القالب المنطقي.

**3ـ الملكة الاجتماعية**: تمكن هذه الملكة مستعمل اللغة من مطابقة أقواله، مع الأعراف و العادات الكلامية في المجتمع، بحيث يعرف كيف يحقق أهدافا تبليغية مع مختلف المخاطبين، و تقابل القالب الاجتماعي.

القالب المنطقي/ القالب الاجتماعي / القالب المعرفي/ القالب البلاغي /القالب النحوي

-4 **الملكة المعرفية**: و تتمثل في الرصيد المعرفي المنظم، الذي يكتسبه مستعمل اللغة من خلال اشتقاقه معارف، من العبارات اللغوية، يخزنها و يستحضرها في الوقت المناسب، ليؤول بها العبارات اللغوية، وهي تقابل القالب المعرفي.

5ـ **الملكة الإدراكية:** تمكن مستعمل اللغة من إدراك محيطه، ليشتق منه معارف، يستثمرها في إنتاج العبارات اللغوية و تأويلها، و تقترن هذه الملكة بالقالب الإدراكي.

**-6 الملكة البيانية ( الملكة الشعرية )**: و هي تلك الملكة التي تمكن فئة المبدعين بصفة خاصة، من إنتاج الأثر الفني، و القالب الخاص بها، هو القالب البلاغي ( أو القالب الشعري )، و هو يحوي القواعد والمبادئ التي يتفاعل بها مع القوالب الأخرى ليصف الآثار الفنية و يفسرها.

**المبحث الثالث: الوظائف التداوليّة**:

إذا كانت الوظائف الدلالية تحدد دور موضوعات المحمولات ولواحقه في الواقعة وكانت الوظيفتان التركيبيتان ترمزان إلى الوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة فإنّ "الوظائف التداولية تحدد المكونات داخل البنية الإخبارية؛ أي بالنظر إلى المعلومات التي تحملها هذه المكونات في طبقات مقامية معينة، بعبارة أخرى، تسند الوظائف التداوليّة إلى مكونات الجملة طبقا للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة"[[31]](#footnote-32)، وهذا يعني أنّ تحديدها مرتبط أشدّ الارتباط بالسّياق في بُعدَيه المقامي والمقالي، ذلك أنّه "تكمن مهمّة هذه الأخيرة في تحديد الوضع التخابري للمكونات داخل المحيط التواصلي الذي تستعمل فيه، ويتشكّل الموقف التواصليّ من الخلفية الإخبارية لدى المتكلم والمخاطب، والخلفية الاجتماعية - الثقافية التي تحكم عمليتي الإنتاج والفهم" [[32]](#footnote-33)، وتسهم هذه الوظائف إسهاما كبيرا في تحديد بنية الجملة ،كما أنّ لها دورا كبيرا في تزويد المتعلم بالمفاهيم السّياقية التي يجب استحضارها في أثناء تحليل الجملة.

تنقسم هذه الوظائف من حيث علاقتها بالمحمول إلى قسمين: وظائف داخلية ووظائف خارجية، فتعد وظائف داخلية "الوظائف التي تسند إلى مكون من مكونات الحمل، أو تسند إليه كلياً"، وتشمل هذه الأخيرة: (البؤرة، المحور) أمّا الوظائف الخارجية فتسند إلى المكونات الخارجة عن الحمل، وتشمل (المبتدأ والذيل والمنادى) وتكون بذلك الوظائف التداولية خمس وظائف كما حددها المتوكل واستجمعها في قوله :" تنحصر الوظائف التداولية في النحو الوظيفي في خمس وظائف، وتقسم بالنظر إلى وضعها بالنسبة للحمل قسمين: وظائف خارجية ووظيفتين داخليتين. تسند الوظائف الخارجية إلى المكونات الّتي لا تنتمي إلى الحمل ذاته، أي الوظيفة "المنادى" والوظيفة "المبتدأ" والوظيفة "الذيل". أمّا الوظيفتان الداخليتان فهما الوظيفتان اللّتان تسندان إلى مكونات تعدّ عناصر من عناصر الحمل ذاته (موضوعات المحمول أو لواحقه. فالوظيفتان الداخليتان هما "البؤرة" و"المحور".[[33]](#footnote-34) .

**أ ـ** **الوظائف التّداولية الدّاخلية**: تسند الوظائف التداوليّة الدّاخلية (وظيفتي البؤرة، والمحور) إلى الحمل أو إلى أحد حدوده (الموضوعات أو اللواحق)، وهما وظيفتان مختلفتان ولكلّ واحدة منهما دور يختلف عن الأخرى. ولمعرفة هذا الاختلاف والدّور الذي تؤدّيه كلّ واحدة منهما، نعرض لهما كما يلي:

**1 ـ وظيفة البؤرة :(focus)** يعرّف سيمون ديك البؤرة بأنها الوظيفة التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة"[[34]](#footnote-35) و "التي يعتقد المتوكل من أنها أحرى أن تدرج في مخزون معلومات المخاطب"[[35]](#footnote-36)

وبناء عليه، ففهم هذه الوظيفة مرهون بفهم الحالة التي يكون عليها كلّ من المتكلم والمتلقّي اتجاه المعلومة؛ فالمتكلم يمكن أن يكون مالكا المعلومة أو لا، والأمر نفسه مع المتلقي فمن الممكن أن يكون مالكا للمعلومة ولكن ليس وفقا للصّورة التي عند المتكلم أو أنه لا يملكها مطلقا أو العكس.

وهذا يعني أنّ "المعلومة البؤرية تنتمي إلى الحيز الذي يشكّل الفرق بين مخزون المتكلم ومخزون المخاطب، ولا ينحصر هذا الفرق في المعلومات الجديدة بالنظر إلى مخزون المخاطب فحسب، بل كذلك في المعلومات التي لا تتطابق؛ أي في معلومات المخاطب التي لا توافق معلومات المتكلم.

مؤدّى ذلك أنّ ما يمكن أن يضيفه المتكلم إلى مخزون المخاطب ليس معلومات جديدة لا يملكها المخاطب فحسب بل كذلك معلومات تعدّ ل أو تصحّح أو تعوض معلومات في مخزون المخاطب يعدّها المتكلم مستوجبة للتعديل أو التصحيح أو التعويض" [[36]](#footnote-37)

انطلاقاً من هذا الفرق يذهب "سيمون ديك" إلى أنّه من الممكن التمييز داخل وظيفة البؤرة، من حيث نوعيتُها، بين أنواع ستة، إلاّ أنّ المتوكّل يرى أنّه من الأفضل تلافي هذا التعدد (تعدد الأنواع داخل نفس الوظيفة) كي تتسنى تحقيق أحد الأهداف الأساسية الّتي يسعى إليها النحو الوظيفي وهي الكفاية النفسية أو بعبارة أخرى، حتّى يتسنى له الوصول إلى وضع كلّي، ويرى أنّه يمكن التمييز بين نوعين من البؤرة؛ **بؤرة الجديد** و**بؤرة المقابلة**.

**أ ـ بؤرة الجديد:** هي "البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب ( المعلومة

التي لا تدخل في القاسم الإخباريّ المشترك بين المتكلم و المخاطب)" [[37]](#footnote-38)

**ب ـ بؤرة المقابلة:** فهي "البؤرة التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يشكّ المخاطب في ورودها أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها"[[38]](#footnote-39)

و"تبعا للمبدأ الأساس المعتمد في نظرية النحو الوظيفيّ ؛ أعني تبعية البنية للوظيفة، الذي يستلزم أنّ أيّ اختلاف في المبنى يلزم عنها اختلاف، ولو طفيفا، في الوظيفة التي تستدعيها، فقد أعيد النظر في هذين النوعين، وصار يميّز بين عدة أنواع أخرى تنضوي تحتهما؛ فقد "اقترح المتوكل منذ سنوات... مقاربة وظيفية للتراكيب المبأرة في اللّغة العربيّة، من أهمّ الفرضيات التي قامت عليها هذه الدّراسة، فرضية أنّ البؤرة نوعان فحسب، بؤرة جديدة تسند إلى الحدّ (أو الحمل) الدّالّ على المعلومة التي يجهلها المتكلم (في حالة الاستخبار)، أو المخاطب (في حالة الإخبار)، وبؤرة مقابلة تسند إلى الحد (أو الحمل)الدّال على المعلومة المتردّد في ورودها أو المنكر ورودها ... إلا أنه تبيّن له، بعد إعمال الفكر في التراكيب المفترض ترادفها وإمعان النظر في تحليلات النحاة والبلاغيين العرب القدماء

ما يلي:[[39]](#footnote-40)

1ـ تتآلف التراكيب المبأرة في كونها جميعها وسائل للتعبير عن معلومة غير متفق عليها بين المتكلم والمخاطب وهذا ما جعلنا نبادر إلى اعتبارها متضمنة لوظيفة تداوليّة واحدة (وظيفة بؤرة المقابلة).

2 ـ إلا أنّ هذه التراكيب لا تستعمل في طبقة واحدة من المقامات بل تستعمل في طبقات مقامية متباينة، ويترتب عن هذه الخاصية أنّها تحمل في كلّ طبقة مقامية معلومة معينة.

3- بما أنّ الطبقات المقامية مختلفة مترتب عن اختلافها تباين في المضمون التداولي (الإخباري) لا يمكن أن تعدّ هذه التراكيب متضمّنة لنفس الوظيفة التداوليّة.

ويمكن معرفة مختلف البؤر المتفرّعة من خلال المبيان الآتي:[[40]](#footnote-41)

البؤرة

بؤرة الجديد بؤرة المقابلة

بؤرة طلب بؤرة تتميم

بؤرة حجود بؤرة توسيع بؤرة تعويض بؤرة حصر بؤرة انتقاء

***الترسيمة (ج )***

المقصود من هذا أنّ بؤرة الجديد تسند "إلى المكون الحامل للمعلومة التي لا تتوافر في مخزون المتكلم (بؤرة الطلب) ولا في مخزون المخاطب (بؤرة تتميم)"[[41]](#footnote-42)، فالمعلومة الجديدة قد تطلب حين يكون الأمر متعلقا بالمتكلم، وقد يزود بها المتكلم المخاطب ويتمّ ما ما في مخزونه وهنا نكون بصدد بؤرة التتميم. وقد وضع المتوكّل لهذه البؤرة طبقة مقامية تشتمل على مقامين مختلفين:

أ ـ مقام يجهل فيه المخاطب المعلومة التي يقصد المتكلم إعطاءه إيّاها أو يعدّ المتكلم أنّ المخاطب يجهلها.

ب ـ مقام يجهل المتكلم المعلومة التي يطلب من المخاطب إعطاءه إياها (في حالة الاستفهام).

وبما أنّ بؤرة المقابلة تنحصر في المعلومة التي يشكّل ورودها محطّ جدال بين المتخاطبين، فإنّ هذا الجدال يتخذ له صورا متعدّدة تشكّل مقامات لهذا التخاطب، مما يستدعي أنواع بؤر المقابلة السّابقة الذّكر ف:

ـ بؤرة الجحود تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يعدّها المتكلم غير واردة، ويظن المخاطب ورودها ويلجأ المتكلم إلى رفع ورودها اعتمادا على النفي مثل : لا، ما ذهب عمر إلى العمل.

- وقد يعوض المتكلم المعلومة التي يراها غير واردة بمعلومة أخرى، فتسند بؤرة التعويض إلى المكون

الحامل لهذه المعلومة، ويبدو أنّ الفرق بين البؤرة السّابقة وهذه هو التعويض في الثانية وعدم التعويض في الأولى، مثل: لا ما ذهب عمر إلى العمل بل إلى المتجر (بؤرة تعويض).

- وترد بؤرة الحصر في السّياقات التي يكون فيها مخزون المخاطب متضمّنا لمعلومة واردة ومعلومة يعدّها المتكلم غير واردة، أو في سياق تتوفر فيه الملامح الآتية: [[42]](#footnote-43)

**أ ـ** يعتقد المخاطب أنّ مجموعة من الذوات تتقاسم خاصية ما.

**ب ـ** ويعتقد المتكلم أنّ تلك الخاصية لا تتسما إلا ذات (أو ذوات) واحدة دون باقي ذوات المجموعة.

ج ـ يرفع المتكلم، انطلاقا من معتقده، وهْم المخاطب بقصر تلك الخاصية على ذات واحدة أو بعضا من ذوات المجموعة.

مثال على ذلك : أن يكون المخاطب معتقدا أنّ (الأستاذ) أكرم ( عمرا) و(زيدا) و(بكراً)، ويكون

المتكلم معتقدا أنّ الأستاذ لم يكرم إلاّ عمرا فيرفع توهّم المخاطب بقصر إكرام الأستاذ عمرا فيقول: (ما أكرم الأستاذ إلاّ عمرا) أو (إنما أكرم الأستاذ عمراً).

إذا كان المخاطب متردّدا بين معلومات كثيرة أيها وارد، وقام المتكلم بانتقاء معلومة محددة فإننا نكون بصدد بؤرة الانتقاء والّتي "سمّاها المتوكّل في كتاب الوظيفة والبنية بؤرة التصدير، لأنه يصدّر فيها العنصر المنتقى"[[43]](#footnote-44)، ومثال ذلك: أفاطمة أهدى علي أم زينبَ؟، ويكون الجواب: فاطمة أهدى علي خاتماً.

إذا كان مخزون المخاطب يتوفر على معلومات يعدّها المتكلم واردة لكنها ناقصة، فيضيف إليها ما يكمّلها، فإننّا نكون بصدد بؤرة التوسيع، مثال: لم يزر السائح دمشق فحسب، بل كذلك إلى حلب.

هذا التقسيم الّذي أقامه المتوكل للبؤرة حسب وظيفتها، ونجد أيضا قد أضاف تقسيما آخرَ للبؤرة لكن هذه المرة بحسب المجال الذي تأخذه، فقد تكون بؤرة مكون أو بؤرة جملة (بؤرة حمل)؛ بؤرة مكون إذا أسندت وظيفة البؤرة إلى مكون من مكونات الحمل، وبؤرة جملة إذا أسندت وظيفة البؤرة إلى الحمل بكامله. فلو قولنا مثلاً: متى قدم زيد؟ وكان الجواب: جاء البارحة فإنّ كلا من المكون (متى) و(البارحة) يحملان وظيفة بؤرة الجديد.وبالأمثلة الآتية تتضح أنواع أكثر:

ـ المساء، أقلعت الباخرة من وهران (البؤرة المقابلة).

ـ أقلعت الباخرة من وهران مساءً (بؤرة جديد).

ـ متى تقلع الباخرة من وهران؟ (بؤرة طلب استتمام).

ـ تقلع الباخرة من وهران صباحاً (بؤرة تتميم).

ـ لا لم تقلع الباخرة من وهران بل العاصمة (بؤرة جحود + بؤرة تعويض على التوالي).

ـ لا لم تقلع الباخرة إلاّ من وهران (بؤرة حصر).

ـ من وهران، أقلعت الباخرة أم من العاصمة؟ ( من وهران أقلعت الباخرة. (بؤرة انتقاء)).

ـ المساء، أقلعت الباخرة من وهران (بؤرة مكون).

ـ أأقلعت الباخرة ( بؤرة جملة).

**قيد إسناد وظيفة البؤرة**: وضع المتوكّل قيدا يحكم إسناد مختلف الوظائف (الدلاليّة، التركيبيّة، والتداوليّة) مفاد هذا القيد:[[44]](#footnote-45)

أ- لا موضوع يحمل أكثر من وظيفة واحدة من كلّ نوع من الوظائف الثلاث في نفس الحمل.

ب- لا وظيفة (عدا الوظائف التداوليّة) تسند إلى أكثر من موضوع واحد داخل نفس الحمل.

واعتمادا على هذا القيد يتمّ إسناد وظيفة البؤرة، ويجب أن يعلم أنّ تحديد العنصر الذي تسند إليه وتحديد طبيعتها يعتمد اعتمادا كبيرا على ربط الملفوظ بالموقف الذي يجمع كلا من المتكلم والمخاطب".

**2 ـ وظيفة المحور** (topic): تشكل الوظيفة التداولية الداخلية "المحور" المعلومة المتّفق عليها بين المتكلم والمخاطَب، خلافاً للبؤرة، ويشير المتوكل إلى أنّ الوظيفة (المحور) بأنّها: "الوظيفة الّتي تسند حسب مقتضيات المقام، إلى الحد الدّال على الذات الّتي تشكّل محطّ الحديث داخل الحمل"[[45]](#footnote-46)

يعرّف "سيمون ديك" "المحور" بأنّه وظيفة تداوليّة تسند إلى "الذّات (بالمعنى الواسع)التي تشكّل محطّ خطاب ما، أو الذّات التي تشكّل موضوع حمولة المعلومات الواردة في خطاب ما" [[46]](#footnote-47)، و"يفاد من هذا التعريف أنّ المكونات التي تسند إليها وظيفة المحور مكونات تختصّ بحملها معلومات تدخل ضمن المعرفة المشتركة بين المتكلم والمخاطب، بخلاف المكونات التي تسند إليها وظيفة البؤرة.

ويرى المتوكّل أنّ المحور وظيفة تداوليّة لأنه يسند إلى مكون ما "بمقتضى الوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة. [[47]](#footnote-48)ووضع مجموعة أدلة للاحتجاج على هذه الوظيفة منها:[[48]](#footnote-49)

1 - يشكّل المكون الذي تسند إليه وظيفة المحور معلومة مشتركة بين المتكلم والمخاطب.

2 - يرد المكون الذي تسند إليه وظيفة المحور، غالبا، عبارة محيلة.

3 - يرد المكون الذي تسند إليه وظيفة المحور محتلا المواقع الأولى.

4 - أن يكون دالا عن المحدّث عنه.

5 - ألا يكون حاملا لوظيفة تداوليّة أخرى.

6 - يمكن إسناد وظيفة المحور إلى أيّ مكون من مكونات الجملة إذا كان مستوفيا للشّروط، إلا أنّ المكون الفاعل يستأثر بالأسبقية في أخذ هذه الوظيفة؛ وذلك بسبب اشتراكهما في العديد من الخصائص، فهما كلتاهما تشكّ لأن منطلق الجملة، المنطلق الوجهي بالنسبة للفاعل والمنطلق الإخباري بالنسبة للمحور، وهما كلتاهما تدلان غالبا على معلومة معطاة متقاسمة معرفتها بين المتكلم والمخاطب، وهما كلتاهما تسندان إلى مكون يحتل أحد المواقع الأولى في الجملة (الحمل على الأدق)"[[49]](#footnote-50)

ولما كان المحور يشكّل في الجملة العنصر الذي تحمل عليه بقية عناصر الحمل فإنه في الخطاب أو النّص متعدّد ومتنوّع، حيث ميّز المتوكل ـ في مرحلة الخطاب ـ بين أربعة أنواع من المحاور هي:

محور جديد، محور معطى، محور فرعي، محور معاد، إذ تشكّل هذه الأنواع "أوضاعا خطابية مختلفة. لنفس المحور"، ونمثل له بالشكل التالي. [[50]](#footnote-51)

محور

محور جديد محور معطى محور فرعي محور معاد

**الترسيمة ( أ )**

غير أن المتوكل يرى أن المحاور الأربعة ليست إلا أوضاعا خطابية مختلفة لنفس المحور. فإذا أُدرج لأول مرة فهو محور جديد وقد يكون هذا المحور المدرج عابرا وقد يمكث كمحط من محاط الخطاب وبالتالي ينتقل من وضع المحور الجديد إلى وضع المحور المعطى وهذا الأخير يمكن أن يستمر إلى نهاية الخطاب أو عبر جزء كبير منه وقد ينقطع ويزول ومن وسائل ضمان استمراره تكرار الإحالة عليه ، فإذا كان التكرار بالإحالة التامة فنقول إنه **" محور معاد "** وإذا كان التكرار بالإحالة الجزئية فنكون أمام **" محور فرعي "**.

ومن هذا المنظور يصبح تصنيف المحاور كما هو موضح في الترسيمة التالية:[[51]](#footnote-52)

المحور

" محور جديد "

عابر ماكث

" محور معطى "

منقطع مستمر

مكرر

تام جزئي

"محور معد" "محور فرعي"

**الترسيمة ( ب )**

مثال:(3) زار الجزائر شاعر مصري ( محور جديد ) وشاعر سوري (محور جديد) وشاعر لبناني (محور جديد)...تجول الشاعر السوري ( محور معطى ).

في المدن التونسية ... بيعت أثناء ذلك مئات النسخ من ديوان " الرسم بالكلمات "(محور فرعي )... وقد سعد نزار قباني (محور معاد) كثيرا بحفاوة المثقفين التونسيين ..."

يشير ديك (1997م ،ج1) إلى أن استمرار المحور المعطى عبر خطاب ما يخلق " سلسلة محورية " تشكل حلقاتها مختلف الإحالات المتكررة إلى المحور المعطى نفسه[[52]](#footnote-53).

ففي المثال (3) يشكل المحور المعطى سلسلة محورية حلقاتها هي: " شاعر سوري " – " الشاعر السوري " – ديوان " الرسم بالكلمات " – " نزار قباني ".

تتكون السلسلة المحورية في هذا المثال (3) من: المحور الجديد والمحور المعطى والمحور الفرعي والمحور المعاد على التوالي. وبناءا على مفهوم السلسلة المحورية وإعادة النظر في تصنيف المحاور الموضحة في الترسيمة (ب)، يمكن قراءة النص المثال (3) من حيث بعده المحوري على النحو التالي:

" زار الجزائر شاعر مصري ( محور جديد عابر ) وشاعر سوري ( محور جديد ماكث ) وشاعر لبناني ( محور جديد عابر ) تجول الشاعر السوري ( محور معطى مستمر ) في المدن التونسية ... يبعث أثناء ذلك مئات النسخ من ديوان " الرسم بالكلمات " (محور معطى فرعي ) ... وقد سعد نزار قباني (محور معطى معاد) بحفاوة المثقفين التونسيين".

* بإدراج السلسلة المحورية ضمن مفاهيم نظرية النحو الوظيفي يمكن تدقيق مفهوم " المحور الرئيسي " فيصبح من الممكن أن يقال أن المحور الرئيسي – حسب المتوكل- هو المحور المعطى الذي تعقد حوله أطول سلسلة محورية في خطاب تتعدد فيه المحاور المعطاة وانطلاقا من هذا المفهوم يعطى المتوكل تعريفا بديلا لمفهوم المحور الرئيسي

**- المحور الرئيسي :"** يعد محورا رئيسيا لخطاب ما المحور المعطى الذي يشكل أطول سلسلة محورية في هذا الخطاب "[[53]](#footnote-54)

نستنتج من التعريف (2) أن المحور الرئيسي هو المحور الذي يستقطب أكبر كم من المعلومات في خطاب ما ، ويزداد كم المعلومات التي يسوقها الخطاب كلما ازداد طول السلسلة المحورية التي ينتمي إليها هذا المحور.

**قيد إسناد وظيفة المحور**: لا يختلف المحور عن البؤرة في قيد أحادية الإسناد، ومفاد هذا القيد:

أ- لا موضوع يحمل أكثر من وظيفة واحدة من كلّ نوع من الوظائف الثلاث في نفس الحمل.

ب- لا وظيفة (عدا الوظائف التداوليّة) تسند إلى أكثر من موضوع واحد داخل نفس الحمل.

واعتمادا على هذا القيد ـ الّذي وضعه المتوكل ـ يتمّ إسناد وظيفة المحور، ويجب أن يعلم أنّ تحديد العنصر الذي تسند إليه وتحديد طبيعتها يعتمد اعتماداً كبيرا على ربط الملفوظ بالموقف الذي يجمع كلاّ من المتكلم والمخاطب.

1. **الوظائف التداوليّة الخارجية**: تسند الوظائف التداولية الخارجية إلى مكونات تقع خارج العناصر التي يطلبها الحمل، ويعرّفها المتوكل: بأنها "المكوّنات التي لا تنتمي إلى الحمل أي المكونات التي ليست حدودا موضوعات ولا حدودا لواحق بالنظر إلى المحمول"[[54]](#footnote-55)، وتشمل هذه الوظائف: **المبتدأ، والذيل، والمنادى**، وخصائص هذه الوظائف تختلف عن خصائص الوظائف التداولية الداخلية.
2. **المبتدأ:**
   1. **تعريفه:** هناك شبه إجماع على أنّ الفكرة الأساسية الّتي يقوم عليها المبتدأ في مختلف الدراسات الّتي اهتمت بالوظائف التداولية وهي أنّ المبتدأ يحدد **مجال الخطاب**، وقد عرّفه "سيمون ديك" ب :

" المبتدأ (theme) هو ما يحدّد مجال الخطاب (universe of discouse) الذي يعتبر الحمل (predication) بالنسبة إليه واردا(releven)" [[55]](#footnote-56)

أي إنّ الحمل هو المتحدّث به عن المبتدأ الذي يشكّل المجال الذي يدور حوله هذا الحمل، وهّذا المصطلح لصيق الدّلالة بالمدلول اللّغوي الذي يحيل عليه؛ ذلك أنّ دلالة السّبق والابتداء مفهومة منه وأنّ المبتدأ يتميز بكونه يرد بعده حمل، فإن لم يرد بعده حمل فإنه لا يمكن عدّه مبتدأ بل هو حدّ من الحدود التي تفرضها قيود الانتقاءوصار وظيفة أخرى "الذيل" مثال: **زيد،** أبوه منطلق، **زيد**، قام أبوه.

وإذا كان المبتدأ وظيفة خارجية فلا يدل ذلك على أنّ هذا الأخير مستقل عن الحمل الذي يرد بعده، وأنه يسوغ وضع أيّ كلمة ثم إردافها بحمل مخصوص، يقول المتوكّل: "غير أنّ هذا يعني أنّ المبتدأ لا يشكّل جزءا من الجملة، ولا يعني أنه مستقل عنها الاستقلال الذي يبيح أن تلي أية جملة أيّ مبتدأ، لقد رأينا، ونحن نعرّف المبتدأ، أنّ من عناصر هذا التعريف الأساسية أن يكون الحمل واردا بالنسبة إلى الخطاب، ومبدأ الورود هذا يحتم أن تكون ثمة(بين المبتدأ والجملة التي تليه) علاقة تجعل الجملة

صالحة لأن تحمل على المبتدأ" [[56]](#footnote-57)

فالمكون الذي تسند إليه وظيفة المبتدأ لابد يكون مكونا ًخارجيا عن الحمل من جهة، وأن يكون له تعلق به من جهة أخرى، لكن هّذا التعلق مختلف عن التعلق الذي يربطه بالمكونات الدّاخلية، غير أنّ تحديده وفهم دوره في الجملة يعتمد على استحضار الموقف الكلامي، ولهذا عدّ المبتدأ وظيفة تداوليّة، ويورد المتوكل دليلين على اعتباره المبتدأ وظيفة تداولية، يقول، :

1 - يشترك المبتدأ مع الوظائف التداوليّة الأخرى) المحور، والذيل، والبؤرة... (في الخاصية التي تميزها عن كلّ الأدوار الدلاليّة والوظائف التركيبيّة، وهي أنها مرتبطة بالمقام، أي أنّ تحديدها لا يمكن أن يتمّ إلا انطلاقا من الوضع التخابريّ القائم بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة.

2 - وتتحدّ د هذه العلاقة في إطار معارف المتكلم حول العالم الخارجيّ ، ففي جملة من قبيل:

(**أمّا مراكش، فإنّ مناراتها من الآثار الخالدة** يعتبر حمل (**فإنّ مناراتها من الآثار الخالدة**) واردا بالنسبة لمراكش لكون المنارة موجودة في تلك المدينة،.

في مقابل هذا تعتبر الجملة: **أمّا الدار البيضاء، فإنّ منارتها من الآثار الخالدة** لاحنة، ولا يمكن إرجاع لحنها إلا لعدم ورود حمل (فإنّ منارتها من الآثار الخالدة) على الدار البيضاء لعدم وجود المنارة -بوصفها علما- في مدينة الدار البيضاء"[[57]](#footnote-58)

* 1. **إحاليته:** نظراً للخصيصة التي امتاز بها المبتدأ، فإنّ من بين أهمّ الشروط اللازم توفرها: على إحالة تعيين:

أ- يشترط في المبتدأ أن يكون معرفاً إذ تعدّ الجملة لاحنة إذا كان المبتدأ فيها نكرة، مثل:رجل، رأيت أباه. ذلك أنّ "من مقومات نجاح عملية التخاطب نفسها أن يتفق المتكلم والمخاطب على مجال التخاطب، وأن يتعرّف المخاطب على ما سيحدّث عنه قبل أن يحادث" [[58]](#footnote-59) لكن الجملة (**زيد** إن تكرمه يكرمك) فتتوفر فيها الشّروط.

ب – لتحديد معرفية المبتدأ لا يعتمد المعيار التركيبي المعروف (دخول الألف واللام، الإضافة...) بل يعتمد معياراً تداولياً وهو (إحالية) المبتدأ".[[59]](#footnote-60)

تعتبر عبارة ما عبارة (إحالية) إذا كان المخاطب قادراً على التعرف على ما تحيل عليه العبارة أي إذا كانت المعلومات التي تحملها العبارة كفيلة بجعل المخاطب يهتدي إلى المحال عليه المقصود سواء كان هذا المحال عليه فردا أو جماعة.

ـ **الذّيل(tail):** يعد الذّيل وظيفة تداولية شأنها شأن المبتدأ (theme) والبؤرة **(focus)،** والمحور(topic)، ويختلف كما تختلف الوظائف الثلاث هذه، عن الصنفين الآخرين من الوظائف: الوظائف الدلالية كـ "المنفذ" و"المتقبل" و"المستقبل" و"الأداة"، والوظائف التركيبة كـ"الفاعل" و"المفعول".

وقد اقترح "سيمون ديك" تعريفا للذّيل نورده فيما يلي: "يحمل الذّيل المعلومة الّتي توضّح معلومة

داخل الحمل أو تعدّلها"[[60]](#footnote-61). ويتّضح من هذا التعريف أنّ المكون الذيل يقوم على مستوى البنية الإخبارية للجملة بدورين: دور توضيح ودور تعديل.

غير أنّ المتوكل يرى أنّ هناك ـ في اللغة العربية ـ حالات يقوم فيها المكون الذيل بدور ثالث: دور التصحيح. ومن هذا المنطلق يقترح تعريفا آخر للذّيل مراعيا الوظيفة التي يؤديها، فقال: "يحمل الذّيل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها أو تصححها"[[61]](#footnote-62)، وقد وضع هذا المصطلح بحسب الموقع الذي يحتله، فهو يأتي دوما مؤخّرا عن الحمل، والغرض من إيراده مؤخّرا هو أنه يؤتى به للاستدراك على معلومة سابقة واردة في الحمل، وهذا يعني أنّ استدراك المتكلم يتخذ له صورا محددة فقد يكون للتوضيح أو التعديل أو التصحيح. ونضرب مثالا على ذلك بالجمل الآتية:

1 أ ـ أخوه مسافر، زيد.

ب ـ قابلت أخاه، **عمرو**.

1. أ ـ ساءني زيد، **سلوكه**.

ب ـ قرأت الكتاب، **نصفه**.

فالمكون (عمرو ـ سلوكه ـ نصفه) من حيث وظيفتها التداولية تعد ذيلاً. أمّا في عند النحاة العرب القدماء فالمكونات المكتوبة بخط غليظ في الجمل السالفة الذّكر تحمل وظائف مختلفة (وظيفة (المبتدأ المؤخر)، وظيفة (البدل)، ...)، لكن هذه الوظائف رغم اختلاف خصائصها البنيوية فإنّها تعد ـ في النحو الوظيفي ـ حاملة لوظيفة واحدة وهي وظيفة الذّيل، و"يرجع هذا الاختلاف البنيوي ـ حسب رأي المتوكل ـ إلى اختلاف الأدوار الّتي يقوم بها المكون الذّيل، على مستوى البنية الإخبارية للجملة."[[62]](#footnote-63)

انطلاقا من هذا التعريف الّذي تتحدد للذّيل ثلاثة أنواع للذّيل: ذيل التوضيح، ذيل التعديل، وذيل التصحيح. وتتخذ هذه الأنواع الثلاثة بنيات مختلفة ومقامات مختلفة.

**1 – ذيل التوضيح:** يطابق "ذيل التوضيح عملية إنتاج الخطاب الآتية: يعطي المتكلم المعلومة (م)، ثم يلاحظ أنّها ليست واضحة الوضوح الكافي فيضيف المعلومة (مَ)، إزالةً للإبهام" [[63]](#footnote-64)؛مثل قول: (أكرمني أخوه، **علي**)،

فإضافة المعلومة الّتي يحملها المكون "**علي"** لإزالة الإبهام الواقع في الضمير، وذكر "**علي**" يوضح المقصود ويزيل ذلك الإبهام.

**2 – ذيل التعديل:** أمّا ذيل التعديل فيطابق عملية إنتاج الخطاب الآتية: "يعطي المتكلم المعلومة (م) ثم يلاحظ أنها ليست بالضّبط المعلومة المقصود إعطاؤها فيضيف المعلومة(م') التي تعدّلها"[[64]](#footnote-65) وذلك حتى يفهم المتكلم المتلقّيَ مقصوده بدقة، مثال ذلك: قرأت الكتاب، نصفه. فهو حين قال (قرأت الكتاب) قد يتوهم المتلقّي أنه قرأه كله فعدّل له هذا التوهّم بقوله (نصفه)، ولا يسمّى هذا التعديل تصحيحا، لأنّ التصحيح يطابق عملية إنتاج خطاب مختلف، وهي أنّ المتكلم "يعطي المعلومة (م) ثم ينتبه إلى أنّها ليست المعلومة المقصود إعطاؤها، فيضيف المعلومة(م') قصد تصحيحها (أي إحلال معلومة أخرى محلها)"[[65]](#footnote-66)،ونظرا لاختلافه عن بقية الذيول السابقة جُعل ذيلاً مستقلا ، من أمثلة هذا الذيل: ذهبت إلى وهران، بل إلى العاصمة.

يشترط في ذيل التوضيح أن يكون محيلا إحالة تعيين أمّا ذيل التصحيح والتعديل فلا يشترط فيهما ذلك، حيث يمكن أن يردا نكرتين؛ وذلك "لأنّ المعلومة التي يحملها كلّ منهما لا يقصد بها إزالة الإبهام عن معلومة واردة في الحمل عن طريق تعيين ما تحيل عليه."[[66]](#footnote-67)

و من هنا نخلص إلى أنّ وظيفة الذّيل بخلاف الوظائف الخارجية، حيث يمكن أن تحمل وظيفة دلاليّة ووظيفة تركيبية تعبران عن وضعه الوظيفيّ ، هذه الوظائف تسند إليه بمقتضى مبدإ سماه المتوكّل (مبدأ الإرث)، ومفاد هذا المبدإ أنّ الذّيل يرث "المكون المقصود تعديله أو تصحيحه، باعتبار أنّه يعوضه أو يقوم مقامه، وظيفته الدلاليّة ووظيفته التركيبيّة (إذا كانت له وظيفة تركيبية)"[[67]](#footnote-68)

3**- وظيفة المنادى:(vocative)** هي وظيفة تداولية خارجية، اقترحها "المتوكّل" بأن تضاف إلى الوظائف التداولية بعد أن أغفلها "سيمون ديك"، ورأى المتوكّل ضرورة إضافتها، معللا هذه الضرورة ب "ونرى أنّ من الوارد أن تضاف إلى الوظائف التداولية الأربع المقترحة في إطار النحو الوظيفي وظيفة خامسة: وظيفة المنادى. ويزكي اقتراحنا إضافة هذه الوظيفة أنّ الوصف اللّغوي السّاعي إلى الكفاية لا يمكن أن يغفل المكون المنادى لوروده في سائر اللغات الطبيعية ولغنى خصائصه في بعضها كاللّغة العربيّة"[[68]](#footnote-69). ولاسيما أنّ النحو الوظيفي من منطلقاته (مبادئه) مبدأ التواصل، فلا يمكن أن يخلو التواصل من النداء، وقد ميّز بين النداء كفعل لغوي شأنه شأن الأفعال الأخرى، وبين المكون المنادى كونه وظيفةً تداولية، تقيم علاقة تداولية داخل الجملة/صرفياً وتركيبياً وخارج الجملة مقاماً. فـ "النداء فعل لغوي في حين أنّ المنادى وظيفة، أي علاقة تقوم بين مكونات الجملة وباقي المكونات الّتي توارده"[[69]](#footnote-70) ولا شكّ أنّ المنادى لا يمكن عدّه موضوعا من موضوعات المحمول، لأنه مستقل عنه؛ ذلك أنّه "لا يقوم بأي دور بالنسبة للواقعة ... الّتي يدلّ عليها محمول الجملة ولا يسهم في تحديد الوجهة (perspective)التي ينطلق منها في تقديم هذه الواقعة"[[70]](#footnote-71)، بل هو مرتبط أشدّ الارتباط بالمقام، وهذا ما يجعل منه وظيفة تداوليّة.

وقد عرّف المتوكّل المنادى بأنّه: "وظيفة تسند إلى المكون الدّالّ على الكائن المنادى في مقام معين."[[71]](#footnote-72)

والمصطلح (المنادى) إذ؛ يكون فإنّه يجب أن يكون:

* يحيل على كائن حي.
* أن يحيل على المخاطب.

ويسبق المنادى في اللغة العربية بإحدى الأدوات الآتية: ( " يا " و " أيُّ " و " أ " و " أيا " و "هيا " و " آي " و " وا " و " آ) و"تدمج طبقاً لمبادئ النحو الوظيفي، وعلى أساس المعلومات الموجودة في البنية الوظيفية، عن طريق تطبيق قواعد التعبير."[[72]](#footnote-73)

وتدرج تحت حقل وظيفة المنادى ثلاثة أنواع: منادى النداء ومنادى الندبة ومنادى الاستغاثة، حيث تشكل هذه الأخيرة أنواعا ثلاثة لنفس الوظيفة وظيفة المنادى. وإذا كان النداء يتم بأدوات محدّدة فإن لكلّ أداة مواضع استعمالها، وهذا ما جعل من المتوكّل يورد لكل أداة قاعدة من قواعد الإدماج تختلف الواحدة منها عن الأخرى. ويشترط في المكون الذي تسند إليه وظيفة المنادى كما أشرن سابقا:

**أ-** أن يكون عبارة دالة على ذات عاقلة أو على الأقلّ ذات حياة، فلا يسوغ أن ينادى الكائن غير الحيّ إلا مجازا.

**ب-** أن يكون المكون المنادى محيلا على المخاطب، وذلك لأنّ المقصود بالنداء هو المخاطب أساسا، فبه يتحقّق التفاعل.

ولرصد كيفية التمثيل للوظيفة التداوليّة المنادى نورد المثال الآتي:

ـ يا زيد، حضر صديقك.

وللتمثيل له يجب استحضار المعلومات المتعلقة بهذه الوظيفة، والتي من أهمها خارجيته التي توحي أن لا يمثل له داخل الحمل في مستوى البنية الحمليّة بل خارجه.

وليس هناك اتفاق بين النحاة العرب القدماء فيما يتعلق بشروط استعمال كل من الأدوات الثماني ما عدا التمييز بين أدوات " نداء البعيد " وأدوات " نداء القريب "، كما اختلفوا حول استعمال الأداة " وا " فمنهم من يرى أنها تدخل على المنادى زيادة على دخولها على المستغاث ومنهم من يراها أنها خاصة بالمستغاث.

ـ يرى المتوكل أنَّه يمكن تقليص قائمة الأدوات الواردة في كتب النحو إلى عدد أقل حيث يرى أنَّ بعض الأدوات ليست إلاّ بدلائل لهجية مثل" هيا " مقابل " أيا ".

ويقترح المتوكل أن تصاغ القاعدة لإدماج أدوات النداء، بالنسبة للغة العربية المعاصرة على الشكل التالي:[[73]](#footnote-74)

ø

يا

أيُّها

أ

ويتم إدماج كل من الأدوات الأربع المنصوص عليها ( الأداة الصفر، يا، أيُّها، أ ) حسب الشروط التالية:

1 ـ إذا كان المكوِّن الحامل لوظيفة المنادى عَلَمًا فإنَّه يسبق بأداة النداء الصفر أو أداة النداء " أ" كما يتبين من الجملتين : الجملة 1 ( أ ـ ب )، والجملة (2).

(1) : أ ـ خالد، ناولني القلم .

ب ـ يا خالد، اقترب .

(2) : زيد، زر أخاك .

2 ـ إذا كان المكون المنادى مخصصا بالألف واللام فإنَّه لا يسبق إلاّ بأداة النداء " أيُّها " كما يظهر في الجملة 3 ( أ ـ ب ).

(3) : أ ـ أيُّها الرجل، اقترب .

ب ـ أيُّها البطل، أقبل.

نخلص في الأخير إلى أنّ: الوصف الكافي للوظائف في اللُّغات الطبيعية، يقتضي إضافة الوظيفة المنادى إلى الوظائف التداولية المقترحة في النحو الوظيفي.

ويسند هذا المكون كما تسند وظيفتا المبتدأ والذيل إلى مكون خارجي بالنسبة لحمل الجملة، وتنعكس خارجية هذا المكون على إعرابه وموقعه .

يأخذ المكون المنادى الحالة الإعرابية المجردة النصب بمقتضى وظيفته التداولية (المنادى) نفسها باعتبار أنَّه ليس موضوعا من موضوعات محمول الجملة ولا يأخذ لذلك وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية.

يحتل المكون المنادى موقعا من المواقع الخارجية، متصدرا الجملة، متقدما على كل من المبتدأ والحمل.

يتبين لنا مما سبق بأن نظرية النحو الوظيفي قد حظيت باهتمام منقطع النظير على أيدي الباحثين المهتمين باللسانيات وبخاصة الباحث المغربي "أحمد المتوكل" الّذي تمكن من تشييد نموذج لدراسة التراث العربي القديم، ولذلك سينحصر الجهد المقدم في هذا البحث على متابعة آليات اشتغال النحو الوظيفي، وهو ما سيقوم عليه مدار الحديث في الفصل القادم من هذه الدراسة.

الفصل الثاني: التراث اللغوي العربي والوظيفة

**الفصل الثاني: التراث اللغوي العربي و الوظيفة:**

**المبحث الأول: التراث العربي والدلالة:**

كما أشرنا في بداية هذا البحث أنَّ الدراسات العربية القديمة تركت لنا تراثا لغويا ضخما تضافرت على خدمته علوم مختلفة من بلاغة ونحو وأصول وتفسير...،ومن هنا "عمد بعض اللِّسانيين العرب وخاصة بالمغرب (المتوكل، الزهري، البوشيخي...) إلى تبني مشروع ذي شقين متلازمين تلازم تزامن وتكامل"، محاولين إعادة النَّظر في المنهجية وتحديثها وتعديل بعض أسسها بما يكفل توفية الفكر اللُّغوي العربي القديم حقه بعيدا عن المجاباة أو الإجحاف[[74]](#footnote-75).

**قراءة التراث : بعض الاقتراحات المنهجية:**

ينطلق الباحث المغربي أحمد المتوكل في منهجيته-التي اقترحها- من منطلق أنَّ المفاهيم المتعددة الواردة في علوم اللُّغةالعربية تنزع كلُّها إلى التوحد وإن تعددت تلك العلوم فالباحث يرى أنَّ ثمة جوامع توحد بينها نذكر منها الأهم[[75]](#footnote-76):

* + 1. تستهدف هذه العلوم على اختلافها فهم النَّص القرآني ودراسته واستخراج الأحكام منه.

1. تنزع المفاهيم الأساسية إلى الانتقال من علم إلى آخر مثل "التخصيص" و"التوكيد" وغيرها التي نجدها دارجة في كتب النَّحو والبلاغة والتفسير وغيرها.
2. قد تختلف المصطلحات من علم إلى علم لكن المفهوم واحد.

إنَّ تضافر هذه الجوامع يحتم على قارئ التراث أن يتنَّاول علوم اللُّغة لا على أساس أنَّها مستقلة بل على أساس أنَّها مكونات لمقاربة واحدة للخطاب تستمد مفاهيمها ومنهجها من جهاز نظري واحد.والجدير بالإشارة أنَّ هذه المقاربةالشمولية واردة عند اللُّغويين العرب القدماء حيث تشكل قوام"نظرية النظم "عند الجرجاني[[76]](#footnote-77)،و"نظرية الأدب" عند السكّاكي.

من هذا المنطلق عمد اللِّسانيون الوظيفيون المعاصرون العرب إلى قراءة التراث محاولين في الوقت نفسه تفادي الإسقاط المباشر للنَّظريات الحديثة على التراث العربي لكن الإسقاط إسقاطين :إسقاط "وجود"وإسقاط"تقويم"[[77]](#footnote-78):

1. يمكن أن ننسب إلى نظرية ما مفاهيم موجودة في نظرية غيرها، مثل أن نقول أنَّ البنية الصرفية التركيبية في النظريات الحديثة هي ما كان يسميه الجرجاني" نظرية النظم "، وأنَّ مفهوم مبدأ البؤرة يطابق مفهوم"العناية أو الاهتمام"عند اللُّغويين العرب القدماء
2. أمَّا إسقاط التقويم، فأن نقوم بتقويم أو انتقاد نظرية ما سلبا أو إيجابا انطلاقاً من نظرية أخرى وهذا مرفوض لأن لكل نظرية مرجعياتها الفلسفية والعلمية الخاصة بها.

لكن يبقى أمامنا إشكال مطروح وهو:كيف يمكن قراءة النَّظريات اللُّغوية أو المقارنة بينها بعيدا عن الإسقاط؟.

في هذا الإطار يقترح أحمد المتوكل سبيلين لتلافي الإسقاط و هما[[78]](#footnote-79):

**أ ـ** تحاشي الانطلاق من نظرية بعينها حديثة كانت أم قديمة.

**ب ـ** وضع ميتانظرية تعلو جميع النَّظريات، وتشكل المرجع والحكم الوحيدين في القراءة والمقارنة معا و لتكن هذه النظرية هي النَّظرية الوظيفية المثلى التي شُغلت لتقويم النَّظريات الوظيفية الحديثة وتمكن من قراءة الجانب الدلالي من التراث اللُّغوي العربي.

**اللغة والوظيفة في الدلائل:**

إنّ اللغة نظام يصنعه المتكلمون بها ليتواصلوا فيما بينهم، مهما كانت أغراضهم ومستوياتهم، ومبدأ اللغة والوظيفة يعتبر من أبرز المبادئ الّتي يرتكز عليها الدرس الوظيفي المعاصر، إذ يؤكد هذا الأخير أنّ جميع عناصر اللغة يستخدم متحدة لتكون بشكل مباشر أو غير مباشر وسيلة الاتّصال بين الناس[[79]](#footnote-80) ومنه فالوظيفة الأساسية للغة هي الإبلاغ والتواصل، إنّ هذا التوجه الّذي يعتبر أنّ الوظيفة الأساسية المنوطة باللغة هي الإبلاغ نجده بارزا لدى الجرجاني في "دلائله"، حيث أكّد أنّ وظيفة اللغة هي نقل ما يقصده المتكلم إلى السامع.

**أـ اللغة:** سواء كانت إلهاما أم تواضعا وظيفتها الأساسية الإبلاغ، ويطرح الجرجاني في مقدمة كتابه "الدلائل" فكرة جوهرية مفادها أنّ أهم ما يميّز الإنسان عن الحيوانات قدرته على الإدراك والفهم وتمتعه بالعلم، فلولاه لما جان الإنسان عن سائر الحيوانات، غلاّ بتخطيط صورته وهيأة جسمه..."[[80]](#footnote-81). وانطلاقا من هذه النظرة للإنسان على أنّه كائن عاقل، يربط الجرجاني اللغة بالتفكير، ويبيّن دوره في نشوء اللغة.

كما بحث في مسألة أصل اللغات بذكر أصل عن سبب وضع مفردات اللغة وحكمته فيقول:" إنّ ألفاظ المفردة الّتي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضمّ بعضها إلى البعض فيعرف فيما بينها فوائد"[[81]](#footnote-82)، فبعد أن أشار الجرجاني إلى أنّ اللّغة مواضعة، يؤكّد على أنّ فائدتها وغايتها لا تكمن في معرفة معانيها المفردة في النفس، بل يجب ضم هذه المعاني بهدف تحقيق غاية يهدف إليها طرفا الإرسال (المرسل – المرسل إليه)، فمعرفة الألفاظ المفردة لا جدوى منها ما لم ينظمها المتكلم في إطار تركيب يؤدي وظيفة إبلاغية يرجوها السامع، ويؤكّد هذا الجرجاني بقوله:" والدليل على ذلك أننا إن زعمنا أنّ الألفاظ الّتي هي أوضاع اللّغة إنّما وضعت ليعرف بها معناها في أنفسنا، لأدى ذلك إلى ما لا يشكّ عاقل في استحالته ... وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء الّتي وضعوها لها لتعرفها بها، حتّى كأنهم لو لم يكونوا قالوا (رجل، فرس، دار) لما كان يكون لنا علم بمعانيها..."[[82]](#footnote-83)

إنّ المتكلم أثناء كلامه واستعماله لمفردات اللّغة، عليه أن يتوخى معاني النحو في نظمه لها، مع مراعاة حال سامعه حتّى يتمكن من إبلاغ رسالته، فاللّغة هي نظام تتعالق فيه الألفاظ بعضها ببعض، ليس كما جاء واتفق، بل وفقا لمقتضيات دلالاتها العقلية، حيث يلتزم المتكلم أثناء تعليقه للكلام أحكام النحو حتّى يبلغ المعنى على الوجه الصحيح للسامع، وبذلك تتمكن اللّغة من القيام بوظيفتها الأساسية كوسيلة لاتصال الناس ببعضهم البعض.

وقد أشار الجرجاني – بصريح العبارة- إلى أنّ وظيفة اللّغة "الإبلاغ" حين قال:" وكان ممّا يعلم ببدائة المعقول أنّ الناس إنّما يكلّم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده..."[[83]](#footnote-84)، فهو يؤكد أنّ المتكلمين باللّغة لديهم مخزون من مفردات اللّغة يعرفونها بحسب وضع اللّغة لها، وهذه المفردات بطبيعتها مصنفة في عقول المتكلمين باللّغةّ، فعندما يتكلم ابن اللّغة مع آخر على – أيّ مستوى كان من الكلام- فإنّه يقوم بإبلاغ رسالة إليه فهناك معنى يريد أن ينقله إلى سامعه.

وعلى قدر ما في الكلام من إبلاغ وإفصاح، يتفاوت المتكلمون ويتفاضلون فيما بينهم، فيكون فيهم البلغاء الّذين نظموا كلامهم وفقا لمعاني النحو وأخبروا سامعيهم عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم"[[84]](#footnote-85)، فالمتكلمون باللّغة يكفيهم إدراك أحوال سامعيهم لنسج كلامهم وفق مقتضيات حالهم ليحدثوا التواصل، ويبتعدوا عن الخطأ الّذي لا يحصره الجرجاني في الحر كلت الإعرابية فقط. ولا نستطيع أن نرى مفهوم النظم عند الجرجاني إلاّ منهجا للإفصاح والإبلاغ في أرقى أشكاله.

لقد بيّن الجرجاني كيف أنّ فساد النظم الناشئ عن عدم توخي معاني النحو يعيق عملية الإبلاغ والتواصل، لأنّه يخلف اضطرابا في فهم السامع لما يتلقاه. وبهذا كان صلاح النظم من توخي معاني النحو الّذي يؤدي بالضرورة إلى تفاعل طرفي الإرسال، وتحقيق الإبلاغ، لأنّ المتكلم لا يقصد

أن يعلم السامع معاني الكلمة المفردة الّتي يكلمه بها، بل يقصد أن يعلمه بها شيئا جديدا لا يعلمه.

لقد انتهى الجرجاني إلى أنّ وظيفة اللّغة الأساسية هي الإبلاغ، وإعراب المتكلم عن ما في نفسه للسامع، حتّى وإن كان للغة وظائف أخرى، فإنّها ثانوية في مقابل دورها الرئيسي كوسيلة للتواصل، إذ يقول الجرجاني:" وجملة الأمر أنّ الخبر وجميع الكلام معاني ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكرة ويناجي بها قلبه ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض.

إنّ الغاية الوحيدة الّتي قصد إليها عبد القاهر الجرجاني هي تأكيد المناسبة بين صورة العبارة والسبيل إلى تحقيق المعنى في ذهن السامع، فالتوضيح والإبلاغ غاية أولى في منهج عبد القاهر بل قضية الإعجاز عنده هي قضية "بلاغ" بالدرجة الأولى وليست البلاغة إلاّ التوفيق في هذا البلاغ وذلك بالعثور على الصورة المثلى لتحقيق المعنى وتأكيده في ذهن السامع[[85]](#footnote-86) وخلاصة القول هي أنّ الوظيفة الأساسية للغة هي الإبلاغ والتواصل.

**علاقة الوظيفة بالبنية في كتاب الدلائل:**

لعل أبرز نقاط التلاقي بين تحليلات الجرجاني في الدلائل، والتحليلات الوظيفية المعاصرة، الانطلاق من مبدأ أنّ الوظيفة تحدد جزئيا أو كليّا البنية الصورية للتركيب فكان أن اضطلع الدرس الوظيفي – بما في ذلك العربي – برصد الترابط القائم بين الخصائص التداولية وبنيتها الصورية الشكلية**.**

ويعتبر الدلائل المؤسس على مفهوم النظم والقائم على ما أسماه الجرجاني بـ " الوجود والفروق" أهم مصدر يمكن العودة إليه لإبراز مدى سعي عبد القاهر الجرجاني إلى الجمع بين أشكال التراكيب ووظيفتها في الاستعمال، وكيف أنّ أحوال السامعين والمتكلمين تسهم بشكل فعّال في صياغة البنى الشكلية.

لقد أكّد الجرجاني من خلال نظريته في النظم يوضع الكلام الوضع الّذي يقتضيه علم النحو، وذلك بطرحه لفكرة الربط الوظيفي بين الجمل والتراكيب المختلفة تقديما وتأخيرا وحذفا وتنكيرا...، وبين مقاماتها وسياقاتها الإبلاغية وهو ما أسماه بوجود كل باب وفروقه.[[86]](#footnote-87)ويقول عبد القاهر في فصل عقده بعنوان مزايا النظم بحسم المعاني والأغراض الّتي تؤم: " وإذا عرفت أنّ مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق، والوجوه كثيرة، ليس لها غاية عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياد بعدها، ثم اعلم أنّ ليست المزية بواجبه لها في أنفسها، ومن حيث هي الإطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض الّتي يوضع لها الكلام ثمّ بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض.[[87]](#footnote-88)

فالوجوه قصد بها عبد القهار أشكال تركيب الكلام، وتعلق وحداته بعضها ببعض وفقا لمعاني النحو، وكل وجه من هذه الوجوه أو التراكيب الصورية في تعلق كلامها، قد يؤدى بعدة طرق، وذلك بأن بتعدد الأحوال وإيراد الوجه الواحد أو المعنى النحوي الواحد، ف"**الخبر"** مثلا معنى نحوي مترشح عن وجه من وجوه تعلق الكلام، وقد يرد على أوجه كثيرة، بحيث يكون مفردا أو جملة أو قد يكون مذكورا أو محذوفا أو ...، وقد يتقدم على المبتدأ، وقد يتأخر عنه، وكلها وجوه للباب النحوي للخبر، لكن لكل وجه أو هيئة تركيبية معنى دلالي وسياق خاص بها لا تجده في تركيب آخر، فكل وجه يصح في موضوع دون الآخر.[[88]](#footnote-89)

أمّا الفروق: فهي دلالات الّتي تترشح عن كلّ تركيب (البنية الصورية)، وينبغي على المتكلم أن يعرف لكل من ذلك موضعه. فالفروق عبارة عن خواص معان، تظهر في وجه دون غيره من الوجوه الأخرى، وعلى المتكلم أن يتخيّر الوجه الّذي يوافق المعنى المراد إبلاغه إلى سماعه ومنه فالمزية في الكلام أن تعرف وجوه التراكيب، وتدرك موضعها والفروق بينها في الاستعمال[[89]](#footnote-90)، إذ يرى الجرجاني أنّ العلم بالوجوه والفروق لذاتها لا فائدة منها، بل الغاية والقصد أن تدرك موضعها من الاستعمال، فتصنع كلامك على الوجه الّذي يقتضيه المقام حيث يقول:" واعلم لم نوجب المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه، فتستند إلى اللغة، ولكنا أوجبناها للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يصنع فيها".[[90]](#footnote-91) ويضرب لنا الجرجاني مثلا على ذلك فيقول: فليس الفضل للعلم بأن (الواو) للجمع و (الفاء) للتعقيب بغير تراخٍ،... ولكن لأن يأتي لك إذ نظمت رسالة أن تحسن التخيير وأن تعرف لكل من ذلك موضعه"[[91]](#footnote-92) فالمتكلم عليه أن يختار للغرض الّذي يؤم والمعنى الّذي يقصد الوجه أو التركيب الّذي يلائمه، إذ يكون هذا الأخير (التركيب) استجابة لوظيفته التداولية.

فهذه إشارة واضحة من الجرجاني إلى ضرورة ربط الكلام بسياقه الإبلاغي الّذي يقال فيه، وأن لا ننظر إلى حسن تركيب من التراكيب إلاّ في ضوء المقام. فصور المقام تختلف بحسب المقام، إذا كان يتطلب هذه الكلمة أو تلك، أو أسلوب من أساليب الحقيقة أو المجاز أو الإخبار أو الاستفهام، ولذلك احتفل الجرجاني احتفالا كبيرا بفكرة"الوجوه والفروق" الّذي يعتبر أبرز مبدأ ورد في الدلائل، حيث استدلّ عليه في كل باب من أبواب النحو لأهميته، وكلّ الملاحظات الّتي أبداها والأمثلة الّتي حلّلها، تعود في الحقيقة إلى الجمع في مستوى واحد بين صورة التركيب ووظيفته في الاستعمال، حيث أكّد أنّهما جانبان لا يحسن الفصل بينها على الإطلاق.

وبناء على ما ذكر يتضح لنا مدى تأثير انعكاس الوظيفة على البنية الصورية في "الدلائل" وتركيز الجرجاني على تلك الظواهر (مثل: التقديم والتأخير، والحذف و الفروق في الخبر والفروق في الأحوال...)، وإن كانت الأبواب الأخرى من كتابه (الدلائل) لا تقل عنها قيمة ووضوحا، بل إنّ تحليلاته كلّها في هذا الكتاب تتمحور حول مبدأ الوجوه والفروق بشكل أو آخر.

**الدلالة والتراث الُّلغوي العربي*:***

إذا نظرنا إلى مصطلح الدلالة فنجده قد أطلق على المعنى بنمطيه"المعنى القصد"و"المعنى الفحوي" أي نيَّة المخاطب في خطابه وفحوى الخطاب ذاته.

هذان النمطان من المعنى قد تناولته دراسات عدة في مختلف علوم اللُّغة العربية وتحت مصطلحات

مختلفة إلَّا أنَّ التنظير لهما يكاد يكون واحداً.من هذا المنطلق بدأ التنظير لذلك وفق مراحل ثلاث[[92]](#footnote-93):

1. رصد المفاهيم الأساسية قوام التنظير.
2. بلورة الجهاز الواصف وصياغته
3. عرض أمثلة للظواهر الدلالية المقاربة .

**مقولة لكل مقام مقال:**

يلاحظ القارئ للتراث العربي أنَّ هناك مفاهيم أساسية يمكن الانطلاق منها في هذه الدراسة ومنها المقولة المعروفة **" لكل مقام مقال** " فهذه المقولة تختزل الفلسفة التراثية في التنظير للدلالة.

**المقام**: هو مجموعة العناصر التي تتوفر في موقف تخاطبي معين، وأهمُّها زمان التخاطب، ومكانه، وعلاقة المتكلِّم بالمخاطب، والوضع التخابري القائم بينهما، أي مجموعة المعارف التي تشكل مخزون كلّ منهما أثناء العملية التخاطبية.

لقد انتبه البلاغيون العرب قديماً إلى أهمِّية العناصر المقامية بالنَّظر إلى المقال وتحديد خصائصه، ومثال ذلك ما أشار إليه السكاكي في كتابه مفتاح العلوم، حينما ميِّز بين أضرب الخبر، أي بين الخبر الابتدائي والخبر الطلبي، والخبر الإنكاري على اختلاف المقام والوضع التخابري على الخصوص، حيث يُلقى الأوَّل لخالي الذهن، والثاني للمتردد، والثالث للمنكر.

**المقال** : " هو الخطاب المنطوق أو المكتوب الذي ينتجه المتكلِّم في زمان ومكان معينين تجاه مخاطب معين بالنَّظر إلى وضع تخابري معين ".

يفرد السكّاكي قسما في كتابه "مفتاح العلوم"، سمّاه "علم المعاني والبيان"، بدا فيه متأثراً تأثرا كبيراً بعبد القاهر الجرجاني وتحليلاته ذات المنحى الوظيفي الّتي تعتمد أهم مبدأ وهو الربط بين البنية والوظيفة أي بين الكلام ومقتضى الحال.

لقد خصص السكّاكي مبحثا بعنوان " لكل مقال مقام"، يقول فيه:" لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل، ومقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكلّ لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر"[[93]](#footnote-94)

فالسكّاكي- هنا- يصرح بضرورة أن تخضع بنية الكلام لوظيفته المنوطة به في إطار الإبلاغ والتواصل وأنّ الكلام بتباين المقامات. وهو متأثر في ذلك بما قاله الجرجاني في الوجوه والفروق. ثمّ يستأنف قوله:"... فلك كلمة مع صاحبتها مقام، ولكلّ حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول، وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الّذي نسميه "مقتضى الحال" فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام وتحليله بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة ..."[[94]](#footnote-95).فالسكّاكي يؤمن بأهم مبدأ وظيفي وهو استجابة البنية الصورية للوظيفة الإبلاغية.

ويظهر تأثره بالجرجاني بصفة مباشرة عند حديثه عن " الإسناد الخبري" إذ نقل تقسيمات الجرجاني الخبر إلى ابتدائي وطلبي وإنكاري.\*

و القارئ للتراث العربي يجد أن اللُّغويين العرب القدماء نظروا للغة على أنها وسيلة للتواصل حيث عرفها ابن جني علىهذا الأساس: " **حد اللُّغة أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم**"[[95]](#footnote-96)**.**

فاللُّغة كما يتصورها ابن جني، و سبويه وآخرون ممن ظهروا في الصدر الأول، هي استعمال الناطقين بها أي إحداث لفظ معين لتأدية معنى وغرض في حال الخطاب الذي يقتضى هذا المعنى وهذا اللفظ، فهي ليست مجرد صوت ولا نظام من القواعد ولا أحوال خطابية معزولة عن كل الأشياء، بل هي أداء يتوسط بها البشر للتعبير عما يعنى من الأغراض، فالقارئ للتراث العربي يجد أن اللُّغويين العرب قد انطلقوا في دراساتهم من هذا التصور -للُّغة- وقاموا بمعالجة مفاهيم وقضايا عديدة مثل قضية اللَّفظ، والمعنى، وقصد المتكلِّم (المعنى القصد).

**اللَّفظ و المعنى :**

**1ـ اللَّفظ:** لا يقصد بمصطلح " اللَّفظ " في التراث اللُّغوي الصورة الصوتية النهائية فحسب بل يشمل كذلك العلاقات النَّحوية (الصرفية ـ التركيبية) التي تثوي خلفها وهذا ما أشار إليه الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز، فاللَّفظ - عند الجرجاني- في مقابل المعنى هو ناتج " إعمال أحكام النَّحو "[[96]](#footnote-97).

ما نستنتجه أنَّ اللَّفظ في التراث العربي هو البنية الصرفية -التركيبية للعبارة اللُّغوية المتحققة في سلسلة صوتية. ونمثل لذلك بالجملة التالية: هل / يستوي / العالم / و / الجاهل**.**

**أداة / فعل / اسم فاعل/أداة/ اسم فاعل.**

**2ـ المعنى:** لمفهوم المعنى في التراث العربي حقل شاسع غير أنَّه يمكن حصره في ثنائية المعنى القصد، والمعنى الفحوي.

**المعنى القصد**:يفيد معنى العبارة اللُّغوية ذاتها وهو في الأغلب مجموع معاني مكوِّناتها مضمومًا بعضها إلى بعض خطيًا. . **المعنى** **الفحوي**: يستوجب في استعمال العبارات اللُّغوية التمييز بين"معنى العبارة"وهو ما أشرنا إليه من قبل، ومعنى المتكلِّم" أي بين الفحوى المعجمي- التركيبي لتلك العبارات والقصد الذي يريد المتكلِّم أن يحققه من خلال إنتاجه لتلك العبارات .

ولقد عني البلاغيون والأصوليون من أمثال الجرجاني والسكاكي، والآمدي بقضايا عديدة مثل مفهوم الكلام وما يرتبط به من مفاهيم مثل الفائدة التي يؤديها الكلام، فالسكاكي - في كتابه مفتاح العلوم - يميز بين الخطاب الحامل لفائدة أي لمعلومة غير متوفرة عند المخاطب، والخطاب غير الحامل لفائدة ويسمَّى الصنف الثاني من الخطاب لغواً. و في السياق نفسه يميز ابن جني في كتابه "الخصائص" بين القول والكلام على أساس أنَّ الأول لفظ غير مفيد، والثاني لفظ ذو فائدة. و لا يسعنا في هذا البحث التطرق إلى كل تلك القضايا و المفاهيم لكن ما يمكن قوله وهو أن اللغويين العرب القدماء لم يدرسوا العبارات اللغوية مستقلة عن محيطها الخارجي وإنما رعوا الظروف التي أُنتجت فيها تلك العبارات اللغوية.

**المبحث الثاني: الاستلزام الحواري:**

**1 ـ مفهوم الاستلزام الحواري:**

يعد الاستلزام الحواري من أهم المفاهيم التي تقوم عليها التداوليات، وهو مفهوم لصيق بلسانيات الخطاب الّتي أخذ معها البحث اللساني منحى متميّزا، إذ لم يعد الأمر معها يعنى بوضع نظريات عامة لعملية الخطاب، وإنّما انصب الاهتمام على العملية في حد ذاتها. ومن ثمة طرحت جملة من الأسئلة من مثل: هل الخطاب عملية تبنى على القواعد؟ ثم ما نوعية هذه القواعد؟ وما مصير عملية الخطاب (التخاطب) إذا لم الالتزام بالقواعد المذكورة؟...

لقد ظهر مفهوم الاستلزام الحواري مع "**كرايس**" الّذي حاول أن يضع نحواً قائما على أسس تداولية للخطاب، تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد المؤسسة لعملية التخاطب، وهو يؤكد أن التأويل الدلالي للعبارات في اللغات الطبيعية أمر متعذر إذا نظر فقط إلى الشكل الظاهري لهذه العبارات. وعليه اقترح ما يلي:

1. – معنى الجملة المتلفظ بها من قِبل متكلم في علاقته بمستمع.
2. – مبدأ التعاون.

من هنا أصبح الاستلزام الحواري من بين أهم الظواهر التي تميّز اللغات الطبيعية على اعتبار أن المعني الحقيقي للجمل الّتي نتلفظ بها أثناء عملية التخاطب يرتبط بمقامات إنجازها، ولا تدلّ عليه صيغها الصورية.

وبالتالي فإنّ التأويل الدلالي لا يكون دائما كافيا وإنّما يحتاج إلى تأويل دلالي آخر يتم فيه الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى غير المصرح به ( معنى مستلزما حواريا). لكن هذا الانتقال يطرح العديد من الإشكاليات تتعلق بالأساس بماهية التأويل الممكن إعطاؤه للجملة الّتي تحمل هذه المعاني وهل يعتمد المعنى الصريح وحده، أم يعتمد المعنى الصريح والمعنى المستلزم معا، بناء على أنّ الثاني مترتب على الأول؟ ثمّ كيف تتم عملية الاستلزام هذه، وكيف يتم ضبط ومعرفة المعنى الّذي تخرج إليه جملة محددة؟.

إنّ أهم ما يميّز الاستلزام ـ على اعتبار أنّه آلية من آليات إنتاج الخطاب ـ أنّه يقدّم تفسيرا صريحا لقدرة المتكلم على أن يعني أكثر مما يقول بالفعل، أي أكثر مما تعنيه العبارات المتلفظ بها.

ولا شك أنّ المتصفح لنصوص الفكر اللغوي العربي القديم، يجد أفكاراً مشابهة لهذه المفاهيم، فمن الحقائق المؤكدة في هذا الإطار، أنّ اللغويين العرب القدماء لم يهتموا فقط بدراسة اللغة، وإنّما اهتموا أيضا بالمتكلم وأكّدوا على أهميته في عملية الخطاب، ومن ذلك كثرة خطاباتهم عن المتكلم و"طاقاته وقدراته اللغوية". ومن ذلك حديثهم عن ثلاثة أنماط من القدرة:

**1 ـ قدرة لسانية:** وهي عبارة عن معرفة المدلولات معرفة قائمة في النفوس بصورة سابقة عن وضع الألفاظ الدالة عليها، وهو ما يؤكّده الجرجاني بقوله:" أمّا إن زعمنا أنّ الألفاظ الّتي هي أوضاع اللغة، إنّما وضعت ليعرف بها معانيها في أنفسنا، لأدى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالته، وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء الّتي وضعوها لها لتعرف بها، حتّى أنّهم لم يكونوا قالوا: "رجل" و"فرس" و"دار" لما كان يكون لنا علم بهذه الأجناس".

**2 ـ قدرة لغوية:** وهي متعلقة بمعرفة قواعد لغة محددة. إلاّ أنّ هذه المعرفة تستلزم القدرة السابقة، إذ المتكلم : " لا يكون متكلماً حتى يستعمل أوضاع لغة على ما وضعت عليه"[[97]](#footnote-98).

**3 ـ قدرة خطابية:** وهي الّتي تمكن المتكلم من إنجاز خطابه وتنظيمه تبعا لمتطلبات المقام، ووفقا للمرامي الّتي بلوغها، وكثيرا ما يشيرون إليها ب"الفصاحة" أو "البلاغة". على اعتبار أنّ "الفصاحة عبارة عن مزية هي بالمتكلم دون واضعي اللغة"[[98]](#footnote-99) .فإن هذه القدرة تستلزم معرفة نسق اللغة الّتي هي مادتها.

إذن هذا يؤكّد أنّ مفهوم القدرة كان حاضرا عند اللغويين العرب القدماء، وإن أطلقوا عليه مسميات متباينة، كالملكة، والسليقة والطبع، ولم يقفوا في دراساتهم لتلك المفاهيم عند حدود قواعدها النحوية فقط، وإنّما أعطوا كذلك أهمية لقواعد الخطاب أو التواصل. و"[[99]](#footnote-100)يرى الباحث **عز الدين البوشيخي** أنّ معظم اللغويين العرب القدماء **كابن جنّي والجرجاني وابن خلدون** **والسكّاكي**، كانوا يربطون اللغة أثناء تعريفها، بالغرض من استعمالها".

وينظر اللغويون العرب القدماء إلى الأغراض بوصفها أساس كل كلام، يقول الجرجاني في هذا الإطار: "وجملة الأمر أنّ الخبر، وجميع الكلام، معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض"[[100]](#footnote-101).

**التحاور بنية فاعلية:**

لقد اعتنت التداوليات بمصطلح التحاور باعتباره يشكل موضوعا من الموضوعات دراساتها، فاللغة ـ في نظر البعض ـ "ممارسة تخاطبية ( تفاعلية ) تقوم بين ذوات متكلمة وأخرى مستمعة، محكومة بالانتماء إلى المجموعة اللغوية نفسها"[[101]](#footnote-102)

ويستدعي التخاطب وجود مشاركة بين طرفين على الأقل، وهو ما يشير إليه الأستاذ "طه عبد الرحمان" في "كتابه اللسان والميزان أو التكوثر العقلي" بقوله :" اعلم أنّ التخاطب هو إجمالا الكلام الملقى من جانبين بغرض إفهام كل منهما الآخر مقصودا مخصوصا. ولمّا كان التخاطب يقتضي اشتراك جانبين عاقلين في القيام به، لزم أن ينضبط كلام أحدهما للآخر بقواعد تحدد وجود فائدته".

وهذا ما تنطلق النظريات الحديثة ذات التوجه الوظيفي الّتي تنظر إلى اللغة الطبيعية باعتبارها بنية مرتبطة ارتباطا وثيقا بظروف الكلام، أو أداة للتفاعل الاجتماعي بين بني البشر، وبالتالي فإنّ " تجريد اللغة عن أهدافها يفقدها أهم خصائصها الجوهري على عكس التيار غير الوظيفي التي ينظر إلى اللغة باعتبارها نظاما مجردا يمكن وصفه بمعزل عن وظيفته التواصلية، كما يروم اختزال اللغة في جمل محدودة، وقولبتها في صورنة صارمة.[[102]](#footnote-103)

وبالتالي فإن المتخاطبين يرميان إلى خلق تواصل فيما بينهما لأجل إحداث تغييرات في معلوماتهما، ولا يتم ذلك إلا بوجود قدرة تواصلية والتي تتميز ـ حسب رأي المتوكل ـ بسيمتين أساسيتين:

**1ـ** كونها قدرة شاملة.

**2 ـ** كونها قدرة واحدة لا تتجزأ، بمعنى أن قدرة مستعملي اللغة، لا تنحصر فقط في

معرفة القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، بل تتعداها إلى معرفة " **قواعد الاستعمال** " أي القواعد التي تمكن من أداء وفهم عبارات لغوية سليمة في مواقف تواصلية معينة قصد تحقيق أغراض محددة، بالإضافة إلى أنّ عملية التواصل لا تنهض بها القدرة اللغوية الصرف وحدها، بل تساهم أخرى منطقية ومعرفية واجتماعية وإدراكية. فمستعمل اللغة يستخدم أثناء عملية التواصل، بالإضافة إلى ملكته اللغوية ، ملكات ذات طبيعة غير لغوية تسهم في إنجاح هذه العملية"[[103]](#footnote-104).

- **ظاهرة الاستلزام الحواري في التراث العربي:**

**ب ـ** **الاستلزام الحواري لدى البلاغيين:**

عرف الفكر اللغوي العربي ظاهرة الاستلزام الحواري ليس من حيث كونها مفهوما، وإنما باعتبارها إشكالا دلاليا يظهر من حين إلى آخر أثناء الخطاب، لذا خصصت له حيزا كبيرا في الدراسات البلاغية والأصولية، ووضعوا لها مصطلحات متباينة بتباين العلوم ك: "الأغراض الّتي تؤديها الأساليب" و" دلالة المفهوم " و"المعنى المقامي" و" المعنى الفرعي "[[104]](#footnote-105)

سنحاول في هذا المبحث التوقف عند المعالم الأساسية للوصف القديم لهذه الظاهرة، فالمتصفح للفكر اللغوي العربي يجد أنّ الكثير من الجهود ـ في هذا المجال ـ انصبت على دراسة العبارات اللغوية بالنظر إلى بنيتها المكونة لها، فيما انصب بعضها الآخر على الأغراض الكلامية المترتبة على النطق بتلك العبارات الكلامية، باعتبارها تكون مطابقة لمقتضى الحال، أي لما يجب أن يتكلم له، وفي هذا السياق يقول السكّاكي: " إنّ التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة. لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار، ثمّ حمل ما عدا ذلك علينا شيئا فشيئا على موجب المساق. والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطلب... وما سوى ذلك نتائج امتناع إجراء الكلام على الأصل"[[105]](#footnote-106).

يشير السكاكي هنا إلى أنّ دلالة " خواص الكلام " تختلف عن دلالة " تراكيبه " ضرورة بحكم خصيصة التركيب من جهة، وبحكم السياق الّذي توظف فيه من جهة أخرى، وبالتالي فهو يولي أهمية كبيرة لمسألة " مطابقة الكلام لتمام المراد منه على اعتبار أنّ العديد من العبارات اللغوية يتغيّر معناها بحسب السيّاق الّذي تستعمل فيه الأمر الّذي يجعلها تضيف معنى جديدا إلى المعنى الأصلي، وبالتالي نجد أنّ السكّاكي يجمع بين المستوى الدلالي والمستوى التداولي في علم المعاني، ومن هنا نكون أمام ثلاثة مستويات:

**\* المستوى الصوتي والصرفي والمعجمي**: وهو مستوى تؤدي فيه العبارة اللغوية فعلا تعبيريا ، صوتيا، صرفيا ، معجميا، أي المفرد.

**\* المستوى التركيبي الدلالي:** وهو مستوى تؤدي فيه العبارة اللغوية فعلا تعبيريا قضويا، أي . المركب.

**\* المستوى التداولي:** وهو مستوى تؤدي فيه العبارة فعلا غرضيا تأثيريا، أي مطابقة الكلام المركب لما يجب أن يتكلم له[[106]](#footnote-107) .

وإذا كان ذلك كذلك "فإنّ دراسة ظاهرة الاستلزام الحواري عند السكّاكي تحتّم الاهتمام بالمستوى التداولي، على اعتبار أنّه يسعف في الكشف عن الإمكانيات المتباينة لاستعمال اللغة، والكيفية الّتي يتمّ بها ذلك، ومن منطلق كون هذا المستوى يتشكّل من علمي المعاني والبيان، بمعنى" وهو ما أشارت إليه"[[107]](#footnote-108)،نعيمة الزهري بقولها: إنّ علم المعاني يتضمن مقولات وقواعد تهم الأغراض الّتي تخرج إليها الأساليب، أمّا المقولات فمن قبيل مقولة الإفادة ومطابقة الكلام لمقتضى الحال، والمعنى السابق للفهم أثناء العملية التواصلية. أمّا القواعد فيراد بها القواعد الّتي تحكم الانتقال من الغرض الأصلي إلى الغرض الفرعي"[[108]](#footnote-109) .

بمعنى أنّ علم المعاني يمكّن من دراسة المعنى في علاقته بقائله أوّلا، ثمّ بالمقام الّذي ينجز فيه ثانياً، ليتم التمييز بين المعنى الصريح والمعنى غير الصريح (المستلزم) منه.

**ـ الخبر والإنشاء:**

يقسم السكّاكي الكلام بشكل عام إلى خبر وإنشاء إلاّ أنه ركز في الشطر (الإنشاء) على الطلب الّذي يقابل عنده الخبر، إذ يقول: " السابق للاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطلب، المنحصر بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة الّتي يأتيك ذكرها"[[109]](#footnote-110)

عمد السكّاكي إلى تقسيم كلّ قسم أصناف، ووضع لكلّ صنف شروطا تحكمه تتحكم في إنجازه وفق مقتضى الحال، وفي حالة إجراء الكلام على خلاف ما يقتضيه المقام " تتولد أغراض فرعية "[[110]](#footnote-111)، وفي السياق نفسه يضيف السكّاكي " متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل، تولّد منها ما ناسب المقام"[[111]](#footnote-112)

ومن هنا فالخبر إمّا أن يتم بالنظر إلى الواقع، أو إلى الواقع، أو بالنظر إلى اعتقاد المتكلم، أي احتمال الخبر للصدق أو الكذب. كما أنّ للخبر استعمالات متباينة بالنظر إلى تباين مقامات ورودها، ومن هنا يذهب السكّاكي إلى تقسيم الخبر إلى ثلاثة أنواع: ابتدائي، وهو الّذي يلقى إلى مخاطب خلي الذهن والمقصود منه الإفادة، فيتم ترسيخه في ذهنه تثبيتا أو نفيا دون توظيف أدوات التأكيد. أمّا الطلبي فيُقصد به الخبر الّذي يلقى إلى مخاطب طالب للمعلومة الّتي يحملها الخبر، كي يزول تردده، وهنا يتعيّن على المخاطِب استعمال أدوات لقوية الخبر، نحو:

ـ إنّ زيداً مجتهد.

ـ لزيد مجتهد.

أمّا الخبر الإنكاري فهو الخبر الّذي يلقى إلى مخاطب معترض على ذلك الحكم. الشيء الّذي يحتّم توظيف أدوات تأكيدية لترسيخ ذلك الحكم. نحو:

ـ إنّي لصادق.

ـ والله إنّي لصادق.

إذن فالسير على هذه الأضرب الثلاثة يسمى إخراج الكلام على مقتضى الحال ، إلا أنّه قد تأتي مقامات أخرى تفرض علينا إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فتتولد أغراض أخرى مثل:

* **التوبيخ:** في قوله تعالى: **" أَلاَ إِنَّهُمْ هُمْ اَلْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لاَ يَشْعُرُونَ "**.(البقرة ـالآية 12)
* **الإرشاد:** في قوله تعالى: **" إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ اَلأَلْبَاْبِ** ".(الرعد – الآية 19)
* **التهديد:** في قوله تعالى: **" لَإلَى اَللهِ تُحْشَرُونَ** ".(آل عمران – الآية 158)

ففي الظاهر أنّ الآيات الكريمة كلها تحمل أخبارا محددة إلاّ أن المقامات الّتي وردت فيها جعلتها تخرج إلى التوبيخ في الآية الأولى على اعتبار أن الإفساد عمل غير صالح نتج عنه التوبيخ. والأمر نفسه في مقامي الإرشاد والتهديد، ففي الآية الثالثة الواردة في المثال الثالث خرج الكلام من معنى الخبر إلى تهديد المخالفين لأوامر الله بالعقاب.

وبالتالي فإنّ عملية الانتقال لهاته من المعنى الأول الصريح (المعنى الأصلي) إلى معنى ثان (غير صريح، أي المعنى المستلزم)، ويتم في مرحلتين:[[112]](#footnote-113)

\*المرحلة الأولى: يؤدي عدم مطابقة المقام إلى خرم أحد شروط إجراء المعنى الأصلي، فيمتنع إجراؤه.

\*المرحلة الثانية: يتولد عن الإخلال بشرط المعنى الأصلي، ومن ثمة امتناع إجرائه معنى آخر يناسب المقام"[[113]](#footnote-114).

**ـ الإنشاء :** لقد أشرنا سابقا إلى أنّ السكّاكي يؤمن بوجود معان فرعية (جديدة) في مقابل المعنى الأصل أو المعاني الأصلية وأن الّذي يؤطّر الانتقال من المعنى الأصلي إلى المعنى الفرعي هو شروط أداء العبارات الطلبية في مقامات غير مطابقة، وبالتالي فإن الإخلال بمبدأ شروط الإجراء على الأصل هو المتحكم الأساس في ظاهرة الاستلزام الحواريّ، ويقول السكّاكي معلقا على المعاني السالفة الذكر: "نقول متى امتنع إجراء هذه المعاني على الأصل، تولّد منها ما يناسب المقام"[[114]](#footnote-115).ولعل هذا التوافق الّذي يبديه السكّاكي بين المعنى الأصلي والمعنى الفرعي، يقابل التقابل البنيوي بين **"التركيب"** و**"خاصية التركيب"**، على اعتبار أنّ الأول يرتبط بأصل المعنى، فيما تقوم خاصية التركيب بمطابقة الكلام للغرض منه.

وإذا عدنا إلى الإنشاء كغرض من الأغراض الإنشائية نجد أنّ شروط إجرائه على الأصل هي: "طلب الحصول" ـ في الذهن "لغير حاصل" "ممكن الحصول"\*

**ج ـ الاستلزام الحواري عند الأصوليين**:

**ـ مستلزمات الإبلاغ اللغوي لدى الأصوليين:**

يعد النص القرآني نصا مقدسا، يعد فيه المتكلم هو الشرع، والمتلقي للخطاب المكلف، ومن هنا كان النص الأصولي نصا يعتمد على تجريد قواعد تتصل بالمكلفين، تتصل بفئة من الناس عليهم أن يطبقوا أفعلا وسلوكات وممارسات.

ولا خلاف بين الأصوليين أنّ معرفة اللغة العربية شرط أساس لفهم نصوص الخطاب القرآني، واستنباط أحكامه، ثم إنّ أصل الأحكام واحد، وهو القرآن الكريم وأن السنة النبوية مبينة وشارحة له.

إنّ مضمون الخطاب هو كلام، والكلام عند الأصوليين: أمر ونهي وخبر واستفهام، والكلام من حيث هو أحكام هو أمر ونهي. والحكم هو خطاب الشرع إذا تعلق بأفعال المكلفين.[[115]](#footnote-116)

ولمّا كان التكليف، وفهم التكليف، والعمل بالتكليف، قضايا إبلاغية تواصلية، تتم عبر اللغة كان الإبلاغ والتواصل الشرعيان ينتميان إلى جنس أعم هو الإبلاغ والتواصل اللغويان".

وللعملية التواصلية في النظرية الأصولية عدة أركان نجملها فيما يلي:

**الركن الأول:** الخطاب وهو نفس الحكم.

**الركن الثاني:** الحاكم وهو المخاطِب، فالحكم خطاب وكلام، فاعله كل متكلم.

**الركن الثالث:** المحكوم عليه، وهو المكلف أو المخاطَب، وشروطه أن يكون عاقلا يفهم الخطاب، لأن التكليف مقتضاه الطاعة والامتثال.

**الركن الرابع:** المحكوم فيه هو الفعل: وللداخل تحت التكليف شروط، وهي: صحة حدوثه، وجواز كونه مكتسبا للعبد حاصلا باختياره، ثم كونه معلوما للمأمور. وأن يكون بحيث يصح إرادة إيقاعه طاعة وهو أكثر العبادات"[[116]](#footnote-117).

إذن فالأصوليون لم ينظروا إلى الخطاب مجرداً عن صاحبه وعن متلقيه وعن وجوه العلاقات بين صاحب الخطاب والمخاطَب، بل نظروا إليه في نطاق استعماله وتداوله. ومن ثمّ لزمهم الاعتناء بشروط تحققه، من وجود المخاطِب (الحاكم) والمخاطَب (المكلف). ومعرفة المكلف لمقاصد المخاطِب، وكذا وجود فعل يكون مناط التواصل. فكل إخلال بشرط من الشروط الّتي تمّت الإشارة إليها أعلاه، يفسد العملية ويجعلها كما يقول الشاطبي في الشرع بمثابة حركات العجماوات والجمادات"[[117]](#footnote-118) .

وقد وضعت هذه القواعد في مجملها حتى تُجنِب مستنبط الأحكام من الزلل في تصديه للوقائع. ومن هنا " وجّه الأصوليون عنايتهم إلى معرفة قصد المتكلم وتحديد مرماه، وأفردوا لذلك أبوابا في بحوثهم تناولوا فيها قصد الشارع وقصد المكلف. ممّا ينبئ بخطورة المسألة ودقّتها في تقرير الحكم"[[118]](#footnote-119).

من هذا المنطلق فإنّ تحديد قضية الإبلاغ التواصلي لدى الأصوليين، هو في الوقت نفسه تحليل لعملية الفهم في ميدان الشرع، "فإذا كان فهم خطاب شرعي ما، هو تحصيل لدلالته الشرعية واستنتاج لها، فإنّ أوّل نظر يقوم به الأصولي، هو النظر في حقيقة الخطاب ومعناه.

إنّ "مهمة الأصولي لا تقتصر على استخراج الكلام ومعرفة أقسامه وأنواعه، وإنّما تتعدى إلى فهم الخطاب لأجل الاستدلال به على فهم الأحكام، ومن كان لا بدا من صحة الاستدلال بالخطاب من معرفة ما يفيده الخطاب، وقد أشار أبو الحسين البصري في كتابه المعتمد في أصول الفقه إلى ذلك بقوله: " فالاستدلال بالأدلة يختلف بحسب تجردها عن قرينة، وبحسن اقتران القرائن بها. والخطاب من الأدلة، منه مشترك بين حقيقتين، ومنه غير مشترك. وحقيقة الخطاب قد تكون شرعية وقد تكون عرفية. والقرائن قد تعدل بالخطاب إلى ظاهره، وتكون مكملة لظاهره"[[119]](#footnote-120).

لقد عمد الأصوليون إلى دراسة النص – قرآنا أو سنة – وأبرزوا الفروق في التراكيب فيه تقديما أو تأخيراً أو زيادة أو حذفاً، والأغراض الّتي أوكلت لها وصولاً لمعرفة ما يريده المتكلّم بكلامه من المخاطب "أي يريد مثلا إفادته مضمون الخطاب فقط أم يطلب من وراء ذلك فعل شيء أو تركه على نحو الإلزام بأحدهما أو التخيير، ليستنبطوا من ذلك أحكام الوجوب أو الحرمة أو الإباحة"[[120]](#footnote-121)

ويحتم الأصوليون على من يتصدى لاستخراج الأحكام من القرآن أمورا لا ينبغي أن يغفل عنها وهي مراعاة المقام. فعليه مثلا أن لا يغفل عن بعضه في تفسير بعضه، كما عليه أن يدرك أسباب النزول الّتي تربط بها الآيات، كما لا يغفل النظم الاجتماعية عند العرب، وعليه فلا ينبغي التصدي لتفسير آية أو استنباط حكم إلى بالرجوع إلى مقامها.[[121]](#footnote-122) فمعرفة أسباب النزول تعتبر طريقا قويا لفهم معاني القرآن وأحكامه.

**الأمر والنهي في الخطاب الأصولي:**

الأمر هو الحال أو الشأن، ومنه قوله تعالى عن فرعون**: ﴿ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾** (هود: الآية 97)، ويطلق ويراد به الطلب، وهو المراد ؛ فالأمر في اللغة: هو الطلب، وقد عرَّفه **ابن فارس**

فقال: قولك: افعل كذا، ويقال: لي عليك إمرة مطاعة؛ أي: لي عليك أن آمرَك مرةً واحدةً فتُطيعني[[122]](#footnote-123).

وعرَّفه العلماء بأنه:"القول المقتضي طاعةَ المأمور بفعل المأمور به[[123]](#footnote-124)، ويعرفه الأصوليون بقولهم:"ما أمر به الشارع على وجه الإلزام أو الندب"وقد عرفه آخرون بأنه: "طلب الفعل على جهة الاستعلاء"[[124]](#footnote-125)،ويحترزون بذلك عن الطلبِ على جهة الدعاء؛ كسؤال العبد ربَّه، أو الالتماس، وهو الطلب بين متساويَيْن.

إلا أنّ **الغزالي** لا يقبل تسمية طلب الأدنى من الأعلى أمرًاّ، لأن العرب قد تقول: فلان أمَر أباه، والعبد أمر سيده، ومن يعلم أن طلب الطاعة لا يَحسُن منه، فيرون ذلك أمرًا وإن لم يستحسنوه[[125]](#footnote-126)؛ ولذلك يستغني عن هذا الاحتراز.

وإذا كان البلاغيون يقسمون الكلام إلى إنشاء وخبر، ويعدّون الأمر والنهي غرضين من أغراض الإنشاء، فإنّ الأصوليين ينطلق ـ عامة ـ من أنّ الأمر والنهي قسمان من أقسام الكلام، يقول الغزالي في هذا الإطار:" إن الكلام ينقسم إلى أمر ونهي وخبر واستخبار..."، بمعنى أنّ الأمر والنهي عند الأصوليين يشكلان قسمين مستقلين بذاتهما.

وقد أورد الغزالي في كتابه المستصفى في علم الأصول:" حد الأمر القول المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به، والنهي هو القول المقتضي ترك الفعل. وقيل في حد الأمر أنّه طلب واقتضاؤه على غير وجه المسألة، وممن هو دون الأمر في الدرجة احترازاً"[[126]](#footnote-127)

من خلال هذا التحديد الّذي وضعه الأصوليون للأمر، يتضح لنا أنّ هذا التحديد بقدر ما يقوم على معطيات لغوية، (الجانب اللغوي المعجمي في خطاب الأمر)، يقوم في الوقت نفسه على معطيات مقامية يدمجها داخل الخطاب، وبالتالي فإنّ علماء الأصول كان لهم وعي عميق بمفهوم المقام، وهو ما يقصدون به "القرينة الخارجية".

وينقسم علماء الكلام الأصوليون حسب رأي الغزالي ـ من حيث نظرتهم إلى الأمر ـ إلى فريقين كلّ واحد منهما يمثل توجها مميزا عن الآخر، باعتبار التوجهات والخلفيات الّتي تقف وراء كل فريق، حيث ينطلق أصحاب التوجه الأول من أنّ الأمر يقوم بالنفس، وليس الصيّغ الدالة عليه في اللغة إلاّ دلائل وأمارات للمعنى القائم في النفس، بمعنى أنّهم يعطون الأولوية للأمر القائم في النفس على ذلك القائم في النّص،ومن ثمة فإنّ تصريفاته اللغوية تبقى مجرد ترجمة له. أمّا الدلالة على الأمر بواسطة الألفاظ، فمثل قولنا :"اترك"، الّذي يقتضي طاعة المأمور، وهذه الألفاظ الدّالة على الأمر تسمّى أمرا. وكأن الاسم مشترك بين المعنى القائم في النفس، وبين اللفظ الدّال عليه. بمعنى أنّ الأمر القائم حقيقة هو الّذي يكون المعنى القائم في النفس واللفظ الدّال عليه مجتمعين.

أمّا أصحاب التوجه الثاني فينكرون المقولات الكلامية النفسية، وقد صنفهم " الغزالي" إلى ثلاثة توجهات:

**ـ التوجه الأول:** "يرى أصحاب هذا التوجه أنّ الأمر لا معنى له إلا حرف وصوت، وهو مثل قولنا "افعل"، أو ما يفيد معناه. وهذه الصيغة أمر لذاته وجنسه، وأنّه لا يتصور أن لا تكون أمراً "[[127]](#footnote-128). أي أنّ الأمر موجود في الخطاب، وبالتالي ينبغي التحدث عنه في مستواه اللغوي فقط"[[128]](#footnote-129).

لكن يمكننا الاعتراض على هذا الرأي لأنّه يمكن أن يرد الأمر بصيغة "افعل" لمعنى غير الأمر نحو قوله تعالى**:" اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ"** ( فصلت: الآية 40)، وقد يطلق الأمر ويراد به الإهانة نحو قول الله تعالى**:" ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ**" ( الدخان ـ الآية 49)،وغيره من المعاني الفرعية الّتي قد تولّدها المقامات المختلفة للسيّاق.

وعليه يمكن القول إنّ " الأمر الأصلي " يتمثل في الصيغة "افعل"، إلاّ أنّ الاستعمال والوقائع اللغوية، تبيّن أنّ هذه الصيغة قد تخرج إلى معان فرعية حسب توظيفها تداوليا.

**التوجه الثاني:** "يرى أصحابه أنّ قولنا "افعل" ليس أمرا بمجرد صيغته ولذاته، بل لصيغته ولتجرده عن القرائن الصارفة له عن جهة الأمر إلى الإباحة والتهديد وغيرهما، وزعموا أنّه لو صدر من النائم أو المجنون لم يكن أمرا للقرينة. وهذا يعارضه قول من قال: "إنّه لغير الأمر إلاّ إذا صرفته قرينة إلى معنى الأمر، لأنّه إذا صحّ إطلاق العرب الصيغة على أوجه مختلفة، فحوالة البعض على الصيغة، وحوالة الباقي على القرينة"[[129]](#footnote-130).

يتضح لنا من هذا أنّ أصحاب التوجه يقترحون بديلا يتمثل في أنّ صيغة "افعل" الموضوعة أصلا للدلالة على الأمر، عندما تنصرف إلى معان جديدة (فرعية) فإن ذلك الخروج عن المعنى الأصلي يؤطره مفهوم القرائن الصارفة. أي أنّ الأمر إذا ورد بصيغة الأمر فإنّه يبقى على يبقى محتفظا بدلالته الأصليه ولا ينصرف إلى المعاني الأخرى مثل التهديد أو الإهانة أو الإباحة وغيرها من المعاني الفرعية.

ومن هنا نجد أنّ بعض الأصوليين ينظرون إلى القرائن الملابسة للخطاب على أنّها أشياء منفكة عنه، أي أنّهم يجعلون ما تدل عليه الصيغة في أصلها الوضعي على الإطلاق هو الأصل، والقرائن شيء أجنبي يعمل على إخراج " الصيغة من وضعها من العموم إلى الخصوص"[[130]](#footnote-131)، أو من الحقيقة إلى المجاز، إذ نجد أنّ الشاطبي ينظر إلى صيغ الخطاب " بحسب المقاصد الاستعمالية، الّتي تقضي العوائد بالقصد إليها، وإن كان أصل الوضع على خلاف ذلك"[[131]](#footnote-132).

بمعنى أنّ اللسان العربي لا يفهم إلا من خلال ما تقتضي به العوائد الاستعمالية، وعليه فإنّ مفهوم القرائن الصارفة والقرائن الحالية المنتزعة من حال الآمر والمأمور والمأمور به ، كل ذلك يحدد وجه دلالة الخطاب من حيث إنّها تبين المقصود منه، والمقصود به على من الوجوه.

**التوجه الثالث:** وهو فريق من محققي المعتزلة، يرون أنّ الأمر ليس أمرا بصيغته وذاته، ولا لكونه مجد عن المقامات السابقة، بل يصير أمرا بثلاث إرادات:[[132]](#footnote-133)

ـ إرادة المأمور به.

ـ إرادة إحداث الصيغة.

ـ إرادة الدلالة بالصيغة على الأمر دون الإباحة أو التهديد.

ويقصد بهذا أن إرادة المتكلم هو وجود اللفظة، فالإنسان ـ كما أشرنا سابقا ـ قد يهذي في نومه دون قصد لمنافاة النوم حالة الإرادة والعلم، فكان من شروطهم إرادة وجوب اللفظ لإخراج مثل هذه الحالات.

ويقصد بإرادة المأمور به، فهم لا يتصورون أمرا بشيء من غير إرادة له. وأمّا فيما يتعلق بالشرط الثالث وهو إرادة الدلالة بالصيغة على الأمر، فمرد ذلك أنّ الإنسان قد يحكي صيغة الأمر ولكن يعني بها التهديد أو معان أخرى نحو قوله تعالى: **" اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ"** (فصلت ـ الآية 40) .

وقد يرِدُ الأمر بصيغة غير صيغة الأمر المعروفة في اللغة: (افعل)؛ وذلك كقوله تعالى**:" كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ "**( البقرة: الآية 183)، وقوله سبحانه: " **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ** " (البقرة: 216)، وقد يرِدُ بصيغة الوصية؛ كقوله تعالى: **"يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ** " (النساء: الآية11)، أو بصيغة: "يأمر"؛ كقوله تعالى: **" إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا "** (النساء: الآية 58)، وقد يرِدُ الطلب لازمًا بأسلوب خبري يقصد به الطلب؛ كما في قوله تعالى: **" وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ "** (البقرة: الآية 228)، ومثله قوله تعالى: **" وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ "** (البقرة: الآية 233)، فكأنه قال: لِيُرضع الوالدات أولادهن، وهذا أبلغُ من عكسه؛ لأن الناطق بالخبر مريدًا به الأمر كأنه نزَّل المأمورَ به منزلةَ الواقع" [[133]](#footnote-134).

انتهى الأصوليُّون إلى أن صيغةَ الأمر تدلُّ على طلب الفعل، لكنها قد ترِد لمعان أخرى (فرعية)؛ كالتهديد والإنذار، والتمنِّي والتهكُّم، كما أنها عندما تكون للطلب تتفاوتُ دلالتُها عليه بين الوجوبِ والنَّدب والإرشاد.

وكثيرًا ما يرِد الأمر مقترنًا بما يدل عليه من حُكم شرعي، فأوامر الوجوب تقترن بالوعد على الفعل، والوعيد على الترك، فيما إذا قيل: أوجبت عليكم كذا، أو فرضت عليكم كذا، وأنتم معاقَبون على تركه، فكل ذلك يدلُّ على الوجوب.

وإذا قيل: "أنتم مثابون على فعل كذا، لستم معاقَبين على تركه"، فهي صيغةٌ دالة على النَّدب، وأوامر الندب والإرشاد والإباحة تقترن بما هو حقٌّ للعباد، ومصلحة لهم، فتوصَّلوا باستقراء أوامرِ الشارع إلى استعمال تلك الصيغ في معانٍ كثيرة منها ما هو أصلي ومنها ما هو فرعي:[[134]](#footnote-135)

**الوجوب**: كما في قوله تعالى: "**أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ**" (الإسراء: الآية 78).

**الندب:** كما في قوله تعالى: "**فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا** " (النور: الآية 33).

**الإرشاد**: كقوله تعالى: " **وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ** " (الطلاق: الآية 2).

**التهديد:** كقوله سبحانه: " **اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** ﴾ (فصلت: الآية 40).

**الإهانة:** كما في قوله - عز وجل -: ﴿ **ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ** ﴾ (الدخان: الآية 49) .

**الإرشاد والتأديب:** قوله صلى الله عليه وآله وسلم للغلام عبد الله بن مسعود: "**يا غلام، سَمِّ الله، وكل بيمينك، وكُلْ مما يليك"[[135]](#footnote-136)،** من باب الإرشاد إلى آداب الطعام والتأديب، وللقرينة دورٌ كبير في تحديد المراد منها حينئذٍ. فهو داخل في الندب، والآداب مندوب إليها

**الإنذار والوعيد**: في قوله تعالى: **" فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ** "(النحل: الآية 55).

أما إذا وردت صيغة (افعل) مطلَقة خالية عن القرينة، فقد اختلفوا في دلالتها على الحُكم الشرعي؛ فذهَب جمهور الأصوليين إلى أنها تدلُّ على الوجوب[[136]](#footnote-137)، فيجبُ امتثال الأمر دون انتظار القرائن التي تُعيِّن كونه للوجوب أو الندب أو غيرهما؛ لأنها هي الدلالةُ الأصلية، فصيغة الأمر عندهم: (حقيقة في الوجوب، مجاز فيما عداه[[137]](#footnote-138)، وذلك لأن استعمالَ صيغة الأمر في غالب النصوص الشرعية هو للدلالةِ على الوجوب، وذهب المعتزلةُ وبعض الفقهاء[[138]](#footnote-139)إلى أنها تدلُّ على الندب بحسب الأصل ما لم تقترن بما يدل على الوجوب، وذهب الغزالي إلى رأي ثالث، يرى عدمَ تعيين الوجوب أو الندب حتى تدل القرائنُ على ترجيح أي منهما، ويرون هذا هو الأقرب إلى واقع اللغة، حيث الأمر فيها يسَع مطلَق الأمر؛ وجوبًا أو ندبًا، مما يوجب البحثَ في دلالة الصيغة في الاستعمال اللغوي والشَّرعي

**استعمالات النهي لدى الأصوليين:**

إذا كان الأمر عند الأصوليين هو القول المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به، فالنهي هو "القول المقتضي ترك الفعل"[[139]](#footnote-140)، أو هو "قول القائل لغيره على وجه الاستعلاء إذا كان كارها للفعل، وغرضه ألا يفعل"[[140]](#footnote-141) ، وهو طلب الكف على فعل، وصيغتها لا تفعل، وهذه الصيغة هي حقيقة في التحريم، بمعنى أنها تفيد تحريم الفعل المنهي عنه. والدليل على ذلك قوله تعالى: " وما نهاكم عنه فانتهوا" (الحشر:الآية 7). قال الشافعي: "وما نهى عنه فهو على التحريم، حتى يأتي دلالة على أنها إنما أراد به غير التحريم". وهذا هو الذي عليه جمهور أهل العلم.

ويذكر الأصوليون أنّ الصيغة الأصلية للنهي هي صيغة الفعل المضارع المقرون ب" لا " الناهية نحو قوله: " **ولاَ تَقْرَبُواْ اَلزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلاً"** ( الإسراء ـ الآية 32)**.**   
هذا فيما يتعلق بصيغة (لا تفعل)، فأما لفظ "نهى"، فإنه يفيد عموم الترك، وهو أعم من أن يكون حراماً أو مكروهاً. .   
 والنهي يقتضي الانتهاء الفوري عن المنهي عنه بمجرد صدور صيغة النهي، وتقتضي أيضاً الدوام على الانتهاء عن فعل المنهي عنه. والفرق بين النهي وبين الأمر: أن الأمر له حد ينتهي إليه، فيقع الامتثال فيه بالمرة الواحدة. أما الانتهاء عن المنهي عنه، فلا يتحقق إلا باستيعابه في العمر، فلا يتصور فيه تكرار، بل بالاستمرار به يتحقق الكف.   
 وكما أشرنا أنّ صيغة (لا تفعل) تحريم الفعل المنهي عنه، كقوله تعالى: **" وَلَا تَقْتُلُواْ أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اَللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا**" (النساء:29 الآية )، وقوله سبحانه:" **وَلاَ تُسْرِفُواْ"** (الأنعام: الآية 141)، وقوله عز وجل: "**وَلاَ تَقْرَبُواْ اَلْفَوَاحِشَ مَاْ ظَهَرَ مِنْهَاْ وَمَاْ بَطَنَ**" (الأنعام: الآية 151).   
 هذا من حيث أصل صيغة النهي، وقد ترد هذه الصيغة مجازاً لمعان غير التحريم، وقد ذكر الأصوليون من ذلك منها: .   
**الكراهية**: ودرجة الكراهة دون درجة التحريم، ومما جاء في القرآن يفيد هذا المعنى قوله سبحانه: " **وَلاَ تَيَمَمُواْ الخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ** " (البقرة: الآية 267)، يقول الصيرفي في هذا الشأن أنّ الله حثهم على إنفاق أطيب أموالهم، لا أنه يحرم عليهم إنفاق الخبيث من التمر، أو الشعير من القوت، وإن كانوا يقتاتون ما فوقه...فالمراد بـ (الخبيث) هنا: الرديء.

ومن هذا الباب أيضاً، قوله تعالى: "**ولا تمش في الأرض مرحا** " (الإسراء: الآية 37)، فالنهي هنا نهي كراهية، لا نهي تحريم. .

**الدعاء:** من صيغ النهي التي تفيد الدعاء قوله تعالى: **" ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا**" ( آل عمران: الآية 8)، فالنهي هنا مراد منه الدعاء، والمعنى: لا تُمِل قلوبنا عن الحق جهلاً وعناداً منا، بل اجعلنا مهتدين.

ومن هذا القبيل قوله سبحانه: **"ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به "** ( البقرة: الآية 286 ). .  
**التحقير**: لشأن المنهي عنه، من ذلك قوله تعالى ": **ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه"** ( طه: الآية 131)، فالنهي في هذه الآية يفيد تحقير أمر الدنيا، وبيان أنها فتنة في حد ذاتها، وبالتالي فلا ينبغي التعلق بزينتها والتنافس عليها، ولا الاعتداد بزخارفها، ولا السعي وراءها. .   
**الإهانة**: نحو قوله تعالى: "**قال اخسئوا فيها ولا تكلمون**" (المؤمنون: الآية 108)، فالمراد من النهي من كلامه سبحانه إهانتهم، وبيان أنهم لا يستحقون أن يكلمهم الله، ولا يزكيهم، ولا ينظر إليهم. وقد روي أن أهل جهنم يدعون مالكاً، فلا يجيبهم أربعين عاماً، ثم يرد عليهم: **" إنكم ماكثون"** (الزخرف: الآية77).

**اليأس**: نحو قوله سبحانه: " **لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم**" ( التوبة: الآية66 )، المراد من النهي هنا تيئيس المنافقين، وبيان أنه لا أمل في إيمانهم بعد اليوم. ومن هذا القبيل قوله عز وجل: " **قل لا تعتذروا لن نؤمن لكم**" ( التوبة: الآية 94)، والمراد من النهي هنا تيئيس المنافقين أيضاً، وبيان أنهم غير مصدَّقِين في اعتذارهم الكاذب. وقس على ذلك قوله تعالى: " **يا أيها الذين كفروا لا تعتذروا اليوم**" (التحريم: الآية 07). .   
وقد يخرج النهي إلى معان فرعية أخرى مثل: **الإرشاد،** و**التحذير،** و**الدعوة على الصبر،** و**إدخال الأمن** و**الدعوة إلى الاستغفار.** .  
 والذي ينبغي التنبيه إليه هنا، أن هذه المعاني التي جاءت عليها صيغة النهي، الخارجة عن التحريم، لم تُستفد من الصيغة نفسها، بل هي مستفادة من السياق الذي وردت فيه، بمعنى أن السياق الذي ورد فيه النهي، هو الذي صرف النهي عن حقيقته إلى معنى من المعاني المشار إليها. ومن ثم، فإن

صيغة النهي إذا وردت في سياق لا يصرفها عن الأصل الذي وُضعت له، فهي تفيد التحريم بالاتفاق، وقد أشار صاحب "شرح الكوكب المنير)" إلى أنّه إذا: " تجردت صيغة النهي عن المعاني المذكورة والقرائن، هي للتحريم عند الأئمة الأربعة وغيرهم". وقال الزركشي: "إن النهي للتحريم قولاً واحداً، حتى يرد ما يصرفه". وقال الشنقيطي: "صيغة النهي المتجردة من القرائن تقتضي التحريم"[[141]](#footnote-142)   
 في الأخير، بقي أن نشير هنا إلى أن هذه الأوجه التي ذكرها علماء الأصول لمعنى (النهي) لا تخلو من بعض التكلف، وقد أشار الغزالي إلى هذا بقوله: "وهذه الأوجه عدها الأصوليون شغفاً منهم بالتكثير، وبعضها كالمتداخل، فإن قوله: "كل مما يليك" جعل للتأديب، وهو داخل في الندب، والآداب مندوب إليها".

**الدلالة عند المفسرين:**

**دلالة النهي عند المفسرين: .**   
**الخبر الذي يفيد النهي:** ذكر المفسرون أن النهي لا يكون بصيغة الجملة الطلبية التي تنهى عن فعل ما فحسب، بل قد يقع النهي أيضاً بالجملة الإنشائية، وهذا كثير في القرآن كقوله سبحانه: " **لا تعبدون إلا الله** " (البقرة: الآية83 ) فالجملة هنا خبرية، بدليل ثبوت نون الفعل، ولو كان نهياً لحذفت النون، لكن المعنى على النهي، أي: لا تعبدوا. ويقال مثل ذلك في قوله سبحانه: " **لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم من دياركم**" (البقرة: الآية 84)، أي: لا تسفكوا، ولا تخرجوا. .   
قال الزركشي في (البرهان) معقباً على هذه الأمثلة ما حاصله: كل ما تقدم لفظه لفظ الخبر، المراد به النهي، وهو أبلغ في النهي؛ لأن خبر الشارع لا يتصور وقوع خلافه، والنهي قد يقع مخالفته، فكأن المعنى: "عاملوا هذا النهي، معاملة خبر الحتم." .  
  
**النهي المحول**: قد أورد "المفسر الطاهر بن عاشور" من جملة أنواع النهي نوعاً لم يذكره المفسرون، وهو ما أسماه بـ (النهي المحول)، واعتبره من أبلغ صيغ النهي؛ وذلك بأن يُوجه النهي إلى غير المراد نهيه؛ تنبيهاً له على تحذيره من الأمر المنهي عنه في اللفظ. ومثَّل لهذا النوع من النهي بقوله عز وجل: **" واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة"** ( الأنفال: الآية 25)، قال ابن عاشور : "أكد الأمر باتقائها (الفتنة) بنهيها هي عن إصابتها إياهم...والمقصودُ تحذير المخاطب بطريق الكناية؛ لأن نهي ذلك المذكور في صيغة النهي يستلزم تحذير المخاطب...ومنه قول العرب: لا أعرِفَنّك تفعل كذا"[[142]](#footnote-143).   
ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: " **ولا يصدنكم الشيطان إنه لكم عدو مبين**" (الزخرف: الآية 62 )، فصِيْغَ النهي عن أتباع الشيطان في صده إياهم بصيغة نهي الشيطان عن أن يصدهم؛ للإشارة إلى أن في قدرتهم التحرز من الوقوع في حبائل الشيطان، فكنى بنهي الشيطان عن صدّهم عن نَهْيهِمْ عن الطاعة له بأبلغ من توجيه النبي صلى الله عليه وسلم إليهم، على طريقة قول العرب: لا أُلْفِينَّكَ في موضع كذا. وعلى غرار ما تقدم أيضاً قوله سبحانه: " **يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان** " (الأعراف: الآية27)   
  
**النهي بطريق نفي الكون** : المراد من هذه الصيغة مجيء الجملة بصيغة النفي، لكن معناها يفيد النهي، وهذا كثير في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله عز وجل: " **ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين"** (التوبة: الآية113 )، فنهى الله نبيه صلى الله عليه وسلم والمؤمنين معاً عن الاستغفار

ما نستخلصه من هذه الدراسة أنّ الأصوليين والمفسرين قد عالجوا ظاهرة الاستلزام الحواري، وكان لهم وعي عميق بهذا المفهوم، ورغم أنّهم لم يقدموا القواعد الّتي تضبط المعنى الأصلي بالمعنى الفرعي وإنّما ربطوا ذلك بسياق الحديث ومقاماته، إلاّ أنّهم قدّموا جملة من المفاهيم الّتي تؤطر الانتقال من المعنى الأصلي إلى المعنى الفرعي مثل: الصيغة الأصلية، والقرائن الصارفة.

**خاتمة :**

**من خلال هذا البحث يمكننا أن نخرج ببعض النتائج المهمة على شكل نقاط:**

**استطاعت نظرية النحو الوظيفي أن تسد ثغرات خلَّفتها النظريات اللسانية غير الوظيفية في نقاط وجوانب حيوية كالكلام، و سياق الحال، و ملابسات الخطاب، و إدراج ذلك كله ضمن وصف الظواهر اللغوية وتفسيرها.**

**- إن الدراسات التي قام بها اللُّغويون العرب القدماء أثناء معالجتهم لمجموعة القضايا والمفاهيم الواردة في علوم اللُّغة العربية قد مست من قريب أو بعيد الدراسات الوظيفية الحديثة.**

**- يعد المبدأ المتعلق بتبعية البنية للوظيفة من أهم المبادئ وظيفية، و أشدّها إجرائية و أقواها حضورا في الممارسة التطبيقية، و عليه فإن العلاقة بين الوظيفة و البنية لقيت اهتماما من قبل الدارسين قديما و حديثا.**

**- انتبه أحمد المتوكل إلى أن للمبادئ الوظيفية جذورا في التراث اللغوي القديم خاصة عند عبد القاهر الجرجاني و السكاكي، فقام باستثمار المعطيات الواردة في " دلائل الإعجاز "و " مفتاح العلوم " في إطار النحو الوظيفي، مشرعا بذلك إمكانية إقامة حوار تقارضي بين الفكر اللغوي العربي القديم والدرس اللساني الحديث.**

**- لا يمكن دراسة العبارات اللُّغوية بمعزل عن إطارها الزمكاني (أي انطلاقا من الوضع التخابري بين المتكلِّم والمخاطب في طبقة مقامية معيَّنة).**

**-إنّ ما دعا إليه الجرجاني ومن حذا حذوه، يعد نحوا وظيفيا محضاً، لأنّه يقوم على مبدأ الربط بين بنية الكلام ووظيفته في إطار التواصل.**

**- التأكيد على أنَّ هناك نظرية تداولية ثاوية خلف مختلف العلوم الُّلغوية العربية ( النَّحو، البلاغة، فقه اللُّغة...) وأنَّها قابلة للتحاور بمعنى القرض والاقتراض مع النَّظريات التدوالية الحديثة بما فيها نظرية النَّحو الوظيفي.**

**- يقتضي الوصف الكافي للوظائف في اللُّغات الطبيعية، إضافة الوظيفة المنادى إلى الوظائف التداولية المقترحة في النحو الوظيفي ويسند هذا المكون كما تسند وظيفتا المبتدأ والذيل إلى مكون خارجي بالنسبة لحمل الجملة، وتنعكس خارجية هذا المكون على إعرابه وموقعه.**

**- تفنيد وجود قطيعة بين الدراسات اللسانية الحديثة والفكر اللغوي القديم، فاللسانيات الحديثة ما هي إلا حقبة من حقب تطور فكر لغوي واحد منذ بدأ الإنسان يفكر في اللغة.**

**- بناء على ما توصلنا إليه في هذا البحث يمكن القول: إنّ ثمة نقاط غير قليلة من التشابه بين تحليلات اللغويين العرب القدماء، واقتراحات اللغويين المعاصرين وإن كان هذا لا يعني إمكانية**

**ترجمة التحليلات الواردة في الفكر اللغوي العربي القديم، فإنّها تعني أنّ الفكر العربي شكّل مرحلة هامة من مراحل تطور الدرس الوظيفي ولهذا فلا يعقل أن يؤرخ للدرس الوظيفي دون ذكر ما ورد في إنتاج اللغويين العرب القدماء الّذين أبدعوا فيه، فالتراث اللغوي العربي القديم تحكمه مبادئ وظيفية إذ اعتبر في مجموعه كتراث يخدم بعضه البعض من نحو وبلاغة ، وبالإضافة إلى أنّ طبيعة النّص المراد وصفه في الفكر العربي وهو القرآن الكريم، دعمت المنحى الوظيفي لأنّ المعطيات المنصب عليها الوصف ليست جملا مفردة مجردة عن مقامات إنجازها، بل إنّها خطاب متماسك الوحدات.**

**- رغم هذه المشابهة يظل الاختلاف بين النموذجين بسبب الاختلاف في الأصول العامة والمنطلقات المبدئية التي توجه وصف الظاهرة اللُّغوية وتعقيدها، مما يدفعنا إلى القول بأنَّ دراسة النَّحو العربي بمناهج حديثة ممكنة وأنَّ الإفادة من هذه المناهج مشروعة على أن تنطلق هذه الدراسة – في رأينا – من خلال المشترك بين الأنظار والاتجاهات في دراسة اللُّغات المختلفة حتى لا ندخل على النَّحو العربي ما ليس منه.**

**قائمة المصادر والمراجع**

**\*القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.**

**1/ المصادر:**

**1/1/ المصادر العربية**

**أحمد المتوكل:**

01ـ قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني.مجلة كلية الآداب، الرباط، عدد 1977

02 ـ اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم بوصف ظاهرة الاستلزام الحواري. كلية الآداب، الرباط، البحث اللساني والسيميائي.1981

03 ـ الوظائف التداولية في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار الثقافة.1985

04 ـ دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. الدار البيضاء: دار الثقافة1986.

05 ـ من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار . الثقافة.1987

06 ـ من قضايا الرابط في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.1987

07 ـ قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية. الرباط: اتحاد الناشرين المغاربة.1988

08 ـ الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، د ط، الرباط:.1988

09 ـ اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري. الرباط: منشورات عكاظ.1989

10 ـ الوظيفة والبنية: مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية.: منشورات عكاظ الرباط 1993 .

11 ـ آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي. منشورات كلية الآداب، الرباط: 1993.

12 ـ قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي-التداولي.: دار الأمان الرباط 1995.

13 ـ قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي-التركيبي.: دار الأمان الرباط.1996

14 ـ قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان الرباط:.2001

15 ـ الوظيفية بين الكلية والنمطية. دار الأمان الرباط:.2003

16 ـ التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات. دار الأمان، الرباط،.2005

17 ـ مفهوم الكفاية وتعليم اللغات. كلية الآداب، مكناس، سلسلة الندوات 15.2005

18 ـ المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد. دار الأمان الرباط.2006

19 ـ مسائل النحو العربي في قضايا النحو الوظيفي، دار الكتاب الجديد، بيروت لبنان.2008

20 ـ الخطاب وخصائص اللغة العربية.. دراسة في المجال والبنية والنمط، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت، ومكتبة الأمان الرباط، ودار الاختلاف الجزائر.2010

**1/2/ المصادر بالأجنبية:**

**moutawakil Ahmed al**

Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe. Publications de la faculté des Lettres ,Rabat1982

02Le focus en Arabe: vers une Analyse Fonctionnelle, Topic in Arabic: Towards a Functional Analysis. 1984

03Préliminaires à une grammaire fonctionnelle de discours. In: Jadir M. (ed).2003

**2/ المراجع:**

01 ـ **أبو الفتح عثمان ابن جني،** ، الخصائص: تحقيق: محمد علي النجار، ط2 ، دار الهلال، مصر، ب ت.

02 ـ **أحمد ابن فارس،** ، الصاحبي في فقه اللغة، بيروت.دط ،1984

03 ـ **الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد**، تهذيب اللغة، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة، درا الطباعة القومية، ب ت.

04ـ **إسماعيل علوي حافظ**، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1.

**05 ـ بوجادي خليفة**، في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس اللغوي العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008

**06ـ البوشيخي عز الدين**، التواصل اللغوي- مقاربة لسانية وظيفية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت لبنان، 2012.

07- **الجرجاني عبد القاهر،** دلائل الإعجاز: تحقيق أحمد مصطفى المراغي، المكتبة المحمودية التجارية، القاهرة، مصر، ط2، ب ت.

**08 ـ الجرجاني عبد القاهر** أسرار البلاغة، تحقيق محمود عمر شاكر، مطبعة القاهرة، مصر، 2008.

**09 ـ جنان التميمي**، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفاربي، ط1،بيروت، لبنان، 2013.

**10** ـ **حسام البهنساوي**، التراث اللغوي العربي وعلم اللغة الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، ط1،القاهرة، 2001

**11 ـ محمد أحمد نحلة**، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002، د ط، مصر.

**12**- **مصطفى حركات**، اللسانيات العامة وقضايا العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،ط1، 1998.

**13 ـ الزركشي، بدر الدين بن محمد بن عبد الله**، البرهان في علوم القرآن،: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، 1988.

**14 ـ الزمخشري، جار الله محمود بن عمر**، الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، منشورات دار البلاغة، 2013.

**15 - الزمخشري، جار الله محمود بن عمر،** أساس البلاغة، تح عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1992.

**16 ـ سبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان**، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، 2007.

**17 ـ السكاكي، يوسف بن أبي بكر**، مفتاح العلوم، المطبعة الأدبية، مصر، دط، 1317هـ.

**18 ـ السيوطي، جلال الدين**، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد سليم الجمحي، ومحمد أحمد قاسم، ط1، 1988.

**19 ـ العسكري، أبو هلال**، الفروق في اللغة، دار العلم والثقافة، بيروت، لبنان، دط، 1973.

**20 ـ عبد الله** **ابن هشام،** ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط5، بيروت.

**21 ـ عبد الحميد مصطفى السيد**، دراسات في اللسانيات العربية، بنية الجملة العربية- التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004.

**22 ـ عبد الرحمن طه**، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الرباط، المغرب، 1993

23 ـ **الغزالي، أبو حامد**، المستصفى، شركة المدينة المنورة للطباعة، القاهرة، مصر،دط 2008 .

24 ـ **الغزالي، عبد القادر**، اللسانيات ونظرية والتواصل- رومان جاكبسون أنموذجا، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، ط1، ، 2003.

25 ـ **نهاد الموسى**، اللغة العربية في العصر الحديث- قيم الثبوت وقوى التحول، دار الشروق، ط1، عمان، 2007.

**3/ المجلات والدوريات:**

01 ـ تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ندوة جهوية – الرباط، أفريل، 1987 بيروت 19

02 ـ اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق، مجلة المكناسة، ع4، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المولى إسماعيل، مكناس.

03 ـ مجلة كلية الآداب، الرباط، المغرب، ع: 01.

**الفهرس**

**كلمة شكر**

**إهداء**

**مقدمة...............................................................................أ ـ ج**

**مدخل: الإرهاصات الأولى للنحو الوظيفي**...............................11

**الفصل الأول: نظرية النحو الوظيفي (المفهوم والمصطلح والمبادئ العامة)**

**المبحث الأول: المفهوم والمصطلح**.........................................................17

1/ نموذج النحو الوظيفي ما قبل المعيار**.....................................................**17

2/ نموذج النحو الوظيفي المعيار...........................................................18

3/ نموذج النحو الوظيفي ما بعد المعيار....................................................19

**المبحث الثاني: المنطلقات المنهجية**..........................................................20

1/ وظيفة اللغة وبنيتها.....................................................................20

1/1/ مفهوم الوظيفة......................................................................20

1/2/ الوظيفة الدور......................................................................22

2/ أداتية اللغـة..........................................................................23

3/ دور اللغـة...........................................................................24

4/وظيفة التراكيب.......................................................................26

5/ القدرة التواصلية.......................................................................27

**المبحث الثالث: المبادئ المنهجية الأساسية لنظرية النحو الوظيفي**..........................29

1/ الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية ......................................................29

2/ ارتباط بنية اللغة بوظيفتها .............................................................29

3/ وصف" القدرة التواصلية المستمع................................................. .....30

4/ الوظائف الدلالية و التركيبية و التداولية مفاهيم أولى - لا وظائف مشتقة................30

5/ الكفايات الثلاثة............................................................. .........30

5/1/ الكفاية النفسية..................................................... ..............30

5/2/ الكفاية التداولية.............................................. .....................31

5/3/ الكفاية النمطية............................................. .......................32

6/ البنية النحوية العامة لنظرية النحو الوظيفي..............................................33

**المبحث الثالث: الوظائف التداوليّة**.........................................................37

1/ **الوظائف التّداولية الدّاخلية**...........................................................38

1/1/ وظيفة البؤرة......................................................................38

1/1/1/ بؤرة الجديد....................................................................39

1/1/2/ بؤرة المقابلة....................................................................39

1/1/3/ قيد إسناد وظيفة البؤرة.........................................................42

1/2/1/ وظيفة المحور...................................................................43

1/2/2/ قيد إسناد وظيفة المحور..........................................................47

2/ **الوظائف التداوليّة الخارجية**...........................................................40

2/1/ المبتدأ.............................................................................48

2/1/1/ تعريفه.........................................................................48

2/1/2/ إحاليته.........................................................................49

2/2/ الذيل.............................................................................50

2/2/1/ذيل التوضيح....................................................................51

2/2/2/ ذيل التعديل....................................................................51

2/3/ وظيفة المنادى......................................................................52

**الفصل الثاني: التراث اللغوي العربي و الوظيفة**

**المبحث الأول: التراث العربي والدلالة**.....................................................57

1/ قراءة التراث : بعض الاقتراحات المنهجية................................................57

2/ اللغة والوظيفة في الدلائل......................................................... ....58

3/ علاقة الوظيفة بالبنية في كتاب الدلائل ..................................................61

4/ الدلالة والتراث الُّلغوي العربي...........................................................63

4/1/ مقولة لكل مقام مقال...............................................................63

4/2/ اللَّفظ و المعنى......................................................................65

**المبحث الثاني: الاستلزام الحواري**.........................................................67

1/ مفهوم الاستلزام الحواري..............................................................67

2/ التحاور بنية فاعلية........................................................... .........69

3/ ظاهرة الاستلزام الحواري في التراث العربي...............................................70

3/1/ الاستلزام الحواري لدى البلاغيين....................................................70

3/2/الاستلزام الحواري عند الأصوليين....................................................74

3/2/1/ مستلزمات الإبلاغ اللغوي لدى الأصوليين........................................74

3/2/1/1/ الأمر والنهي في الخطاب الأصولي.............................................76

3/2/1/2/ استعمالات النهي لدى الأصوليين..............................................82

3/3/ الدلالة عند المفسرين............................... ................................85

3/1/ دلالة النهي عند المفسرين............................. ..............................85 **خـاتمـة**................................................................................89

**قائمة المصادر والمراجع**....................................................................91

**فهرس المحتويات**..........................................................................96

1. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص112. [↑](#footnote-ref-2)
2. زكريا ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر التوزيع، ط2، ، لبنان، 2007، ص12 [↑](#footnote-ref-3)
3. :ينظر: أحمد المتوكل، ـ التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات. الرباط: دار الأمان.2005، ص12. [↑](#footnote-ref-4)
4. 2 :أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، مكتبة دار الأمان، ط1، الرباط المغرب، 2006، ص49 [↑](#footnote-ref-5)
5. :المصدر السابق، ص13. [↑](#footnote-ref-6)
6. أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ، مكتبة دار الأمان، د ط الرباط، المغرب، 2005،ص55 [↑](#footnote-ref-7)
7. 1 أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية، المرجع السابق، ص56. [↑](#footnote-ref-8)
8. **: ينظر : أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللُّغة العربية ـ دراسة في الوظيفة والبنية والنمط ، مكتبة الأمان الرباط، المغرب،ن2010 ص25.** [↑](#footnote-ref-9)
9. 1سيمون ديك 1997 ب، نقلا عن: أحمد المتوكل،المصدر السابق، ص56. [↑](#footnote-ref-10)
10. 1 ينظر: أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية، ص22. [↑](#footnote-ref-11)
11. 1 ينظر: أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية ، ص 22. [↑](#footnote-ref-12)
12. 1 ينظر: أحمد المتوكل، المصدر السابق، ص 23. [↑](#footnote-ref-13)
13. 2 ينظر: المصدر السابق، ص24 [↑](#footnote-ref-14)
14. 1 تشومسكي (1980 ب)، نقلا عن: عز الدين البوشيخي، المصدر نفسه، ص 36. [↑](#footnote-ref-15)
15. 2 ينظر: أحمد المتوكل، المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، ص24. [↑](#footnote-ref-16)
16. 1 أحمد المتوكل ،المصدر السابق، ص23. [↑](#footnote-ref-17)
17. 1 ينظر: أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية، ص23-24. [↑](#footnote-ref-18)
18. 1ينظر:أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية، ص24. [↑](#footnote-ref-19)
19. 2 ينظر: المصدر نفسه، ص24. [↑](#footnote-ref-20)
20. 1 ينظر:أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية، المصدر السابق، ص30. [↑](#footnote-ref-21)
21. 1ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط ، المغرب، د ط، 2003،ص 19 [↑](#footnote-ref-22)
22. 1 أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية المصدر السابق، ص20. [↑](#footnote-ref-23)
23. 2 المصدر نفسه، ص20. [↑](#footnote-ref-24)
24. 1 أحمد المتوكل، الوظيفة و البنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط،المغرب، دط، 2005، ص10.

    [↑](#footnote-ref-25)
25. 1 أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، المصدر السابق، ص 10 [↑](#footnote-ref-26)
26. 1 : أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 86. [↑](#footnote-ref-27)
27. 2أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، المصدر السابق، ص87. [↑](#footnote-ref-28)
28. 1 بوجادي خليفة، في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس اللغوي العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008، ص44. [↑](#footnote-ref-29)
29. 1ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية واللسانيات الوظيفية – بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، المغرب، دط، 2001، ص126. [↑](#footnote-ref-30)
30. ينظر: يحي بعطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، مخطوط أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، 2006، ص128. [↑](#footnote-ref-31)
31. 1 - أحمد المتوكّل، الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية،منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، دط،1993، ص17 [↑](#footnote-ref-32)
32. 2 نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، ص226 [↑](#footnote-ref-33)
33. 3أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية ـ مدخل نظري،منشورات عكاظ، د ط، الرباط، 1988، ص139. [↑](#footnote-ref-34)
34. 1أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة، المصدر السابق، ص116. [↑](#footnote-ref-35)
35. 2 أحمد المتوكّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، د ط، 1985، ص 28. [↑](#footnote-ref-36)
36. 3المصدر نفسه، ص118 [↑](#footnote-ref-37)
37. 1: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، المصدر السابق، ص118. [↑](#footnote-ref-38)
38. 2 ا:لمصدر نفسه، الصفحة نفسها. [↑](#footnote-ref-39)
39. 3 :أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية المصدر السابق، ص 06. [↑](#footnote-ref-40)
40. 1أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، المصدر السابق، ص 118. [↑](#footnote-ref-41)
41. 2 المصدر نفسه، ص 119. [↑](#footnote-ref-42)
42. 1 أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، د ط، 1985، ص 29. [↑](#footnote-ref-43)
43. 2 ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية ـ مقاربات وظيفية، ص 124. [↑](#footnote-ref-44)
44. 1 أحمد المتوكل قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ، المصدر السابق، ص 29-30 [↑](#footnote-ref-45)
45. 1 أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية ـ مدخل نظري، المصدر السابق، ص 239. [↑](#footnote-ref-46)
46. 2 أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ـ بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، ص 111. [↑](#footnote-ref-47)
47. 3 أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 69. [↑](#footnote-ref-48)
48. 4 المصدر نفسه، ص 48. [↑](#footnote-ref-49)
49. 1أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية ـ مدخل نظري ـ، ص141 [↑](#footnote-ref-50)
50. 2 أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ـ بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، ص 113. [↑](#footnote-ref-51)
51. ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ـ بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، ص 114 [↑](#footnote-ref-52)
52. 1 ينظر:أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ـ بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، ص115. [↑](#footnote-ref-53)
53. 1 أحمد المتوكل،، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، المصدر السابق، ص116. [↑](#footnote-ref-54)
54. 2 أحمد المتوكّل، الجملة المركبة في اللّغة العربيّة، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، د ط، .1988 ص 167. [↑](#footnote-ref-55)
55. 1 ديك 1978، ص19.نقلاً عن: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية،المصدر السابق، ص138. [↑](#footnote-ref-56)
56. 2 أحمد المتوكل، المصدر نفسه، ص 126. [↑](#footnote-ref-57)
57. 1 أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، المصدر نفسهّ، ص 116 [↑](#footnote-ref-58)
58. 2 أحمد المتوكل، المصدر نفسه، ص117. [↑](#footnote-ref-59)
59. 3 المصدر نفسه، ص118. [↑](#footnote-ref-60)
60. 1أحمد المتوكل،ا الوظائف التداولية اللغة العربية، المصدر السابق، ص147. [↑](#footnote-ref-61)
61. 2 المصدر نفسه، الصفحة نفسها. [↑](#footnote-ref-62)
62. 3 ينظر: المصدر نفسه، ص 147. [↑](#footnote-ref-63)
63. 1 أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، المصدر السابق، ص147. [↑](#footnote-ref-64)
64. 2 المصدر نفسه، ص 148. [↑](#footnote-ref-65)
65. 3المصدر نفسه، ص148. [↑](#footnote-ref-66)
66. 4 المصدر نفسه، ص155. [↑](#footnote-ref-67)
67. 1أحمد المتوكل الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص151. [↑](#footnote-ref-68)
68. 2 المصدر نفسه، ص 160. [↑](#footnote-ref-69)
69. 3المصدر نفسه، ص 160. [↑](#footnote-ref-70)
70. 4 المصدر نفسه، ص 162. [↑](#footnote-ref-71)
71. 5 المصدر نفسه، ص161. [↑](#footnote-ref-72)
72. 1 أحمد المتوكل المصدر نفسه، ص 167. [↑](#footnote-ref-73)
73. أحمد المتوكل الوظائف التداولية في اللغة العربية، المصدر السابق، ص167. [↑](#footnote-ref-74)
74. 1 ينظر: أحمد المتوكل، المنحنى الوظيفي في الفكر اللُّغوي العربي، الأصول والامتداد،،ص 165. [↑](#footnote-ref-75)
75. 2 ينظر: المصدر نفسه،ص 166. [↑](#footnote-ref-76)
76. 3 عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني ،دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، مصر ، د ط، ، 2000،ص339. [↑](#footnote-ref-77)
77. 1 ينظر : أحمد المتوكل،المنحى الوظيفي في الفكر اللُّغوي العربي،المصدر السابق ،ص 169. [↑](#footnote-ref-78)
78. 2 ينظر :المصدرنفسه، ص 170 [↑](#footnote-ref-79)
79. ينظر: صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،دط، 1994، ص235 [↑](#footnote-ref-80)
80. عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، ص65. [↑](#footnote-ref-81)
81. المرجع نفسه، ص495 [↑](#footnote-ref-82)
82. عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني ،دلائل الإعجاز، المرجع نفسه، ص496 [↑](#footnote-ref-83)
83. ا عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني ،دلائل الإعجاز لمرجع نفسه، ص496. [↑](#footnote-ref-84)
84. المرجع نفسه، ص97 [↑](#footnote-ref-85)
85. عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني ،دلائل الإعجاز، المرجع نفسه، ص487 [↑](#footnote-ref-86)
86. ينظر: سليمان بن علي، صلة النحو بعلم المعاني، ص44. [↑](#footnote-ref-87)
87. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز،المرجع السابق، ص132. [↑](#footnote-ref-88)
88. ينظر: سليمان بن علي، المرجع السابق، ص37-38 [↑](#footnote-ref-89)
89. ينظر: السكاكي، يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، المطبعة الأدبية، مصر، 1317هـ.، ص249. [↑](#footnote-ref-90)
90. 3 عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص261. [↑](#footnote-ref-91)
91. 4 المرجع نفسه، ص261 [↑](#footnote-ref-92)
92. 1 ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللُّغوي العربي المصدر السابق، ص 171. [↑](#footnote-ref-93)
93. ينظر السكاكي، مفتاح العلوم المرجع السابق، ص168. [↑](#footnote-ref-94)
94. السكاكي، المرجع نفسه، ص169. [↑](#footnote-ref-95)
95. 2 ابن جني، الخصائص ، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوقيفية، مصر، د ط، 1997،ج1 ،ص132.

    \*للمزيد حول تقسيمات الجرجاني للخبر، ينظر: كتابه دلائل الإعجاز. [↑](#footnote-ref-96)
96. عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص125. [↑](#footnote-ref-97)
97. 1عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص540-541. [↑](#footnote-ref-98)
98. 2 المرجع نفسه، ص401 [↑](#footnote-ref-99)
99. 3عز الدين البوشيخي، قدرة المتكلم اللغوية وإشكال بناء الأنحاء، مخطوط أطروحة دكتوراه دولة، كلية الآداب، مكناس، المغرب، ص16. [↑](#footnote-ref-100)
100. 1 عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق ، ص528-529 [↑](#footnote-ref-101)
101. 2 ميخائيل باختين، الماركسية وفلسفة اللغة، تر: يمنى العيد ومحمد البكري، 1990، ص7. [↑](#footnote-ref-102)
102. 3 أحمد المتوكل، الوظيفة بين النمطية والكلية، ص19. [↑](#footnote-ref-103)
103. 1 أحمد المتوكل ،الوظيفة بين النمطية والكلية، المصدر السابق ص19 – 20. [↑](#footnote-ref-104)
104. 2 الآمدي سيف الدين، الإحكام في أصول الأحكام، ج1، ص136. [↑](#footnote-ref-105)
105. 3السكاكي أبو يعقوب ، مفتاح العلوم ، 1996، ص164. [↑](#footnote-ref-106)
106. 1 العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، نقلا عن: أحمد الإدريسي، تداوليات الخطاب ولسانيات السكاكي، العلم الثقافي، العدد 844، ص22. [↑](#footnote-ref-107)
107. 2العياشي أدراوي، المرجع السابق، ص27 [↑](#footnote-ref-108)
108. 3نعيمة الأزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب،دط، 1997، ص54. [↑](#footnote-ref-109)
109. 1 نعيمة الأزهري، المرجع نفسه، ص55. [↑](#footnote-ref-110)
110. 2 السكّاكي، مفتاح العلوم، ص164. [↑](#footnote-ref-111)
111. 3 المرجع نفسه، ص304. [↑](#footnote-ref-112)
112. 1ينظر: العياشي أدراويي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص32-33. [↑](#footnote-ref-113)
113. 2 أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص98. [↑](#footnote-ref-114)
114. 3السكاكي، مفتاح العلوم، ص304.

     \*يشير الباحث العياشي أدراوي في دراسته على أنّ هناك ثلاثة شروط أساسية – فقط - بخصوص إجراء الاستفهام على أصله، وهو خلاف لما يراه الباحث أحمد المتوكل حيث يضيف هذا الأخير شرطين إلى الشروط الثلاثة السالفة الذكر، وهما "يهم المستفهم" و"يعنيه شأنه" على اعتبار أنّ هذين الشرطين داخلان في العملية التواصلية أصلا، ويقتضيان مقام الاستفهام اقتضاء. [↑](#footnote-ref-115)
115. 1ينظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص35. [↑](#footnote-ref-116)
116. 1 أبو حامد الغزالي، المستصفي في علم الأصول، تح: حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة، دط، 2008ص 76-77. [↑](#footnote-ref-117)
117. 2 الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تح: مشهور بن آل سلمان ، دار بن عفان، ج1،دط، 2008، ص149. [↑](#footnote-ref-118)
118. 3 أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند الأصوليين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دط، 1996، ص113. [↑](#footnote-ref-119)
119. ينظر: العياشي أدراوي، المرجع السابق، ص42. [↑](#footnote-ref-120)
120. أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند الأصوليين، المصدر السابق، ص137. [↑](#footnote-ref-121)
121. تمام حسان، اللغة العربية – معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، دط، 2006، ص348- 349. [↑](#footnote-ref-122)
122. 4 ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، بيروت، دط، 1982،ج1، ص 137. [↑](#footnote-ref-123)
123. 5الغزالي، المستصفى في علوم الأصول، ج2، ص 290. [↑](#footnote-ref-124)
124. 1 الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص 402 [↑](#footnote-ref-125)
125. الغزالي، المرجع السابق، ج2، ص 190 [↑](#footnote-ref-126)
126. الغزالي، المستصفى، المرجع السابق، ص202. [↑](#footnote-ref-127)
127. الغزالي، المستصفى، المرجع نفسه، ص203 [↑](#footnote-ref-128)
128. المرجع نفسه، ص204 [↑](#footnote-ref-129)
129. االغزالي، المستصفى، المرجع نفسه، ص203 -204. [↑](#footnote-ref-130)
130. الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج3، ص288. [↑](#footnote-ref-131)
131. الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج2، ص269. [↑](#footnote-ref-132)
132. ينظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في اللسان التداولي، ص49 - 50 [↑](#footnote-ref-133)
133. العياشي إدراوي المرجع السابق، 293-294. [↑](#footnote-ref-134)
134. الآمدي،الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص207 - 208 [↑](#footnote-ref-135)
135. أحمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج7، ص88 [↑](#footnote-ref-136)
136. الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص133. [↑](#footnote-ref-137)
137. المرجع نفسه، ص210. [↑](#footnote-ref-138)
138. المرجع نفسه، ص 134. [↑](#footnote-ref-139)
139. أبو حامد الغزالي، المستصفى في علم الأصول، ص202. [↑](#footnote-ref-140)
140. أبو الحسين البصري، المعتمد في أصول الفقه، ص 32. [↑](#footnote-ref-141)
141. : بدر الدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث للنشر، د ط، 2008، ج 1، ص246. [↑](#footnote-ref-142)
142. ابن عاشور محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ج5، ص248. [↑](#footnote-ref-143)